

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie



جامعة أبي بكر بلقايد

تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

في العلوم الاقتصادية تخصص: تسيير المالية العامة

الموضوع:

دور سياسة التحفيز الجبائي في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر -حالة الجزائر (2012-2018)-

إشراف الأستاذ الدكتور

شعيب بغداد

إعداد الطالب

بودالي بلقاسم

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د مناقر نورالدين
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د شعيب بغداد
ممتحنا	جامعة تيارت	أستاذ التعليم العالي	أ.د شريط عابد
ممتحنا	جامعة تيارت	أستاذ محاضر أ	د. سدي علي
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذة محاضرة أ	د بوزيدي سعاد
ممتحنا	عين تموشنت	أستاذ محاضر أ المركز الجامعي عين تموشنت	د. عبدوس عبدالعزيز

السنة الجامعية : 2019/2018



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

في العلوم الاقتصادية تخصص: تسيير المالية العامة

الموضوع:

دور سياسة التحفيز الجبائي في تشجيع
الاستثمار الأجنبي المباشر
- حالة الجزائر (2012-2018) -

إشراف الأستاذ الدكتور

شعيب بغداد

إعداد الطالب

بودالي بلقاسم

لجنة المناقشة

رئيسا	-
د. شعيب بغداد	-
مشرفا	-
ممتحنا	-
ممتحنا	-
ممتحنا	-
ممتحنا	-

السنة الجامعية : 2018/2019

شكر

رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ
صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ " (النمل: الآية 19).

أحمد الله واشكره سبحانه وتعالى الذي وفقني على إنجاز هذا العمل، شكرا يليق
بعظيم جاهه وسلطانه، إنه نعم المولى ونعم النصير.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف: البروفيسور شعيب
بغداد على إشرافه، وتوجيهاته العلمية القيمة وسعة صدره وصبره ودعمه العلمي لنا
طيلة إنجاز هذا العمل.

كل الشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه
الرسالة من أجل تقويمها وتثمينها .

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

لجميع هؤلاء كل الشكر والتقدير والعرفان والامتنان

إهداء

أهدي عملي هذا إلى

الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما

زوجتي التي رافقتني وأعانتني لإنجاز هذا العمل

كل أفراد العائلة كبيرا وصغيرا

أساتذة قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أبوبكر بلقايد تلمسان

وأساتذة المركز الجامعي بتيسمسيلت

إلى كل من أعطتني الحياة فرصة اللقاء بهم

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
38	يوضح المعاملات المستعملة في حساب الاهتلاك المالي التنازلي	01
196	أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من 2013 إلى 2018	02
202	يوضح أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013	03
205	أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014	04
210	أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015	05
215	أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016	06
219	أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017	07
223	أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018	08
227	متوسط قيمة أداء الجزائر في المجموعات الثلاثة من 2013 إلى 2018	09
257	تطور ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2006 إلى 2018	10
259	الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2015	11
261	تطور قيمة المؤشر الفرعي الخاص بحرية الاستثمار في الجزائر 2006-2015	12

262	ترتيب الجزائر في المحاور الرئيسية ضمن مؤشر التنافسية العالمية 2007-2016	13
269	ترتيب الجزائر في مؤشر بيئة أداء الأعمال بين سنتي 2015-2016	14
270	وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة أداء الأعمال 2016	15
272	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بالمليون دولار من عام 2012 إلى 2017	16
276	الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي 1980-2017)	17
278	المشاريع الاستثمارية المصرح بها ما بين 2002 و 2018	18
280	المشاريع التي تشرك الأجانب ما بين 2002 و 2017	19
282	المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط ما بين 2002-2017	20
287	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017	21
288	أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017	22
290	الأقاليم المستثمرة ما بين 2013 و 2017	23

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العمومية	26
02	منحنى لافر	29
03	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	104
04	أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013	203
05	أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014	206
06	الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية للدول العربية والجزائر لسنة 2014	209
07	الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية بالجزائر والدول العربية لسنة 2014	209
08	أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015	211
09	الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية بالدول العربية والجزائر لسنة 2015	214
10	الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية بالجزائر والدول العربية لسنة 2015	214
11	أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016	216
12	الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية بالدول العربية والجزائر لسنة 2016	218

218	الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية بالجزائر والدول العربية لسنة 2016	13
219	أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017	14
222	يوضح الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية بالدول العربية والجزائر لسنة 2017	15
222	الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية بالجزائر والدول العربية لسنة 2017	16
223	أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018	17
226	الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية بالدول العربية والجزائر لسنة 2018	18
227	الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية بالجزائر والدول العربية لسنة 2018	19
228	متوسط قيمة أداء الجزائر في المجموعات الثلاثة من 2013 إلى 2018	20
231	الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2014	21
236	الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2015	22
241	الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2016	23

246	يوضح الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2017	24
250	الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2018	25
272	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر	26
278	المشاريع الاستثمارية المصرح بها ما بين 2002 و 2018	27
280	المشاريع التي تشرك الأجانب ما بين 2002 و 2017	28
283	المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط ما بين 2002-2017	29
287	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017	30
288	أهم 05 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017	31
290	الأقاليم المستثمرة ما بين 2013 و 2017	32

قائمة المختصرات

المختصر	الكلمة	الرقم
O.C.E.D	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	01
O. M. C	المنظمة العالمية للتجارة	02
F. M. I.	صندوق النقد الدولي	03
O.C.D.E	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	04
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	05
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	06
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	07
CNI	المجلس الوطني للاستثمار	08

فهرس المحتويات

- شكر -I-
- إهداء.....-II-
- قائمة الجداول.....- III-
- قائمة الأشكال.....-V-
- قائمة المختصرات.....-VII-
- فهرس المحتويات.....-IX-
- مقدمة.....أ-ذ
- الفصل الأول: سياسة التحفيز الجبائي.**.....-2-
- تمهيد**.....-2-
- المبحث الأول: الضريبة: مفاهيم وأساسيات.**.....-3-
- المطلب الأول: مفهوم الضريبة**.....-3-
- المطلب الثاني: أهداف الضريبة**.....-7-
- المطلب الثالث: القواعد الأساسية للضريبة**.....-16-
- المبحث الثاني: ماهية التحفيزات الجبائية.**.....-21-
- المطلب الأول: مفهوم التحفيز الجبائي**.....-21-
- المطلب الثاني: أهداف التحفيز الجبائي**.....-24-
- المطلب الثالث: خصائص التحفيز الجبائي**.....-27-
- المبحث الثالث: أنواع التحفيزات الجبائية.**.....-28-
- المطلب الأول: التحفيز الجبائي المتعلق بالاستثمار**.....-28-
- المطلب الثاني: التحفيز الجبائي المتعلق بالتشغيل**.....-42-
- المطلب الثالث: التحفيزات الجبائية المتعلقة بالتصدير**.....-43-

المبحث الرابع: سياسة التحفيز: عوامل فعاليتها وحدودها وكيفية ترشيدها..-45-

- 45-.....المطلب الأول: العوامل المؤثرة على نجاح سياسة التحفيز الجبائي
- 49-.....المطلب الثاني: شروط فعالية سياسة التحفيز الجبائي
- 51-.....المطلب الثالث: حدود فعالية سياسة التحفيز الجبائي
- 55-.....المطلب الرابع: المشاكل المترتبة عن منح التحفيزات الجبائية وكيفية ترشيدها.
- 59-.....خلاصة

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.....-61-

- 61-.....تمهيد
- 62-.....المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
- 62-.....المطلب الأول: التأسيس النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
- 69-.....المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
- 74-.....المطلب الثالث : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
- 74- 1-3 الاستثمار المشترك.....
- 76- 2-3 الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.....
- 77- 3-3 الاستثمار في المناطق الحرة (مناطق التجارة الحرة).....
- 78- 4-3 مشروعات أو عمليات التجميع.....
- 78- 5-3 الشركات المتعددة الجنسيات كإحدى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....

المبحث الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر.....-81-

- 1800-.....المطلب الأول: مرحلة الإزدهار في الاستثمار الأجنبي المباشر ()
- 81-.....(1914)
- 1914-.....المطلب الثاني: مرحلة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر لفترة ما بين الحربين (1914)
- 83-.....(1945)

- **المطلب الثالث:** مرحلة انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر (من 1946 إلى نهاية الثمانينات).....-85-
- **المطلب الرابع:** مرحلة الرواج في الاستثمار الأجنبي المباشر (بعد عام 1990).....-87-
- **المبحث الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر**.....-88-
- **المطلب الأول:** النظريات التقليدية للاستثمار.....-88-
- 1-1 النظرية الكلاسيكية.....-89-
- 2-1 النظرية النيو كلاسيكية (معدل العائد).....-90-
- **المطلب الثاني:** النظريات الحديثة للاستثمار.....-92-
- 1-2 نظرية عدم كمال السوق والمنظمات الصناعية.....-92-
- 2-2 نظرية الميزة الاحتكارية.....-93-
- 3-2 نظرية الحماية.....-95-
- 4-2 نظرية توزيع المخاطر.....-96-
- 5-2 نظرية دورة حياة المنتج.....-96-
- 6-2 نظرية الموقع.....-99-
- 7-2 نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية.....-101-
- **المبحث الرابع: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**.....-103-
- **المطلب الأول:** المحددات السياسية والقانونية والتشريعية.....-105-
- 1- المحددات السياسية.....-105-
- 2- المحددات القانونية والتشريعية.....-106-
- **المطلب الثاني :** المحددات الاقتصادية والمالية.....-107-
- 1- المحددات الاقتصادية.....-107-
- 2- المحددات المالية.....-112-
- **المطلب الثالث:** المحددات الإدارية والاجتماعية الحضارية.....-113-

- 1- المحددات الإدارية والمؤسسية.....-113-
- 2- المحددات الاجتماعية والحضارية.....-114-
- المبحث الخامس: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.....-116-**
- **المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر.....-116-**
- **المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر من زاوية الدول المضيفة.....-129-**
- **المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المصدرة له.....-140-**
- **خلاصة.....-144-**
- الفصل الثالث: الإطار القانوني للتحفيزات الجبائية في ظل قوانين الاستثمار.....-146-**
- **تمهيد.....-146-**
- المبحث الأول: قوانين الاستثمار لسنتي 1963 - 1966.....-147-**
- **المطلب الأول: قانون الاستثمار لسنة 1963.....-147-**
- **المطلب الثاني: قانون الاستثمار لسنة 1966.....-150-**
- المبحث الثاني : قانون الاستثمار لسنتي 1982-1986.....-153-**
- **المطلب الأول: قانون الاستثمار لسنة 1982.....-153-**
- **المطلب الثاني: قانون الاستثمار لسنة 1986.....-156-**
- المبحث الثالث: قانون الاستثمار لسنتي 1991 - 1993.....-160-**
- **المطلب الأول: قانون الاستثمار لسنة 1991.....-160-**
- **المطلب الثاني: قانون الاستثمار لسنة 1993.....-162-**
- المبحث الرابع: الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار لسنتي 2001 - 2006.....-165-**
- **المطلب الأول: الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001.....-165-**
- **المطلب الثاني: الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2006.....-167-**

المبحث الخامس: الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنتي 2008-2009

وقانون 2016-169-

- المطب الأول: الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008.....-169-

- المطب الثاني: الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.....-170-

- المطب الثالث: القانون رقم 09-16 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية

الاستثمار-171-

المبحث السادس : المرسومين التنفيذيين لسنتي 2017 و 2019 المتعلقين

بالاستثمار-177-

- المطب الأول: مرسوم تنفيذي لسنة 2017 يحدد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة

من المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات.....-177-

- المطب الثاني: المرسوم التنفيذي لسنة 2019 المتعلق بمعاينة الشروع في مرحلة

الاستغلال للاستثمارات.....-182-

- خلاصة.....-186-

الفصل الرابع : الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحفيزات الممنوحة

.....-188-

- تمهيد.....-188-

- المبحث الأول: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر.....-189-

- مفهوم الجاذبية الدولية ومجموعاتها الثلاثة.....-189-

- جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر : مؤشر الأداء المحتمل.....-196-

- المبحث الثاني: وضع الدول العربية والجزائر في المجموعات الثلاث-202-

- وضع الدول العربية والجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية لسنة 2012

2013.....-202-

- وضع الدول العربية والجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية لسنة 2014.....-205-

- وضع الدول العربية والجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية لسنة 2015.....-210-

- وضع الدول العربية والجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية لسنة 2016.....-215-
- وضع الدول العربية والجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية لسنة 2017.....-219-
- وضع الدول العربية والجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية لسنة 2018.....-223-
- متوسط قيمة أداء الجزائر في المجموعات الثلاثة من 2013 إلى 2018.....-227-

المبحث الثالث: وضع الجزائر والدول العربية في المؤشرات الفرعية.....-230-

- وضع الدول العربية والجزائر في المؤشرات الفرعية لسنة 2014.....-230-
- وضع الدول العربية والجزائر في المؤشرات الفرعية لسنة 2015.....-236-
- وضع الدول العربية والجزائر في المؤشرات الفرعية لسنة 2016.....-240-
- وضع الدول العربية والجزائر في المؤشرات الفرعية لسنة 2017.....-246-
- وضع الدول العربية والجزائر في المؤشرات الفرعية لسنة 2018.....-250-

المبحث الرابع: وضع الجزائر في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار.....-257-

- مؤشر الحرية الاقتصادية.....-257-
- مؤشر التنافسية العامة.....-262-
- مؤشر سهولة أداء الأعمال.....-269-

المبحث الخامس: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من عام

- 2012 إلى 2017.....-271-**
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر.....-272-
- المشاريع الاستثمارية المصرح بها والتي تشرك الأجانب.....-278-
- المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط.....-282-
- الدول والشركات والأقاليم المستثمرة في الجزائر.....-286-
- خلاصة الفصل.....-292-
- خاتمة.....-294-
- قائمة المراجع.....-315-

مقدمة

شهدت الجزائر العديد من الأزمات الاقتصادية بعد الاستقلال خاصة أزمة 1986 والتي جاءت كنتيجة لانخفاض أسعار البترول وقيمة الدولار الأمريكي الذي يمثل أهم وحدة نقدية في الصادرات الجزائرية، فسارعت السلطات الجزائرية لاتخاذ إجراءات عديدة تخلق مصادر جديدة لتمويل المشاريع، ومن أبرزها تبني نظام اقتصاد السوق الذي يقوم على تحرير التجارة الخارجية، وتحرير المبادرة الفردية وعلى تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي والوطني، كما قامت بالعديد من الإصلاحات خصت السياسات المالية والتي من أبرزها إعادة إصلاح النظام الجبائي سنة 1991 لدعم الاستثمارات، وقانون الاستثمار لسنة 1993 والذي يتضمن أساسا مجموعة من الامتيازات الجبائية (إعفاءات دائمة أو مؤقتة) تمنح للمؤسسات الاقتصادية الإنتاجية والخدماتية، فهذه الامتيازات اعتبرت من بين أهم أدوات تشجيع الاستثمار.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من المقومات الأساسية التي تدفع عجلة النمو الاقتصادي وبالتالي تحقق تنمية شاملة، وتلعب هذه الاستثمارات دورا كبيرا ولها أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاديات الدول المضيفة، وإدراكا لهذه الأهمية تبذل الدول النامية جهودا كبيرة لتهيئة مناخها الاستثماري لاستقطاب الشركات الأجنبية، فقد عملت هذه الدول النامية على توفير البنى التحتية الملائمة وكذا عوامل الإنتاج، وجعلت بيئتها أكثر استقرارا وأمانا، مع منحها المزيد من المزايا والحوافز، وتكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يجذب المستثمر الأجنبي.

للاستثمارات الأجنبية مزايا عديدة تعود على الدول المستقبلية له وهذا ما يدفع بالدول إلى تحفيز المستثمرين الأجانب لجلبهم بمختلف التسهيلات والضمانات، فهذه

الاستثمارات تساعد على انتقال الخبرات من الدول المتقدمة، كما يساعد المؤسسات المحلية من الاستفادة من التكنولوجيا، ويعزز القدرة الإنتاجية.. وغيرها من المزايا.

لكن على الجانب الآخر يمكن أن يخلق الاستثمار الأجنبي المباشر آثار غير مرغوبة على الاقتصاد وذلك من خلال زيادة حجم الواردات، العجز في الميزان التجاري، بالإضافة إلى تدهور ميزان المدفوعات نتيجة تحويل الأرباح إلى الخارج، ومن جهة أخرى يوجد سلبيات تعود على المستثمرين الأجانب وهذا ما يجعلهم يتحفظون من المخاطرة برؤوس أموالهم ويؤكدون على ضرورة توفير الضمانات اللازمة التي تحميهم والمسهلة لعملهم.

لقد أولت العديد من الدول على غرار الجزائر أهمية بالغة للسياسات الضريبية باعتبارها عاملا مؤثرا في المناخ الاستثماري للدولة وجذبا للاستثمارات، فقد وجهت سياساتها نحو منح العديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية لتشكل بذلك دفعا قويا للاستثمارات.

لقد وجهت الدولة الجزائرية جهودها نحو استقطاب الاستثمارات الأجنبية في العديد من القطاعات كقطاع المحروقات قطاع الفلاحة والصناعة والخدمات، من خلال تطوير بيئتها الاستثمارية وجعلها أكثر جاذبية بما يجعل المستثمر الأجنبي يتنافس على توطين استثماراته في مختلف قطاعات النشاط المتاحة.

وبناءً على ما سبق سوف نحاول تحليل علاقة التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمر الأجنبي بالجزائر والاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، باعتبار أنه يوجد العديد من الدول عربية كانت أم أجنبية (شركات أوربية، يابانية) مستثمرة في دولة الجزائر في العديد من القطاعات خاصة في قطاع المحروقات، بإعتباره أبرز نشاط إنتاجي وتصديري للاقتصاد الجزائري، إضافة إلى قطاعات

أخرى كالقطاع الفلاحي، القطاع السياحي، وقطاع العقارات، وقطاع الخدمات، وقطاع المعلوماتية والتكنولوجيا الجديدة.

-إشكالية الدراسة:

تحدد إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى نجاعة سياسات التحفيز الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017؟

تنفرد عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- هل تتمتع الجزائر بجاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
- 2- ما هو وضع الجزائر في المجموعات الثلاثة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- 3- ما هو وضع الجزائر في مؤشرات تقييم المناخ الجاذب للاستثمارات الأجنبية؟
- 4- فيما يمثل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من عام 2012 إلى 2017؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على هذه الأسئلة تم طرح مجموعة من الفرضيات

- 1- تتمتع الجزائر بمستوى متوسط لجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- 2- تتمتع الجزائر بأداء متوسط في المجموعات الثلاثة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

3- تتمتع الجزائر بمستوى يتراوح بين المتوسط والضعيف في مؤشرات تقييم المناخ الجاذب للاستثمارات الأجنبية.

4- تتباين قيم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017.

أهمية الدراسة

تستقي هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تناولته فالاستثمار ولا سيما الأجنبي منه له دور كبير في خلق ديناميكية تنموية في جميع القطاعات، وهو ما يفسر توجه الدولة الجزائرية لوضع العديد من الإجراءات والسياسات الضريبية وكذا من خلال اعتماد المشرع الجزائري لجملة من الآليات والتحفيزات التي أقرها ضمن القوانين المتعاقبة ذات الصلة بمجال الاستثمار وهذا بغية تشجيع وتطوير الاستثمار الأجنبي في البلاد.

أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- إبراز التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين الأجانب في ظل قوانين الاستثمار المنصوص عليها من قبل المشرع الجزائري
- التعرف على الوضع الإجمالي لجاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تسليط الضوء على وضع الجزائر في المجموعات الثلاثة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- معرفة وضع الجزائر في مؤشرات تقييم المناخ الجاذب للاستثمارات الأجنبية.

- إبراز حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من عام 2012 إلى 2017.
- إبراز أهم القطاعات المستثمر فيها وكذا أهم الدول والشركات والقطاعات الأجنبية المستثمرة في الجزائر.

حدود الدراسة

سوف نتطرق من خلال هذا الموضوع للتحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين الأجانب في ظل تطور قوانين الاستثمار من 1963 إلى 2018 ، ثم نختص بتقييم المناخ الجاذب للاستثمارات الأجنبية وفقا لمجموعة من المؤشرات ووفقا للمجموعات الثلاثة المحددة في تقارير الاستثمار وهذا في الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2018، وكذا دراسة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من 2012 إلى 2017 .

منهج الدراسة

تحقيقا لهدف الدراسة ومن أجل الإجابة على أسئلتها والإلمام بجميع جوانبها واختبار صحة الفرضيات المذكورة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، الوصفي بتوضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتحفيزات الضريبية، أنواعها، أهدافها، وتطورها وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر.

التحليلي يبرز في الجانب التطبيقي من خلال تحليلنا للمناخ الجاذب للاستثمارات الأجنبية وفقا لمجموعة من المؤشرات ووفقا للمجموعات الثلاثة وكذا دراسة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والقطاعات المستثمر فيها والدول والشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر.

الدراسات السابقة

من بين أهم الدراسات المتخصصة التي تناولت هذا الموضوع من زواياه المختلفة ضمن مجموعة من الرسائل والمذكرات والتي تم الاستعانة بها نذكر مايلي:

الدراسة الأولى

دراسة دحماني سامية تحت عنوان أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة لدول المغرب العربي (خلال الفترة من 2000-2015) لسنة 2016، حاولت هذه الدراسة الوقوف على واقع مناخ الاستثمار بدول المغرب العربي، واستعراض جوانب القوة والضعف في بيئة ممارسة أنشطة الأعمال، والفرص والتحديات مع الوصول إلى معرفة جدوى هذه الاستثمارات، وإن كان لقيام اتحاد المغرب العربي أثر في جاذبية المنطقة للاستثمار الأجنبي، ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة أن الجزائر قد أحدثت جملة من الإصلاحات في التشريعات المنظمة للاستثمار ووفرت العديد من المزايا والحوافز للمستثمرين، إلى أنه بالرغم من ذلك لم تصل النتائج إلى المستوى المنشود فقد كان حجم التدفقات متباينة بين دول المنطقة متأرجحة بين الانخفاض والارتفاع، ولم تتجح دول المغرب العربي في ان تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة جملة من العوائق.

الدراسة الثانية

دراسة غريب بولرباح بعنوان تحليل آثار العوامل التحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة 1995-2005، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية سنة 2010، عالجت هذه الدراسة طبيعة العوامل التحفيزية

لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانعكاساتها على مستويات النمو الاقتصادي في الدول النامية عموما والجزائر على وجه الخصوص، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإجراءات التي قامت بها الجزائر لتحسين عواملها التحفيزية قد ساعدت على استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما انعكس بصورة ايجابية على معدل النمو الاقتصادي.

الدراسة الثالثة

دراسة بن عاشور رتيبة بعنوان جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2013 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية سنة 2015، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وإبراز محددات هذا الاستثمار وعلاقتها باستراتيجية التنمية، ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة أن الجزائر في مسيرها نحو الانفتاح الاقتصادي حاولت أن تهيء مناخا ملائما للمستثمر الأجنبي المباشر من خلال جملة من الإصلاحات مست النظام الضريبي من حيث جملة الإعفاءات والحوافز الممنوحة والتسهيلات المؤسسية لمرافقته عبر مختلف الهيئات المستحدثة كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار... الخ، حتى يكون لها أثر ايجابي لاستقطابه.

الدراسة الرابعة

دراسة حداد فريد آفاق السياسة الجبائية في دعم التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة الجزائر 03 لسنة 2012، عالجت هذه الدراسة إشكالية تمحورت حول آفاق السياسة الضريبية في دعم مسار التنمية بالجزائر من خلال عرضه للإحصائيات والأرقام، وقد اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي ومن أبرز النتائج التي توصل إليها إن مجموعة الترسانة القانونية التي نص

عليها المشرع فيما يخص التحفيزات الجبائية لم تحقق الأهداف المرجوة منه وذلك ما ظهر من خلال زيادة التهرب الضريبي، إن الاقتصاد غير الرسمي أفسد كل مساعي السياسة الجبائية والاقتصادية العامة بالرغم من سياسة الإعفاءات الضريبية الخاصة بالاستثمار إلى أن الجزائر لم ترقى إلى مستوى دول الشرق الأوسط أو الدول المجاورة بصفة عامة خاصة من حيث استقرار النظم التشريعية الضريبية، وقوة القانون.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

ترتكز هذه الدراسة المهمة بواقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر على محاولة الكشف عن الأسباب التي أدت إلى عزوف المستثمر الأجنبي والتي من بينها المناخ الاستثماري الغير الجاذب وكذا عدم استقرار التشريع الضريبي رغم كل التسهيلات التي منحها الدولة لتشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى دراسة وضع الجزائر ضمن مؤشرات تقييم المناخ الجاذب للاستثمارات الأجنبية ومركز الجزائر ضمن المجموعات الثلاثة لجاذبية الاستثمار الأجنبي.

محتوى الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة وعلى تساؤلاتها المطروحة وللتأكد من صحة الفرضيات الموضوعية تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول بحيث يتكون الجانب النظري من ثلاثة فصول والجانب التطبيقي تضمن فصل واحد وينفرد كل فصل بمجموعة من المباحث والمطالب.

تطرقنا في **الفصل الأول** إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالضريبة وكذا إلى مفهوم وأهداف وخصائص التحفيز الجبائي، مع تركيزنا على أنواع التحفيزات الجبائية وكذا عوامل فعاليتها وحدودها.

خصصنا **الفصل الثاني** للاستثمار الأجنبي المباشر والذي أشرنا من خلاله لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، وكذا المراحل التاريخية التي مر بها في تطوره، وأهم النظريات التقليدية والحديثة التي فسرتة، ومحدداته وكذا مزاياه وعيوبه.

أما **الفصل الثالث** فقد ربطناه بالإطار القانوني للتحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار في ظل قوانين الاستثمار من سنة 1963 إلى غاية 2019.

عالجنا في **الفصل الرابع** واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الامتيازات الممنوحة من خلال جملة من العناصر ارتبطت بالجابزية ووضع الجزائر في المجموعات الثالث وكذا المؤشرات الفرعية، مع تركيزنا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والقطاعات المستثمر فيها وكذا الدول والشركات الأجنبية التي تستثمر في الجزائر.

الفصل الأول:

سياسة التحفيز الجبائي

الفصل الأول: سياسة التحفيز الجبائي

تعد الضريبة من العوامل المؤثرة على تنافسية المؤسسات فتخفيض الضرائب يساهم في زيادة الإنتاج من جهة، وتخفيض أسعار عوامل الإنتاج من جهة أخرى مما ينتج عنه تخفيض للتكاليف الكلية للإنتاج، لذا فإن الدول حتى ترفع من تنافسية منتجاتها تعمل على وضع العديد من الإعفاءات الجبائية والتي تعد بمثابة تحفيزات جبائية.

تعد التحفيزات الضريبية من أهم الأساليب المعتمدة في السياسة المالية إذ تعد من العوامل الجاذبة للعديد من الأنشطة الاقتصادية والتي من أبرزها الاستثمارات التي تعود بالفائدة على الدولة المضيفة والمستضافة.

وبهدف تشجيع الأعوان الاقتصاديين على الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الإنتاجية للوصول إلى تحقيق التنمية في المجالات المتعددة اقتصادية واجتماعية، فقد خصصت له العديد من الحوافز والإمميزات الجبائية.

ولقد قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث جاءت على النحو التالي :

المبحث الأول: الضريبة: مفاهيم وأساسيات

المبحث الثاني: ماهية التحفيزات الجبائية

المبحث الثالث: أنواع التحفيزات الجبائية

المبحث الرابع: سياسة التحفيز: عوامل فعاليتها وحدودها وكيفية ترشيدها

المبحث الأول: الضريبة: مفاهيم وأساسيات

للنظام الضريبي أهمية كبيرة باعتباره أهم مصادر الإيرادات المالية العامة للدولة وكذا لمقدرته على التأثير على العديد من الجوانب الاقتصادية خصوصا ما يرتبط بالتنمية الاقتصادية، فالدولة تمنح تحفيزات خاصة للمستثمرين الأجانب والمحليين بغية تحريك وتنمية الاقتصاد.

المطلب الأول: مفهوم الضريبة

لقد لحق بالضريبة خلال مراحل التاريخ تطورا كبيرا سواء بالنسبة لطبيعتها أو الأسس التي تستند إليها أو بالنسبة لأهدافها، فمن مساعدة اختيارية للحاكم كلما تعرضوا للغزو إلى فريضة إجبارية تلجأ إليها الدولة لضمان استمرارها، فأصبحت تتصف بالدوام والإلزام في المجتمعات المنظمة وهذا دائما بفرض الحماية، تطورت بعد ذلك هذه الفكرة باكتسابها هدفا ماليا بحتا وصارت بذلك وإضافة إلى عنصر الحماية وسيلة لتوزيع أعباء الخدمات العامة على الأفراد توزيعا عادلا¹.

تطور مفهوم الضريبة واختلف باختلاف منظور رواد الفكر المالي ومن أبرز التعاريف التي تناولت موضوع الضريبة نذكر:

للضريبة معان كثيرة من الناحية اللغوية ومن هذه المعاني: " أنها واحدة الضرائب التي تؤخذ في الأرصاد والجزية"².

أما من الناحية الاصطلاحية فقد عرفها أساتذة الفكر المالي على أنها: " فريضة تقطعها الدولة أو من ينوب عنها من أشخاص القانون العام، من أموال

¹ - توامي أمال، "التحفيزات الجبائية للإستثمارات في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 06.

² - فوزي عطوي، " المالية العامة: النظم الضريبية وموازنة الدولة"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 49.

الأفراد جبرا وبصفة نهائية، ودون مقابل وتستخدمها لتغطية نفقاتها والوفاء بمقتضيات وأهداف السياسة المالية العامة للدولة¹.

وبمنحى ليس ببعيد عن التعريف السابق عرفت الضريبة على أنها:
اقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة دون مقابل محدد وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات الاقتصادية وفقا لمقدراتها التكاليفية².

هناك من عرف الضريبة على أنها: اقتطاع نقدي إلزامي يتحمله المكلف ويقوم بدفعه بلا مقابل وفقا لمقدرته على الدفع، مساهمة منه في تحمل الأعباء العامة للحكومة وفي إنجاح تدخل الدولة لتحقيق أهداف معينة³.

وعرفت كذلك على أنها: فريضة نقدية تفرضها الدولة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين دون مقابل من أجل تغطية للنفقات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية ومن ثم رفع مستوى الرفاهية في المجتمع⁴.

وتعرف أيضا على أنها: مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد جبرا بصفة نهائية دون مقابل وذلك لتحقيق أهداف المجتمع⁵.

¹ -Pierre Beltrame, La Fiscalité en France ; Hachette time, 6eme Edition , 1998, P 12 .

² - طاهر الجنابي، "علم المالية العامة والتشريع المالي"، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، 1990، ص 77.

³ - عدنان النعيمي، سعدون الساقى وآخرون، "الإدارة المالية النظرية والتطبيق"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007، ص 55.

⁴ - علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، "المالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 184.

⁵ - محمد طاقة، هدى العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007، ص 89.

ويذهب آخرون لتعريفها على أنها: "التكليف الذي تفرضه الدولة على الناس لأجل حاجاتها المبرمة ووفاء ديونها"¹.

للضريبة عدة خصائص من أبرزها:

- الضريبة مبلغ من المال الضريبة في أصلها مبلغ من النقود أي تعتبر اقتطاع نقدي وهذا ما تم الأخذ به في العصر الحديث فإن قامت الدولة بالاستيلاء على مال غير نقدي خرج الأمر من نطاق الضريبة وأصبح مصادرة بالنسبة للمنقولات وهو أمر لا يتم إلا في حالات استثنائية كالدفاع الوطني عن الدولة لتمويل نفقات الحرب، كما لا يعد تقديم الخدمات الإجبارية ضريبة كالسخرة أو الخدمة العسكرية².

- الضريبة فريضة دون مقابل من خصائص الضريبة أنها تدفع دون مقابل أو أن دافعها لا يؤديها لغرض الحصول على فائدة خاصة له، وعليه يدفع الفرد الضريبة بوصفه عضواً في جماعة سياسية معينة تربطه بها روابط عديدة ويجب عليه تحمل نفقاتها العامة والتي تكون لازمة لاستمرار وانتظام الحياة الجماعية بها، ولا يعني ذلك أن دافع الضريبة لا يستفيد منها، بل على العكس فهو يستفيد منها ولكن بصفته فرداً في الجماعة فهو مثلاً يستفيد من وجوده وسط جماعة منظمة تنعم بالأمن والاستقرار والعدل، ولذا فإن مقدار الضريبة لا يمكن أن يحدد بالاتفاق بين الدولة والفرد بل تتفرد الدولة باعتبارها صاحبة السلطة بذلك، ولا يمكن أن يحدد مقدار الضريبة على أساس ما يعود على الفرد من منفعة خاصة ولا تراعي الدولة ذلك وإنما يتوقف مقدار

¹ - فوزي عطوي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

² - عادل فليح العلي، "المالية العامة والتشريع المالي والضريبي"، دار ومكتبة الحامد، عمان، ط1، 2003، ص 92.

- الضريبة على أساس المقدرة التكليفية وحدها والدولة هي التي تحدد المقدرة التكليفية التي تفرض على أساسها الضريبة¹.
- **الضريبة تفرض وتستأدى بصورة جبرية** بما أن فرض الضريبة وجبايتها من أعمال السلطة العامة، فهي إذن تستند إلى الجبر من جهة وإلى الإكراه من جهة ثانية.
 - **الضريبة تستند إلى الجبر** لأن الدولة تتفرد في وضع النظام القانوني الضريبي، فتحدد بنفسها، ودون أن تتفق أو تتفاوض مع المكلف، وعاء الضريبة وكيفية جبايتها. ومما يعزز جبرية الضريبة كونها نابعة من موافقة أعضاء السلطة التشريعية في الأنظمة البرلمانية الديمقراطية، ومن تجسيد هذه الموافقة في نصوص قانونية ملزمة.
 - **تستند إلى الإكراه** إذ تمنع المكلف عن أدائها، حيث تستطيع الدولة اللجوء إلى وسائل التنفيذ الجبرية لأجل استوائها. على هذا فإن الجبر والإكراه هما صفتان تميز الضريبة عن الأثمان التي يدفعها الفرد مقابل مشترياته من خدمات المشاريع العامة، أو عن المساهمات².
 - **الضريبة تحدها الدولة** أي أن الدولة هي الوحيدة المخولة بتحديد الضريبة، من خلال سنها لقوانين ضريبية، وفرضها على المكلفين بها من خلال سلطتها عليهم، كما أن الدولة هي الجهة المسؤولة عن تعديل أو إلغاء ضريبة وذلك بموجب نصوص قانونية.
 - **يخضع للضريبة الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين على حد سواء** إذا كانت الضريبة تستقر في النهاية عند الذمة المالية للأشخاص الطبيعيين،

¹ - المرجع السابق، ص 94.

² - فوزي عطوي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

فإن الملتزم بدفع الضريبة هو شخص طبيعي، أما إذا كانت الضريبة تستقر عند الذمة المالية للأشخاص المعنويين، فإن الملتزم بدفع الضريبة في هذه الحالة هو شخص من أشخاص القانون العام (مؤسسة عامة، مشروع عام..) أو من أشخاص القانون الخاص (مؤسسة صناعية أو تجارية أو خدماتية خاصة)¹.

- الضريبة نهائية بمعنى أنها لا تسترد ولا تحق المطالبة بها، ويدفعها النكفون بصفة نهائية لا رجعة فيها، ولكن يجوز إلغاؤها عند زوال شروطها.
- استخدام الضريبة لتحقيق أهداف عامة كانت الضريبة قديما تجبي لصالح الملوك والحكام، وتدخل ضمن ماليتها الخاصة، وكان الصرف منها يتم على الطبقة الغنية في المجتمع، أما الآن فالضريبة لا تفرض إلا بموافقة ممثلي الشعب ولتحقيق أهداف نابعة من حاجة المجتمع ككل².

مما سبق يمكن تعريف الضريبة على أنها مبلغ مالي تحدده الدولة يدفعه المكلف بها سواء كان شخص طبيعي أو معنوي جبرا للدولة بصورة نهائية وبدون مقابل من أجل تحقيق أهداف المصلحة العامة.

المطلب الثاني: أهداف الضريبة

يسعى النظام الضريبي إلى تحقيق جملة من الأهداف ترتبط بالعديد من المجالات الاقتصادية، والاجتماعية فمن أبرز هذه الأهداف نذكر:

¹ - وليد زكريا صيام وآخرون، "الضرائب ومحاسبتها"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 16.
² - والي صفية، " دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة الجزائر، تونس"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدينة، 2012، ص.ص 5-6.

الهدف المالي للضريبة

تهدف الضرائب إلى تحقيق غاية مالية هي تغطية النفقات العامة للدولة التي تحتاج إليها لتسيير مرافقها العامة وتعد الغاية المالية من الغايات التقليدية للضرائب، لذا كانت الضريبة لدى الفكر التقليدي مسوغة بغاياتها المالية فحسب، وبعبارة أخرى فإن النفقات العامة هي التي تسوغ عندهم الالتجاء إلى الضريبة وهي التي تحدد في الوقت نفسه نطاقها.

ويقول جيز بهذا الخصوص أن العلاقة بين الضريبة والنفقات العامة من القوة بحيث يمكن القول أن الإنفاق من أجل الصالح العام هو أساس الضريبة والمحدد لها¹.

لقد اقتصر هدف الضريبة في الفكر التقليدي على توفير الأموال الضرورية لتغطية النفقات العامة ولتحقيق هذا الهدف نادى الفكر الكلاسيكي بضرورة تحقق شرطين أساسيين في فرض الضريبة هما **حياد الضريبة** و**وفرتها**.

يعتبر **حياد الضريبة** امتداد للفكر الكلاسيكي الذي يؤمن بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وأن أي تدخل للدولة سوف يؤدي إلى إخلال التوازن الطبيعي وتحويل جزء من موارد المجتمع عن إستخداماتها المثلّي التي لا يحققها إلا القطاع الخاص، لكن الحياد الضريبي إن وجد نظريا إلا أنه لا يمكن تحقيقه في الواقع، حيث لكل ضريبة آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء هدفت أو لم تهدف الدولة إليها. أما **وفرة الحصيلة** فتعني أن تكون حصيلة الضريبة غزيرة بحيث تغطي احتياجات الإنفاق العام².

¹ - عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

² - ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 39.

إضافة إلى الحياد والوفرة لا بد من توفر صفات أخرى حتى تحقق الضريبة أكبر قدر ممكن من الإيرادات المالية وهي تتجلى في:

- **الإنتاجية** والتي تعني أن تكون حصيلته ضريبية كبيرة وذلك بعد خصم نفقات الجباية من الإيرادات، ولكي تتحقق هذه الصفة يجب أن تتوفر في الضريبة القواعد الأساسية والتي تتمثل في العدالة واليقين، الملائمة في الدفع وكذا الاقتصاد في نفقات الجباية، بالإضافة إلى توافر صفة العمومية وعدم شعور بالضريبة من قبل المكلفين.
- **الثبات** يقصد به أن لا تتغير حصيلتها تبعاً للتغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية، وخاصة في حالة الكساد، حيث أن حصيلته الضريبية تزداد في أوقات الرخاء بسبب زيادة الإنتاج والدخل مما يتلاءم مع القاعدة الإنتاجية، بينما نجد أن حصيلته الضريبية تنخفض عادة في أوقات الكساد مما يجعل السلطات في أمر صعب قصد تغطية النفقات العامة، ولهذا نادى الاقتصاديون التقليديون بثبات الضريبة والغرض من ذلك هو عدم التقليل من حصيلته الضريبية في أوقات الكساد.
- **المرونة** يقصد بها ثبات وعاء الضريبة مع ازدياد معدل الضريبة، ومن ثم فالضريبة المرنة هي التي تزداد حصيلتها نتيجة لازدياد معدلها مع عدم انكماش وعائها، أما الضريبة غير المرنة فهي التي يؤدي زيادة معدلها إلى انكماش وعائها ومن ثم انخفاض حصيلتها¹.

¹- بوحادي حليم، "دور الضريبة في ترقية الاستثمار الخاص الوطني في الجزائر: دراسة حالة وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (1993-2001)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2003، ص 23.

أما الفكر الحديث فلا ينكر الهدف المالي للضريبة الذي تزايدت أهميته مع حاجة الدولة إلى المال باتساع نشاطها، إلا أنه يرفض حياد الضريبة نظراً لما لها من تأثير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأهمية استخدامها كأحد أدوات الدولة للوصول إلى أهدافها، لذا أضاف الفكر الحديث إلى جانب الهدف المالي للضريبة أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية¹.

الهدف الاجتماعي للضريبة يظهر هذا الهدف من خلال استخدام الضريبة لإعادة توزيع الدخل الوطني لفائدة الفئات الفقيرة محدودة الدخل، فمثلاً أن يقرر المشرع تخفيف الأعباء الضريبية على ذوي الدخل المنخفضة، وإعفاء المؤسسات والجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية معينة من الضرائب، وقد تساهم الضريبة في المحافظة على إمكانية اقتناء بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع بفرض ضرائب منخفضة المعدل، أو بغرض المحافظة على الصحة العمومية بفرض ضرائب مرتفعة المعدل على بعض السلع التي ينتج عنها أضرار صحية كالمشروبات الكحولية والتبغ.

وقد سمحت هذه الإجراءات الضريبية بشكل فعال من تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وذلك بزيادة القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل والحد من تلك التي تتمتع بها الفئات مرتفعة الدخل².

أصبحت الضريبة في طورها الأخير وسيلة ليس فقط لتحقيق غايات مالية وإنما لتحقيق غايات اجتماعية تتمثل في تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال إعادة توزيع الدخل القومي³.

¹ - ناصر مراد ، مرجع سبق ذكره، ص 40.

² - توامي أمال، مرجع سبق ذكره، ص 10.

³ - عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

الأهداف الاقتصادية للضريبة

- استخدام الضريبة لمعالجة الركود الاقتصادي

يتم اللجوء إلى الضريبة أو بعض الأنواع منها لمعالجة فترات الركود والانكماش، حيث يقل الشراء والاستهلاك وتتكدس المنتجات، تقوم الحكومة بزيادة القدرة الشرائية لدى أفراد المجتمع من ذوي الدخل المتدنية وذلك بتخفيض معدل ضريبة الدخل، وتخفيض معدلات الضرائب غير المباشرة وخصوصاً تلك المتعلقة بالحاجات الأساسية للمواطنين كالخبز والحليب.

وحتى في فترة الازدهار يمكن استخدام الضريبة كوسيلة اقتصادية وذلك بتقليل الإنفاق الحكومي ورفع الضرائب على الدخل وعلى السلع لتخفيض القوة الشرائية عند الأفراد، وتخفيض الضرائب على رأس المال والادخار لتعطي دفعا للمشروعات الإنتاجية¹.

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يمثل الاستقرار الاقتصادي إحدى الأهداف الرئيسية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها وللضريبة دوراً هاماً في ذلك المسعى من خلال استخدامها في المجالات التالية²:

- تخفيض حدة البطالة تعمل الدولة على رفع الإنفاق الكلي إلى مستوى يعادل قيمة الإنتاج عند التوظيف الكامل، ويتم ذلك عن طريق السياسة المالية إما بزيادة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات لسد العجز في حجم الإنفاق الكلي، وإما برفع الدخل المتاح للأفراد من خلال تخفيض الضرائب المحصلة منهم.

¹ - توامي أمال، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² - ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 42-43.

- لمعالجة ظاهرة التضخم تعمل الدولة على تخفيض حجم الإنفاق الكلي حتى يتعادل مع قيمة الإنتاج، ولتحقيق ذلك المسعى تتبع الدولة سياسة مالية معاكسة مع تلك التي اتبعتها لمعالجة البطالة أي من خلال رفع الضرائب المستحقة على الأفراد أو تقليص الاستثمار الحكومي.

إن جوهر سياسة تحقيق الاستقرار الاقتصادي يكمن في التأثير على حجم الإنفاق الكلي سواء بزيادته أو تخفيضه. وعادة تستخدم الضريبة كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في حالة عدم توازن ميزانية الدولة، إلا أنه قد تستخدم الضريبة حتى وإن كانت ميزانية الدولة متوازنة قصد المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

- تحقيق النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا ضمن الأهداف العامة التي يراد تحقيقها، ونعني بالنمو الاقتصادي الزيادة في الدخل الحقيقي السنوي نسبة إلى الزيادة في عدد السكان خلال نفس الفترة. وسعيا إلى هذه الحقيقة تجد الدولة نفسها مجبرة على القيام بدور المساعد والمحرك لإنعاش النمو الاقتصادي، وذلك بتحسين مستوى معيشة السكان، ويكون ذلك في الغالب بتخفيف العبء الضريبي المفروض على الدخل المتاح للعائلات أو على الأنشطة المراد نموها¹.

¹ - أبوبكر بوسالم، عزوز مخلوفي وآخرون، "مقومات النظم الضريبية في الدول الناشئة وانعكاساتها الاقتصادية، ملتقى الجاذبية ودورها في تشجيع الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 01-02 ديسمبر 2015، ص 05.

- محاربة الضغط التضخمي والمحافظة على قيمة النقد الوطني

يرجع التضخم إلى زيادة العرض النقدي عن حجم السلع، فترتفع الأسعار وتدهور قيمة النقد الوطني، ولمحاربة ظاهرة التضخم تلجأ الدولة إلى زيادة حجم الضرائب فينخفض دخل الأفراد، مما يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وتخفيض حدة التضخم¹.

- تحقيق التوازن القطاعي والجهوي للاستثمار

تستعمل الدولة الضريبة كأداة لتحقيق التوازن القطاعي للاستثمار، وذلك عن طريق التمييز في المعاملة الضريبية قصد توجيه عناصر الإنتاج نحو القطاعات غير المرغوب فيها، ومن أجل ذلك تستعين الدولة بسياسة التحريض الضريبي في شكل إعفاء تلك القطاعات من الضرائب، أو بفرض ضريبة أقل بالمقارنة مع القطاعات الأخرى مما يشجع الاستثمار في المجالات غير المرغوب فيها وبالتالي تحقيق التوازن القطاعي للاستثمار².

كما يمكن استخدام الضريبة كأداة لتحقيق التوازن الجهوي للاستثمار، وذلك من خلال توجيه عناصر الإنتاج نحو المناطق غير المرغوب فيها، ومن أجل ذلك تتخذ الدولة سياسة التحريض الضريبي في شكل إعفاء أو تخفيف الضرائب المستحقة على المؤسسات العاملة في المناطق النائية، ويترتب على ذلك تنقل عوامل الإنتاج إلى النشاط الاقتصادي الذي يقل فيه العبء الضريبي.

¹- ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 50.

²- المرجع نفسه، ص 51.

- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية

يتحقق ذلك من خلال فرض ضرائب جمركية مرتفعة على الواردات قصد الحد من استيراد السلع المنافسة للسلع الوطنية، وبإعفاء الصادرات جزئياً أو كلياً قصد تشجيعها¹.

- المساهمة في تحقيق التشغيل الكامل في الدول الرأسمالية المتقدمة

يتم ذلك من خلال تمويل النفقات الحكومية التي تتمثل في إقامة المشروعات العامة ومشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة مما يتطلب تشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة².

- زيادة تنافسية المؤسسات

تؤثر الضريبة على تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج فانخفاض الضرائب يساعد من جهة على زيادة الإنتاج ومنه الاستفادة من مزايا الحجم الكبير من جهة، ومن جهة ثانية يعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج مما يعمل في النهاية على خفض التكاليف الكلية للإنتاج. ولهذا فالدول تسعى لزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية، بإعفاء المنتجات المصدرة من الرسوم والحقوق الجمركية ومن الكثير من الضرائب كالرسوم على النشاط المهني، الدفع الجزافي.. إلخ³.

¹ - المرجع السابق، ص 51.

² - المرجع نفسه، ص 52.

³ - عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006، ص 169.

يعارض بعض الكتاب فكرة أن الضريبة تخدم أغراض أخرى غير الغرض المالي، ويرون أن استعمال الضريبة لأغراض أخرى غير الغرض المالي هو خروج بها عن وظيفتها الأساسية والطبيعية كونها مصدرا للإيراد¹.

هدف الضريبة بالنظر إلى النظام القائم

- النظام الاشتراكي

يقوم هذا النظام على فلسفة جماعية هدفها الأساسي تحقيق المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة. بالرغم أن كل شيء مخطط ومحدد في الاقتصاديات الاشتراكية إلا أن النظام الضريبي يتبقى له دور ولو محدود في تحقيق أهداف المجتمع داخل هذه الاقتصاديات، ويتضح ذلك فيما يلي²:

- يمكن استخدام الضريبة في هذه المجتمعات كأداة لتعديل أسعار بعض السلع والخدمات، وبما يسمح بتحقيق التوازن بين الطلب والعرض من تلك السلع، وبما يتناسب وتفضيلات المستهلكين ودون الإخلال بتفضيلات المخطط؛
- يمكن أن تساهم الضرائب في تحقيق التوازن بين مجموعة دخول الأفراد والتي تكون في صورة أجور محددة وقيمة السلع الاستهلاكية المنتجة ذات الأثمان المحددة، بحيث تسمح تلك الموازنة بتوفير جزء من الموارد لإشباع الحاجات العامة وإنتاج السلع الاستثمارية المخططة؛
- عدم اختفاء القطاع الخاص في الاقتصاديات الاشتراكية القائمة حيث توجد قطاعات تعاونية وقطاعات شبه خاصة في الخدمات الشخصية والمهن الحرة الحرفية والمزارع الصغيرة، ومثل هذه الظروف تعطي دورا متزايدا لزيادة مساهمة النظام الضريبي في تحقيق أهداف هذه الدول.

¹- عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

²- أبوبكر بوسالم، عزوز مخلوفي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.ص 5-6.

- النظام الرأسمالي

يستند النظام الرأسمالي بصفة أساسية إلى الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج، وإلى النشاط الخاص وإلى باعث الربح وبصورة عامة فإن النظام الضريبي في المجتمعات الرأسمالية سوف يسعى لتحقيق الأهداف التالية¹ :

- إعادة توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمعات الرأسمالية وبما يتفق مع إيديولوجيات المجتمع، بالإضافة إلى توزيع الأعباء الضريبية بين الأفراد توزيعاً عادلاً يرضاه غالبية أفراد المجتمع... وتتدخل الدولة في المجتمعات الرأسمالية من خلال نظامها الضريبي في تعديل توزيع السوق لدخول الثروات بقصد تحقيق العدالة الاجتماعية، كما أصبحت العدالة الضريبية ليس فقط أحد مبادئ النظام الضريبي بل هدفاً يسعى النظام لتحقيقه؛

- يمارس النظام الضريبي في الدول الرأسمالية دوراً هاماً في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ما يتضمنه هذا النظام من حوافز ضريبية مختلفة وأسعار تمييزية تسمح بزيادة معدل التراكم الرأسمالي، وتوجيه الموارد الاقتصادية في اتجاه الأنشطة الاقتصادية التي تساهم بفعالية في تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: القواعد الأساسية للضريبة

توجد مجموعة من المبادئ أو القواعد التي ينبغي أن تحكم التنظيم الضريبي والتي لا بد من إتباعها عند فرض الضريبة، إذا ما أريد به تحقيق المصلحة العامة، ويعتبر آدم سميث أول من حاول سنة 1776 وضع القواعد الأساسية التي ينبغي أن يقوم عليها النظام الضريبي وذلك في مؤلفه المشهور (ثروة الأمم **Wealth of nation**) وتتجلى هذه القواعد فيما يلي:

¹ - المرجع السابق، ص.ص 6-7.

- قاعدة المساواة أو العدالة

يقصد آدم سميث بقاعدة العدالة هي أن يسهم أعضاء الجماعة في نفقات الدولة بحسب مقدرتهم النسبية أي حسب الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدولة، وهذا ما يعني أن آدم سميث يميل إلى الأخذ بالضريبة النسبية أي بضرورة أن تتناسب الضريبة مع الدخل. انطلاق من فكرة أن الخدمة التي يحصل عليها الممول تزداد مع ازدياد دخله، وقد ساد هذا المنطق تفكير معظم كتاب القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وهو تطبيق لنظرية العقد المالي التي سادت تلك الفترة¹.

على هذا فإن منطق الفكر المالي التقليدي اعتمدوا على نظرية العقد المالي، أما الفكر المالي الحديث وبحكم اعتماده على نظرية التضامن الاجتماعي يرى في الضريبة ما يحقق العدالة لأنها هي التي تسمح بأن يسهم الممولون في الأعباء العامة كل تبعاً لمقدرته المالية. كما يقتضي الأمر أن تكون الضريبة عامة تفرض على جميع الأشخاص وعلى جميع الأموال مع بعض الاستثناءات التي تقرر لمقابلة الاعتبارات الشخصية أو تلك التي تقرر تبعاً لنوع الدخل الخاضع للضريبة².

من خلال ما سبق فإن قاعدة العدالة أو المساواة تتلخص في مبدئين هما³:

- العمومية : ويقصد بها خضوع جميع الأشخاص والأموال للضريبة .
- العدالة : ضرورة مراعاة المقدرة المالية للمكلف عند فرض الضريبة.

¹ - عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

² - المرجع نفسه، ص 96.

³ - منصور ميلاد يونس، "مبادئ المالية العامة"، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، الأردن، 2004، ص 307.

إن مبدأ العدالة في توزيع الأعباء الضريبية ليست مطلقة وإنما هي نسبية، وذلك راجع للاعتبارات التالية¹:

أ- تصاعدية الضرائب التي لا تكون ممكنة إلا مع الضرائب المباشرة، أما الضرائب غير المباشرة فلا تخضع للتصاعد حيث أن جميع الأفراد يدفعون نفس الضريبة عند الاستهلاك رغم اختلاف مداخيلهم.

ب- يعتمد النظام الضريبي الجزافي على التقدير الذي عادة يخطأ في تقدير الضريبة، وبالتالي يخالف الحقيقة، كما يعتمد النظام الضريبي الحقيقي على تصريحات والتي عادة لا تعبر عن الحقيقة علماً أن إمكانية التهرب الضريبي تبقى دائماً ممكنة.

- قاعدة اليقين

لا بد أن تكون الضريبة مفروضة طبقاً لقواعد محددة وواضحة بالنسبة للمكلف والإدارة الضريبية. فلاشك أن عدم وضوح القواعد قد يؤدي إلى تحكم الإدارة الضريبية وما يتبعه من انتهاك لقاعدة العدالة والمساواة وانتشار للمحسوبية والفساد عند تقدير وتحصيل الضرائب. على ذلك يجب أن يكون سعر الضريبة وميعاد سدادها وكيفية تحصيلها وكافة الإجراءات المتعلقة بها معروفة للعامة².

حتى يتحقق اليقين يجب أن تتميز الضريبة بالاستقرار والثبات أي لا تخضع للتعديل المستمر. فالتعديلات في تشريعات الضرائب يجب أن تكون محدودة وعلى فترات متباعدة حتى لا تؤدي إلى مضايقة الممولين أو اضطراب النشاط الاقتصادي،

¹ - بوحادي حليم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² - منصور ميلاد يونس، مرجع سبق ذكره، ص 307.

كما يجب أن يتميز التشريع الضريبي بالوضوح حتى يسهل فهمه لعامة الناس دون عناء، وحتى تستطيع المحاكم والإدارات الضريبية أن تطبقه دون اجتهاد أو تأويل¹.

بناءً على هذه القاعدة فإن الممول أو المكلف بالضريبة يكون على علم مسبق بالتزاماته ومن ثم يكون لديه المقدرة على الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال السلطة².

- قاعدة الملائمة

يتحقق هذا المبدأ عندما تسعى الإدارة الضريبية لجعل موعد التحصيل الضريبي مناسباً لظروف الممول ويعتبر الوقت الذي يحصل فيه الممول على دخله أحسن الأوقات ملائمة لدفع الضريبة، وبالتالي فالملائمة يقصد بها تحصيل الضريبة في الوقت والطريقة الأكثر مناسبة لدفعها من قبل الممول وذلك حسب مصدر الدخل وظروفه، وذلك يقتضي أن تختار الإدارة الضريبية موعداً مناسباً للوفاء بالضريبة وأن تكون إجراءات الجباية مناسبة لظروف الممول بحيث لا يكون وقع الضريبة عليه ثقیلاً بشكل يجعله عاجزاً عن الدفع أو يدفعه إلى تجنب الضريبة أو التهرب منها³.

من الملائم أن يدفع التاجر الضريبة المستحقة على أرباحه عند انتهاء السنة المالية لنشاطه وتحديد صافي حساباته، ومن غير الملائم أن يجبر الفلاح على دفع

¹ - المرجع السابق، ص 308.

² - عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

³ - منصور ميلاد يونس، مرجع سبق ذكره، ص 308.

الضريبة قبل أن ينضج محصوله الزراعي ويصبح جاهزا للبيع. أي يعتبر الوقت الذي يحصل فيه دافع الضريبة على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضريبة¹.

- قاعدة الاقتصاد في النفقة

تعني هذه القاعدة عند آدم سميث الاقتصاد في كلفة جباية الضريبة أي أن تنظم كل ضريبة بحيث لا تزيد كلفة جبايتها عما يدخل خزانة الدولة. ويعني ذلك أن على الدولة أن تختار أسلوبا للجباية يكلفها أقل نفقة ممكنة حتى لا يتحمل المكلف تضحية في غير موضعها ويتضاءل الفرق بين ما يدفعه وما يدخل خزانة الدولة فكل زيادة في كلفة الجباية تؤدي إلى تحميل المكلف بعبء لا تقابله زيادة في الإيرادات العامة. وبناءً على ذلك فإن قاعدة الاقتصاد تعني أن أفضل الضرائب هي تلك التي تتميز بانخفاض كلفة تحصيلها وارتفاع وغازة حصيلتها².

لقد حدد آدم سميث هذه القواعد في ظروف خاصة حيث كانت للضريبة وظيفة تمويلية إذ ينحصر هدفها في تغطية النفقات العامة للدولة، ولكن بعد تطور وظائف الدولة وتقدم نظريات المالية العامة اتسع مجال الضريبة وتوعدت أساليبها وتعددت استخداماتها لتحقق على جانب وظيفتها التمويلية أهداف أخرى اقتصادية، اجتماعية وسياسية، لذا اعتبر المفكرون المعاصرون تلك القواعد غير كافية لا بد من إضافة قواعد تكميلية تتجلى في³:

- ضرورة فرض الضرائب على المداخل وليس على رؤوس الأموال وذلك لسهولة تقدير هذه الضرائب وإمكانية اقتطاعها من المنبع.

¹- محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

²- عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

³- بوحادي حليم، مرجع سبق ذكره، ص 22.

- ضرورة فرض الضرائب على المداخل الصافية وليس على المداخل الإجمالية، حتى لا يتحمل المكلف العبء مرتين ومن ثم تخفيف العبء الضريبي على المكلف.
- إعفاء المداخل الضعيفة من الضرائب وهو ما يترجم بتحديد حد أدنى من الدخل معفى من الضريبة لضمان مواجهة الحاجات الضرورية، وتختلف الدول في تحديد مستوى هذا الحد الأدنى حسب أنظمتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية حيث أن هذه الفكرة جاء بها الإسلام من خلال تحديد النصاب في الزكاة باعتبار أن المال الذي لم يبلغ النصاب فهو معفى من الزكاة.

المبحث الثاني: ماهية التحفيزات الجبائية

أصبح الرهان الحقيقي والمفصلي المساعد على تحفيز واستقطاب الاستثمار هو تهيئة البيئة الملائمة له بالجوء إلى استخدام العديد من الأساليب من أبرزها التحفيزات الجبائية التي تعد إجراءات تسهيلية تعمل على تشجيع المستثمرين للاستثمار بغية الوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

المطلب الأول: مفهوم التحفيز الجبائي

إن كلمة حوافز في اللغة العربية مفردتها حافز، وهي مشتقة من الجذر حفز، تفيد الحث والدفع إلى فعل أمر أو تجنب فعل أمر معين، وبهذا يمكن القول بأن الحفز هو حث الفرد ودفعه للقيام بعمل معين أو الابتعاد عن فعل أمر وتجنبه¹.

¹ - حسن بني هاني، "حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي (مفهومها، أنواعها، أهميتها) دراسة مقارنة"، دار الكندي، ط1، 2004، ص 35.

يعرف التحفيز الجبائي على أنه: " تخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية والإلتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقييده بعدة مقاييس، فهو يمثل مساعدات مالية غير مباشرة تمنح لبعض الأعوان الاقتصاديين، والذين يلتزمون بمعايير وشروط معينة يحددها المشرع وهي عامة تتمحور حول طبيعة النشاط ومكان إقامته والإطار القانوني للمستفيد"¹.

يقول أمين السيد أحمد لطفي أن الحوافز الضريبية وفقا لمفهوم قام بعرضه تعني: " استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز الأشخاص على إتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيق أهداف الدولة، حيث يتجسد عن طريق الأخذ بضريبة معينة أو تحديد أوعيتها ومستوى أسعارها، أو عن طريق منح إعفاءات ضريبية دائمة أو مؤقتة، أو السماح بترحيل الخسائر وتحديد الفترة الزمنية التي يسمح خلالها بالترحيل، فبهذه الطرق يمكن للسياسة الضريبية أن تحقق هدفها من زيادة الاستثمار أو تنمية الإدخال"².

ويعرف أيضا على أنه: " مزايا ضريبية تمنح من قبل المشرع الضريبي لصالح المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب من أجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم داخل الوطن وفي مناطق مختلفة"³.

من جهة أخرى هناك من يعرفه على أنه: "نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية الوطنية،

¹ - ناصر مراد ، مرجع سبق ذكره، ص 118.

² - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 113.

³ - مرسي السيد الحجازي، "النظم والقضايا الضريبية المعاصرة"، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2004، ص 227.

وزيادة المقدرة التكليفية للاقتصاد الوطني وزيادة الدخل الوطني نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة"¹.

في حين عرفه نزيه عبد المقصود مبروك على أنه: "إحداث آثار إيجابية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني وتدفعه إلى إصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز"².

كما يعرف كذلك على أنه: "مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذه الدولة لصالح فئات معينة لغرض توجيه نشاطهم، والمؤسسة الخاصة هي المستهدفة بالدرجة الأولى من إجراءات الامتياز"³.

هناك من عرف التحفيز الجبائي على أساس قانوني وآخر اقتصادي، فالتعريف القانوني يشير إلى قيام الدولة بمنح وفرة خاصة في الضريبة قصد تأهيل المشاريع الاستثمارية التي تفضل عن المشاريع الأخرى، ما يعني ضمناً أن أي منحة ضريبية تمنح لكل المشاريع لا تمثل حافزا جبائياً.

أما التعريف الاقتصادي فهو منح وفرة ضريبية خاصة لتأهيل المشاريع الاستثمارية والتي لها (الوفرة الضريبية) أثر تخفيض العبء الضريبي الفعال على هذه المشاريع منه في حالة عدم وجود هذه التحفيزات⁴.

¹ - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 112.

² - المرجع نفسه، ص 113.

³ - رفيق باشوندة وماعاشو داني كبير، "تحليل سلوك المؤسسة اتجاه العبء الجبائي والتحريض الجبائي"، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، البليدة، يومي 11 و12 ماي 2003، ص 49.

⁴ - بليل فدوى، "دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر في الفترة 2000 - 2010"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المدينة، 2012، ص 48.

وعليه يمكن القول أن التحفيزات الجبائية هي الإغراءات والتسهيلات الممنوحة للأعوان الاقتصاديين المستثمرين لإنجاز مشاريعهم الإستثمارية واستغلال الإمكانيات المادية والبشرية الموجودة لتحقيق الأهداف وزيادة الحصيلة الضريبية.

المطلب الثاني: أهداف التحفيز الجبائي

تسعى الدولة من خلال التحفيزات الجبائية التي تمنحها تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

أ- الأهداف الاقتصادية للتحفيز الجبائي

يؤدي وضع الحوافز الجبائية من طرف الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية يذكر منها:

- تنمية الاستثمار

عن طريق تشجيع الحوافز الجبائية لتراكم رؤوس الأموال، وذلك من خلال تخفيف هذه الحوافز للعبء الضريبي ومن ثم حجم التكاليف، خاصة أن أغلب المؤسسات لا تحقق أرباحا مهمة في سنواتها الأولى.

- تشجيع الصادرات لتحقيق ميزان تجاري موجب ورفع إحتياطي الدولة من العملة الصعبة¹.

- تهدف سياسة التحفيز الجبائي إلى البحث عن توسيع مجال الاختيارات بالنسبة للأدوات المالية العامة وتستخدم كأداة لتدخل بقصد التكيف مع تطورات الاقتصاد المعاصر والانفتاح الاقتصادي².

¹ - محمد حمو، منور أوسرير، "محاضرات في جبائية المؤسسات"، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2009، ص 216.

² - أسماء زينات، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، العدد 17، 2017، ص 113.

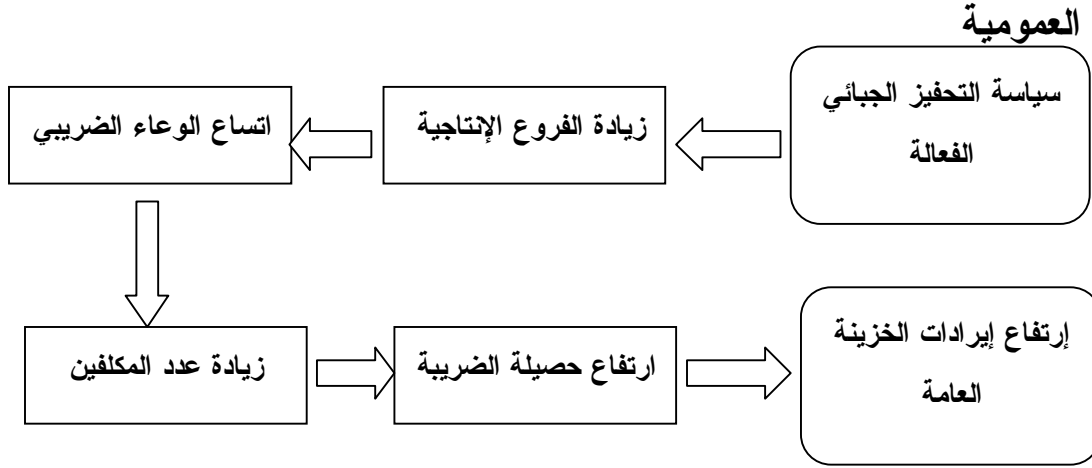
- الرفع من تنافسية المؤسسات المحلية نتيجة إعفاء المنتجات المصدرة من الضرائب بهدف خلق وتحسين المنافسة للمؤسسات المحلية وخاصة لدى الدول النامية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في مجال البحث والتطوير.
 - جذب رأسمال الأجنبي من خلال تخفيض الضريبة على رأس المال وتثبيط المدخرات المحلية على الخروج من البلد وبالتالي مواجهة المنافسة الضريبية من خلال تقديم إعفاءات ضريبية ملائمة لاستقبال أفضل استثمار¹.
 - تسمح سياسة التحفيز الجبائي بتوفير موارد مالية على مستوى المؤسسة وكذا تشجيع الاستثمارات التي تحقق تكاملا اقتصاديا والاستثمارات في الأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية.
 - تحقيق التنمية الاقتصادية واستمرارها من خلال دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة للقيام بها، حيث يتعين على النظام الجبائي تشجيع استيراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية لإنعدام فرص إنتاج هذه المنتجات المحلية. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو تخفيض معدلات الضريبة عليها.
 - زيادة إيرادات الخزينة العامة مستقبلا
- إن تنمية الإستثمار ستؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي ومنه نمو الفروع الإنتاجية، وسينتج عن ذلك تعدد العناصر الاقتصادية الخاضعة للضريبة، وبالتالي اتساع الوعاء الضريبي وعليه ارتفاع عدد المكلفين بالضريبة والذي التزامهم سيرفع حتما من حجم الحصيلة الضريبية².

¹ -Masters Andrew , Etude de cas sur les incitation fiscales, seminaire de haut niveau organisé par l'institu du FMI en coopération avec L'Institut multilatéral D'Afrique, tunisie, 28 février-1^{er} mars 2006, p 10.

² - عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص.ص 169-170.

والشكل التالي يبين ذلك

الشكل رقم 01 يوضح آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة



المصدر: أسماء زينات، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، 2017، ص 114.

ب- الأهداف الاجتماعية للتحفيز الجبائي

- يعد امتصاص البطالة أهم أهداف سياسة التحفيز الضريبي، حيث تحاول السلطات العمومية من خلال الامتيازات الضريبية تشجيع التشغيل عن طريق إنشاء مناصب شغل جديدة. فتمكن الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الخواص من توفير موارد مالية، حيث يسمح إعادة استثمار هذه الموارد بإنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية، تتطلب تشغيل يد عاملة جديدة.
- تستهدف سياسة التحفيز الجبائي اجتماعيا أيضا تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، فيما يخص نوعية ومستوى الظروف المعيشية لأفراد المجتمع، والتي لا تتجسد إلا في ظل توازن جهوي، خاصة من حيث توزيع وانتشار المؤسسات الاقتصادية¹.

¹ - محمد حمو ، منور أوسريير، مرجع سبق ذكره، ص 217.

هذه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية تنبثق عن هدف أكبر يتمثل في تحقيق التنمية الشاملة للبلاد.

المطلب الثالث: خصائص التحفيز الجبائي

للتحفيز الجبائي جملة من الخصائص تميزه وتجعل معالمه بارزة مما يساعد

على فهمه ومعرفة مرتكزاته ومن بين أبرز هذه الخصائص نذكر:

التحفيز الجبائي إجراء اختياري تمتاز التحفيزات بكونها إجراءات اختيارية لأنها تترك للمستثمرين والأعوان الاقتصاديين حرية الاختيار بين الخضوع أو الرفض للشروط والمقاييس المحددة من قبل الدولة ضمن سياسة التحفيز مقابل الإستفادة أو عدم الإستفادة من هذه الحوافز ودون أن يترتب عن ذلك القبول أو الرفض¹.

إجراء هادف تسعى الدول النامية لتشجيع المستثمرين الأجانب والمحليين للاستثمار في مختلف أوجه النشاط لخدمة أغراض التنمية، بتقديم الكثير من الحوافز الجبائية لهؤلاء المستثمرين².

إجراء له مقاييس التحفيز إجراء خاص وهو محكم ومدقق، موجه إلى فئة محددة من الأعوان في مناطق معينة ولمدة محددة، وبذلك فإن التحفيز الجبائي إجراء خاص موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة وعلى هذه الفئة أن تحترم بعض المقاييس كمكان الإقامة ومدة الاستفادة من هذا التحفيز، وهذه المقاييس يحددها المشرع فهي من جهة تمثل شرط ضروري للاستفادة من المزايا ومن جهة أخرى كضمان لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة³.

¹ - والي صافية، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² - المرجع نفسه، ص 25.

³ - جخدم أمحمد، "فعالية التحفيزات الجبائية وتأثيرها على الوعاء الجبائي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الأغواط"، مذكرة مجاستير تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة عمار تليجي الأغواط، 2010، ص 41.

وجود ثنائية فائدة-مقابل إن الأعوان الاقتصاديين يستفدون من الحوافز الجبائية ولكن بالمقابل عليهم بالتوجه إلى العمليات الاقتصادية ذات معنى أي نحو المشاريع الاقتصادية التي تتماشى والأهداف الاقتصادية المسطرة في إطار السياسة التنموية المنتهجة من طرف الدولة وهذا في سبيل الحصول على نتائج على المدى القريب والبعيد¹.

الوسيلة أي الوسيلة التي تستخدمها سياسة التحفيز الجبائي لتشجيع وتوجيه المستثمرين، حيث تكون في شكل تسهيلات وتحفيزات جبائية مختلفة، وتكون وفق معايير وشروط محددة ضمن برنامج التحفيز الجبائي فقد تكون على شكل دعم مالي مباشر وتسهيلات في منح قروض ومساعدات مالية، أو في شكل امتيازات جبائية وهي الأكثر استعمالاً².

المبحث الثالث: أنواع التحفيزات الجبائية

ترتبط التحفيزات الجبائية بالعديد من المجالات مما يجعلها تؤثر على العديد من القرارات، ونجد أن الاستثمار من بين أكثر المجالات أهمية إضافة إلى التشغيل والتصدير.

المطلب الأول: التحفيز الجبائي المتعلق بالاستثمار

لقد تمكن العالم الاقتصادي لافر من تلخيص ظاهرة اقتصادية هامة تنشأ عن الضريبة في شكل منحى عرف بمنحنى لافر، مفاده أن الضريبة تقتل الضريبة، إذ يشير إلى أن ارتفاع معدل الضريبة يتمخض عنه ارتفاع الحصيلة الضريبية، إلى أن تصل إلى نقطة معينة يؤدي بعدها ارتفاع معدل الضريبة إلى انخفاض الحصيلة

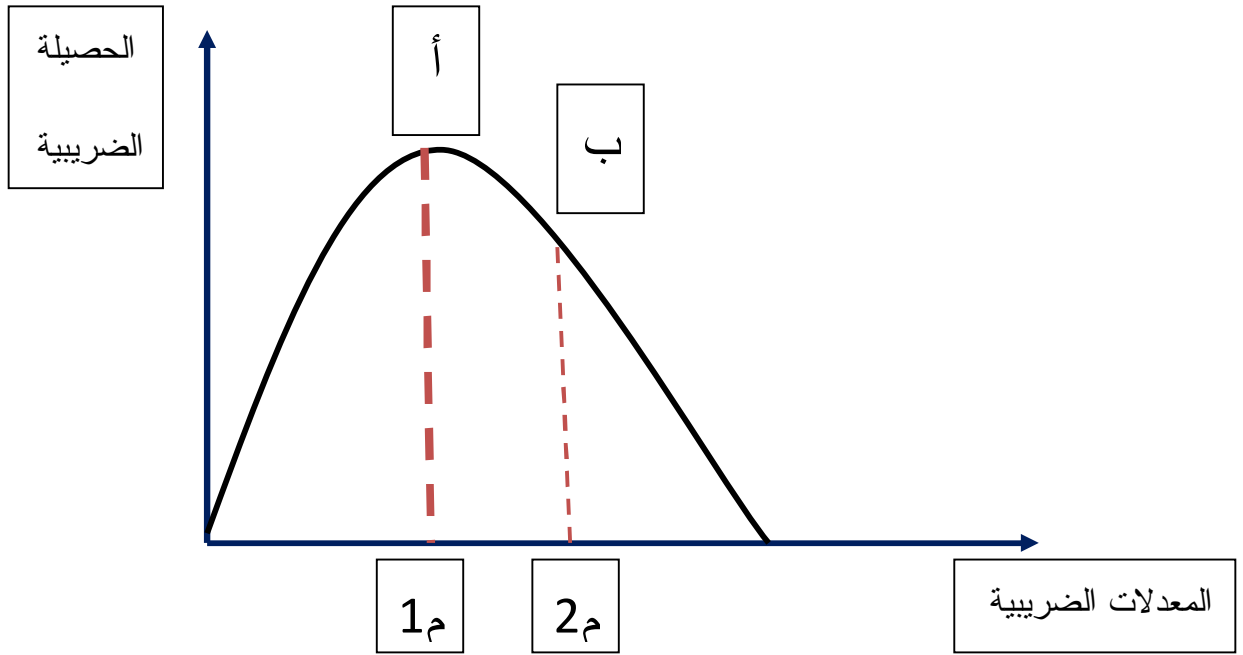
¹-المرجع السابق، ص 42.

²- رمضاني لعلا، "أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التخطيط الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2002، ص 42 .

الضريبية. وبذلك فالمستثمر _ كمول ضريبي _ ينظر إلى الضريبة بشكل حذر فكلما ارتفع العبء الضريبي كلما عزف عن الاستثمار، ذلك أن جزءا كبيرا من الثروة المحققة من طرف المستثمر ستذهب إلى الدولة فيما يترك له جزء قليل ليتصرف فيه¹.

ويبين الشكل التالي علاقة الضريبة بالاستثمار (منحنى لافر)

الشكل رقم 02 يوضح منحنى لافر



المصدر: بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، مبدأ الضريبة تقتل الضريبة، بين ابن خلدون ولافر، ورقة بحثية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2006، ص 11.

من خلال الشكل أعلاه يتضح مايلي:

أ- عندما يكون معدل الضريبة في المستوى (1م) فإن الحصيلة الضريبية تكون عند أعظم قيمة لها (أ).

¹ - بوزيان عبد الباسط، "دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)", مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2007، ص 137.

ب- إذا تجاوز هذا المعدل وانتقلنا من المعدل (م1) إلى المعدل الأكبر (م2) فإن الحصيلة الضريبية تتخفض من (أ) إلى (ب)¹.
ومنه نستنتج بأن عندما يكون معدل الضريبة أقل من المستوى (م1) فإنه هناك علاقة طردية بين معدلات الضريبة والحصيلة الضريبية أما عند تجاوز معدل الضريبة ل (م1) فإن العلاقة بينهما تتحول إلى علاقة عكسية وهنا نصل إلى القول بأن الكثير من الضريبة يقتل الضريبة، والدولة ترى أن حصيلتها الضريبية تتخفض والسياسة الضريبية في هذه الحالة من منحى لافر، هي بتخفيض المعدلات الضريبية التي تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي لزيادة الحافز على العمل والاستثمار والإنتاج وبالتالي تزداد الحصيلة الضريبية لكبر حجم الإنتاج القومي.

وفيما يرتبط بالتحفيزات الجبائية المتعلقة بالاستثمار فإنها تأخذ عدة أشكال، من بينها تخفيض أو إعفاء من الضريبة أو إجراءات ضريبية تقنية والتي تخص بعض العناصر المتأثرة بالضريبة.

1-1 التحفيز الضريبي الممنوح عند تأسيس وإنشاء المشروع

تعتبر هذه المرحلة هي المرحلة الأولى لبداية إستفادة المشروع الإستثماري من الحوافز الضريبية وقد تأخذ هذه التحفيزات الأشكال التالية:

1-1-1 تحفيزات ضريبية في شكل إعفاءات أو تخفيضات في رسوم التسجيل

والتأسيس

عادة ما نجد المستثمر الأجنبي يقدم طلبات للجهات المختصة وأوراق التأسيس للمشروع ويتم في كثير من الأحيان توثيق هذه الطلبات والوثائق وسداد العديد من الرسوم وعليه في هذه المرحلة تقوم الدولة بإعفاء المستثمر من سداد الرسوم والضرائب المتعلقة

¹ - المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 1997، ص 129.

بتوثيق وتسجيل الطلبات والإجراءات اللازمة، وكذا الإعفاء من رسوم الشهر وعقود التأسيس¹.

وبعد مرحلة التأسيس تأتي مرحلة تجهيز المشاريع الاستثمارية بالمعدات والوسائل اللازمة لمزاولة النشاط وهنا تأخذ التحفيزات الضريبية الأشكال التالية:

1-1-2 توفير قدر معقول من الرأس المال الاجتماعي بهدف التقليل من التكاليف

المجملّة للمستثمر الأجنبي

توفير البنية التحتية للاستثمار، فكلما قل وانعدم وجود المساكن اللاتقة والمساحات المطلوبة لبناء المصانع والمكاتب، وساعات وسائل النقل والمواصلات والخطوط السلكية واللاسلكية وتدهور مستوى الخدمات الأساسية وارتفاع سعرها كالكهرباء والماء والصرف الصحي كلما زادت تكاليف المشروع الاستثماري مما ينعكس على إمكانية تحقيق خسائر في المستقبل، فعلى الدول أن تقوم بتوفير كل هذه المتطلبات وتخفيض أسعارها، ويعتبر هذا النوع تحفيزات قبلية للمشاريع الاستثمارية.

1-1-3 إعفاء الأصول الرأسمالية والمعدات والأدوات والتركيبات ووسائل النقل

والمواد الأولية اللازمة لتجهيز المشروع الاستثماري

من أجل البدء في عملية التشغيل، يجب أن تمتد الإعفاءات الجمركية إلى كافة ما يستورده المشروع أثناء حياته من مستلزمات إنتاج ومواد وآلات وقطع غيار ووسائل نقل تتناسب مع طبيعة المشروع الاستثماري، فممنح الإعفاء من الرسوم الجمركية يشجع المستثمرين الأجانب على استيراد أحدث الآلات ومتابعة التطورات التكنولوجية ومسايرة الجديد منها.

¹ نسيم بوكحيل، محمد بوطلاعة، "التوجه نحو سياسة التحفيز الجبائي لتوسيع الوعاء الضريبي بالإشارة لحالة الجزائر"، ملتقى الجاذبية ودورها في تشجيع الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 01-02 ديسمبر 2015، ص 04.

4-1-1 فرض رسوم جمركية على الواردات على المنتجات المماثلة المنتجة داخل الدولة

كتحفيز غير مباشر يجب على الدولة أن تقوم بفرض ضرائب جمركية على الواردات من السلع والخدمات المماثلة لما ينتجه المشروع الاستثماري الأجنبي، المقام في هذه الدولة مما يجعل المنتجات التي ينتجها المستثمر الأجنبي أقل تكلفة من تلك المستوردة وبالتالي تصريف الإنتاج وتدويره بالكيفية المطلوبة¹.

2-1 التحفيزات الممنوحة عند فترة الاستغلال

1-2-1 الإعفاءات الجبائية

هي بمثابة إسقاط حق الدولة المستحق عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة²، تأخذ هذه الإعفاءات شكلين:

- إعفاء دائم

هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف طالما بقي سبب الإعفاء قائماً، ويتم منح هذا الإعفاء تبعاً لأهمية النشاط ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية³.

- إعفاء مؤقت

هو إسقاط لحق الدولة في مال المكلف لمدة معينة من حياة النشاط المستهدف بالتشجيع (وعادة ما يكون في بداية النشاط). ويمكن أن يكون هذا الإعفاء كلياً بمعنى إسقاط الحق طوال المدة المعنية كإعفاء المؤسسات العاملة في الجنوب الكبير بالجزائر (ولايات أدرار، تندوف، تمنراست، إليزي) من الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري لمدة عشر سنوات. وقد يكون إعفاء جزئياً وهو

¹- المرجع السابق، ص 04.

²- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 173.

³- المرجع نفسه، ص 173.

إسقاط جزء من الحق لمدة معينة، كإعفاء المؤسسات العاملة في الطوق الثاني من الجنوب (ولايات: بشار، ورقلة، الوادي، البيض، النعامة، بسكرة، غرداية، الأغواط والجلفة) من 25 % من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات تبعا لشكلها القانوني¹.

يؤدي تبني الدولة لسياسة الإعفاءات الجبائية بغرض تشجيع القرار الاستثماري وتوجيهه نحو الأنشطة ذات الأهمية والفعالية الكبيرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إلى التقليل من إيرادات الخزينة العمومية².

كما أن الإعفاءات الجبائية تقلل من المخاطر التي تتحملها المؤسسة الناشئة وتزيد من قدراتها في التمويل الذاتي، وذلك مما تحققه هذه الإعفاءات من سيولة ذاتية لها.

تختلف قوة الإعفاء من الضرائب من نظام لآخر بل ومن صناعة لأخرى داخل نفس النظام وفقا لاختلاف الظروف الاقتصادية، السياسية والاجتماعية لكل دولة.

لذلك فإنه يتعين عند تقديم الإعفاء الضريبي كحافز جبائي الأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية³:

- يمكن أن يترتب على الإعفاء الضريبي أثر تمييزي لصالح استثمارات معينة وفي غير صالح لاستثمارات أخرى، فبالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل والتي غالبا ما لا تحقق أرباحا في بدايتها فإن منح الإعفاء يكون له أثر فعال على حجم تلك الاستثمارات، أم بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل والتي تحقق عوائد في فترة قصيرة نسبيا فمن المتوقع أن تكون تلك الاستثمارات أكثر استفادة من الإعفاءات، لذلك على الدول وخصوصا النامية التي تمنح أنظمتها الضريبية حوافز من هذا

¹ - المرجع السابق، ص 173.

² - محمد حمو ، منور أوسرير، مرجع سبق ذكره، ص 223.

³ - بليل فدوى، مرجع سبق ذكره، ص.ص 58-59.

النوع أن تفرق بين الاستثمارات طويلة الأجل والاستثمارات قصيرة الأجل عند منحها الإجازة بحيث تزداد فترتها في النوع الأول و تحصر في النوع الثاني، ذلك أن الاستثمارات طويلة الأجل هي التي تكون غالبا ملائمة لخطط التنمية الاقتصادية في هذه الدول كما أن عدم التمييز بين الاستثمارات عند منح الإجازة يمثل إسرافا وتضحية بجزء من موارد الدولة لذلك تلجأ بعض الدول في تحديد حد أقصى من الأرباح التي يسري الإعفاء عليها.

- تكون الإجازة الضريبية كحافز ضريبي أكثر ملائمة بالنسبة للمشروعات التي يكون فيها المعامل: العمل / رأس المال مرتفعا نسبيا أي المشروعات كثيفة العمل إذ يقلل من حدة البطالة.

- إن استخدام الإجازة الضريبية كحافز ضريبي يكون له أثر تمييزي في صالح المشروعات الجديدة على حساب المشروعات القائمة فعليا، مما يترتب عليه قيام المشروعات القائمة بتصفية أعمالها وإنشاء مشروعات قصيرة الأجل سريعة العائد.

- قد يترتب على منح الإجازات الضريبية دون التمييز بين نوعية الاستثمارات أثر تمييزي في صالح الاستثمارات ذات السيولة المرتفعة والعائد السريع والمخاطر المحدودة على حساب الاستثمارات طويلة الأجل ذات العائد المنخفض والمخاطر المرتفعة.

غير أن طريقة الإعفاء الضريبي يشوبها العديد من المشاكل والعيوب منها¹ :

- مشكلة تحديد تاريخ بدء الإعفاء الضريبي فهل تحتسب من تاريخ الحصول على الموافقة بإنشاء المشروع أم من تاريخ بدء الإنتاج.

¹ - عيساني عامر، يحي الشريف نبيلة، " دور سياسة التحفيز الضريبي في استقطاب الاستثمار الأجنبي -دراسة حالة الجزائر- "، ملتقى الجاذبية ودورها في تشجيع الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 01- 02 ديسمبر 2015، ص 07.

- عند تحقق أرباح ضئيلة عن المشروع الاستثماري أو خسائر في السنوات الأولى من بدء المشروع فهذه الخسائر لا يتحقق عليها ضرائب في الأصل.
- لجوء المستثمر إلى تصفية المشروع بعد نهاية الإعفاء الضريبي خاصة إذا كان المشروع تجارياً أو صناعات استهلاكية، وربما إنشاء مشروع آخر للتمتع من إعفاء جديد.

1-2-2 التخفيضات الجبائية

تعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها، أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني نظير التزامهم تقديم قائمة بالزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم إنجازها معهم لمصالح الضرائب¹.

تصنف التخفيضات الجبائية إلى:

- التخفيض في معدل الضريبة

ويتم ذلك من خلال تصميم جدول المعدلات الضريبية، بحيث يحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المؤسسة. فقد ترتبط هذه المعدلات عكسياً مع حجم المؤسسة، أو مع حجم المستخدم فيه من العمالة الوطنية، أو مع أحجام التصدير من منتجات المؤسسة، أو مع نسبة الحقائق من أهداف خطة التنمية الاقتصادية².

¹- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 174.

²- حامد عبد المجيد دراز، "السياسات المالية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 246.

- التخفيض في المادة الخاضعة للضريبة

يعني ذلك عدم إخضاع جزء معين من المادة الخاضعة للضريبة عند حسابها مثل إعفاء الشريحة الأولى من أصل أربع في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي من الخضوع للضريبة في الجزائر.

1-2-3 الإجراءات الجبائية التقنية

ويقصد بالإجراءات الجبائية ذات الطابع التقني، المعالجة الجبائية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة، وتترتب عنها آثار جبائية تحفيزية تسمح بتخفيف العبء الضريبي ومن بينها:

أ- نظام الاهتلاك

يعرف الاهتلاك على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات " الأصول الثابتة"، والتي تتدهور قيمتها بفعل الزمن أو الاستخدام أو التقادم، بهدف إظهارها بالميزانية بقيمتها الصافية. كما أنه طريقة لتوزيع تكاليف الأصول الثابتة القابلة للاهتلاك خلال العمر الإنتاجي للأصل¹.

يتم حساب الاهتلاك على أساس تكلفة الأصل الثابت المادي أو غير المادي، بحيث تحدد تكلفة الأصل الثابت المادي بتكلفة شرائه سعر الشراء صافي من كل التخفيضات التجارية والمالية، بما في ذلك خصم تعجيل الدفع وحقوق الجمارك إن وجدت وكل الرسوم غير القابلة للاسترجاع. ويضاف إلى تكلفة الشراء التكاليف المباشرة التي يتطلب دفعها لتصبح جاهزة للاستخدام².

أما الأصل الثابت غير المادي والمتمثل في الأصل غير الملموس وغير النقدي ولكن قابل للتشخيص، فيحسب اهتلاكه بتكلفته³.

¹ - سيد عطا الله السيد، "النظريات المحاسبية"، دار الرابحة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص: 143.

² - محمد بوتين، "المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية"، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 98.

³ - المرجع نفسه، ص 133.

طرق الإهلاك

توجد طرق مختلفة لحساب الإهلاك وعلى المؤسسة اختيار أحدها وهي:

- **الإهلاك الخطي:** يهتك الأصل حسب هذه الطريقة بأقساط متساوية خلال عمره الإنتاجي المقدر، أي أن قسط الإهلاك ثابت في كل دورة. بمعنى آخر، فإنه يتم توزيع تكلفة الأصل بأجزاء متساوية خلال كل الفترة المحاسبية.
- **الإهلاك المتناقص:** حسب هذه الطريقة تكون أقساط الإهلاك أعلى في السنوات الأولى من عمر الأصل وتقل بمرور السنوات، ويحسب قسط الإهلاك من القيمة المتبقية للأصل في كل دورة، حيث يتم ضرب نسبة الإهلاك الثابت في معامل جبائي¹.

هذه الطريقة تعتمد على تطبيق نسبة مئوية سنوية ثابتة على قيمة متناقضة بحيث تطبق النسبة على القيمة الأصلية للإستثمار بالنسبة للسنة الأولى ثم على القيمة الباقية بطرح الإهلاك السنة الماضية بالنسبة للسنة الثانية وهكذا. ومنه فالأقساط الأولى للإهلاك تفوق الأقساط الأخرى المتبقية، مما يسمح للمؤسسة من إسترجاع أكبر قدر ممكن من قيمة الإستثمار في بداية النشاط وبالتالي يسمح للمؤسسة بتوفير سيولة مالية معتبرة قد تحتاجها خلال نشاطها الإستغلالي².

يحسب قسط الإهلاك المتناقص إنطلاقاً من العلاقة الآتية:

قسط الإهلاك المتناقص = القيمة الصافية للأصل × معدل الإهلاك المتناقص

بحيث أن : القيمة الصافية للأصل = قيمة شراء الأصل - الإهلاك المجمع

معدل الإهلاك المتناقص = معدل الإهلاك الثابت × المعامل

¹ - طارق عبد العالي حماد، "مبادئ المحاسبة المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص.ص 386-387.

² - بوحادي حليم، مرجع سبق ذكره، ص 67 .

معدل الإهلاك الثابت = $100 \div$ مدة حياة الأصل

المعامل: يتحدد حسب مدة حياة الأصل الذي يحدده القانون الضريبي المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 01 يوضح المعاملات المستعملة في حساب الإهلاك المالي التنازلي

المعامل	عمر الأصل
1.5	من 3 إلى 4 سنوات
2	من 5 إلى 6 سنوات
2.5	أكثر من 6 سنوات

المصدر: المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2015، ص 85.

الاستثمار الخاضع للإهلاك المتناقص في الجزائر يجب أن تتوفر فيه

بعض الشروط وهي كالتالي:

- أن يكون استثمارا جديدا.
- أن يكون مدة حياته أكبر أو تساوي ثلاث سنوات.
- أن يساهم في تحسين شروط العمل.
- أن يكون من وسائل الإنتاج.
- أن يقلل أو يقضي على التلوث ويؤدي إلى تقديم خدمة أحسن¹.
- الإهلاك المتزايد: يتم تطبيق هذه الطريقة على الأصول الثابتة بحساب أقساط إهلاك متزايدة في كل دورة². هي عكس طريقة الإهلاك المتناقص حيث أن أقساط الإهلاك تزايد كلما إقتربت من نهاية مدة حياة الإستثمار، إذ تسمح هذه

¹- المرجع السابق، ص 69.

²- طارق عبد العالي حماد، مرجع سبق ذكره ص 388.

الطريقة بإسترداد قيمة الأصل بشكل ضئيل في بداية نشاط المستثمر ثم يرتفع تدريجيا مع مرور الزمن، وهي أكثر فائدة بالنسبة للمؤسسات التي تحتاج لوفرات مالية بعد مرور فترة زمنية من إنطلاق نشاطها الإستغلالي¹.

يحسب قسط الإهلاك المتصاعد إنطلاقا من العلاقة الآتية:

قسط الإهلاك المتصاعد = القيمة الأصلية للأصل × معدل الإهلاك المتصاعد

ويوجد الإهلاك الثابت والذي يعد طريقة عامة بينما الطرق الأخرى فهي اختيارية، وللإستفادة من إحدى الطرق يجب تقديم طلب الاختيار لدى مفتشية الضرائب المعنية، فإذا تمت الموافقة عليه تصبح تلك الطريقة المختارة سارية المفعول ولا رجعة فيها، كما أن وجود ثلاث طرق للإهلاك يسمح للمعامل الاقتصادي باختيار طريقة الإهلاك أكثر تلاؤما مع نشاطه وإستراتيجيته بما يشكل إمتيازاً لصالحه².

- الإهلاك حسب وحدات الإنتاج: حسب هذه الطريقة فإنه يتم اتخاذ وحدات الإنتاج كأساس لحساب الإهلاك بدون مراعاة العمر الإنتاجي للأصل الثابت³. والملاحظ من ذلك أنه كلما كان قسط الإهلاك كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل.

ب- ترحيل الخسائر

إن أي عملية استثمار تكون محفوفة بالعديد من المخاطر التي قد تؤدي بالمستثمر إلى تحقيق خسائر بدلا من تحقيق الأرباح، وقد لا يستطيع المستثمر الاستمرار في الإنتاج أو قد يستمر في ذلك بالرغم من وجود الخسائر أملا في تحقيق ربح في فترات قادمة وينجح بالفعل في ذلك، هنا قد يكون محفزا للمستثمر على

¹ - بوحادي حليم، مرجع سبق ذكره، ص 69.

² - المرجع نفسه، ص 71.

³ - طارق عبد العالي حماد، مرجع سبق ذكره ص 388.

الاستمرار في الإنتاج بأن يقر له المشرع الحق في خصم الخسائر التي تعرض لها من أرباح السنوات السابقة أو اللاحقة، ومن ثم يضيق الوعاء الضريبي إلى حد قد لا يحتمل معه المستثمر أية ضريبة رغم تحقيق الربح، نظر لأن الخسائر ضمن التكاليف واجبة الخصم قد يستهلك تماما الأرباح المحققة¹.

هذا الحافز من شأنه أن يشجع المستثمر سواء على اتخاذ قرار الاستثمار في البداية، أو على الاستمرار في الإنتاج رغم الصعوبات التي تواجهه والخسائر التي قد تلحق به بعد قيامه بالإنتاج فعلا.

المقصود بالخسائر التي يجوز ترحيلها كل نقص حقيقي ومؤكد أصاب أصلا أو أصولا مملوكة لمنشأة أو مكلف خاضع لإيراده لضريبة الأرباح التجارية والصناعية والمهن، وليس هناك ما يقابل هذا النقص من تعويض أو غيره².

لقد ظهرت عدة بدائل أمام التشريعات الضريبية وهي بصدد ترحيل الخسائر وذلك

على النحو التالي:

- **ترحيل الخسائر إلى الأمام:** في هذا النوع يتم ترحيل الخسائر التي تصيب المكلف في سنة ما إلى أرباح السنوات التالية. إن هذا الحافز يعتبر أكثر ملائمة من الناحية التطبيقية لظروف الدول النامية بالمقارنة بالترحيل الخلفي للخسائر، كما يمكن أن يمتد نطاق تطبيق هذا الحافز ليشمل المشروعات القائمة والمشروعات الجديدة على حد سواء.

- **ترحيل الخسائر إلى الخلف:** يتم ترحيل الخسائر التي تصيب المكلف في سنة ما لتخصم من أرباح السنوات السابقة. وبالتالي فهذا الإجراء يتضمن قيام

¹ - نزية عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 153.

² - المرجع نفسه، ص 153.

الخزينة العامة في السنة التي حققت فيها المؤسسة خسائر برد ما حصلته كضريبة على ما يعادل مقدار الخسارة في سنوات سابقة. يعتبر ترحيل الخسائر إلى الخلف حافزا قويا على التوسع وزيادة نسبة الاستثمارات الخطرة في المنشآت القائمة والتي مارست نشاطها الإنتاجي مند فترة زمنية معينة ، وحافزا ضعيفا بالنسبة للمشروعات الإنتاجية الجديدة والتي لم تمارس بعد النشاط الإنتاجي، ومن المتوقع أن تحقق خسائر في المراحل الأولى لإنتاجها.

غالبا ما يكون لترحيل الخسائر إلى الخلف آثار ايجابية بالدول المتقدمة، على عكس الدول المتخلفة التي يكون فيها آثاره السلبية اكبر بكثير من آثاره الإيجابية، وذلك نظرا للوضعية المزرية التي تعرفها الخزينة العامة بالدول النامية¹.

- **ترحيل الخسائر إلى الخلف وإلى الأمام:** حيث يتم ترحيل الخسائر التي تصيب المكلف في سنة ما أولا إلى الخلف لمدة محددة، فإذا لم تكف أرباح السنوات السابقة لاستهلاك الخسائر ، يرحل الباقي ليخصم من أرباح عدد من السنوات التالية. ترحيل الخسائر إلى الأمام يمثل حافزا للمشروعات القائمة على التوسع وبناء طاقات إنتاجية جديدة، أما ترحيل الخسائر إلى الخلف يترتب عليه آثار تمييزية في غير صالح المنشآت الجديدة وفي صالح المنشآت القائمة². في دراسة قامت بها اللجان المتخصصة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية O.C.E.D انتهت هذه الدراسات إلى أن الحوافز الضريبية ليس لها إلا أثر ضئيل في اتخاذ القرار المتعلق بمدى الاستثمار -

¹ - بوزيان عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 145.

² - سعيد عبد العزيز عثمان، "النظم الضريبية (مدخل تحليل مقارن)"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص

دولي أو محلي- وشكله مباشر أو غير مباشر-، ولكنها تلعب دورا هاما في اختيار مكان الاستثمار وحجمه ومدته.

وبالرغم مما أظهرته هذه الدراسات من اثر ضئيل للحوافز الضريبية في قرار الاستثمار إلا أن هناك اعترافا بما لهذه الحوافز من تأثير في التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات ودافعا للمستثمر إلى الاجتهاد في تشغيل المشروع بإيقاع سريع ليستفيد بالقدر الأكبر من الحوافز الضريبية¹.

المطلب الثاني: التحفيز الجبائي المتعلق بالتشغيل

في إطار السياسة الجبائية يوجد مجموعة من التحفيزات الجبائية الخاصة بالتشغيل تعمل على تشجيعه وتنشيطه والمتمثلة في:

2-1 التخفيضات الجبائية للمؤسسات ذات الكثافة العمالية

تستفيد الصناعات التي تشغل أكبر عدد من اليد العاملة من تخفيضات في معدل الضريبة على أرباح الشركات، على أساس معامل (رأس المال/ اليد العاملة) بحيث يتم رفع نسبة الضريبة بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد على رأس المال عوض اليد العاملة، وتخفيضها بالنسبة للمؤسسات التي تشغل يد عاملة كثيفة. كما تستفيد من نفس التخفيضات الاستثمارات التي تستعمل تجهيزات ومعدات تتطلب يدا عاملة أكبر لتشغيلها، وهذا كله بغية توسيع الاستثمار وخلق فرص شغل من جهة أخرى².

2-2 التخفيضات على أساس عدد العمال المشغولون

يحاول المشرع الجبائي من خلال وضعه للتحفيزات الجبائية المتعلقة بالتشغيل من رفع الطلب على اليد العاملة، وذلك بتخفيض تكلفتها من وجهة نظر المؤسسة. حيث

¹- نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 167.

²- والي صافية، مرجع سبق ذكره، ص 35.

يطبق تخفيض جزء معين من الدخل أو الربح الخاضع للضريبة على أساس كل شخص أو منصب شغل تنشئه المؤسسة، وقد يكون هذا التخفيض عبارة عن اقتطاع مبلغ ثابت من الدخل الخاضع للضريبة، أو عن طريق إتباع سلم يتناسب طردياً مع عدد المناصب المنشأة أو وقد يصل إلى إعفاء المؤسسة من الضرائب لفترة مؤقتة. لقد أعطى المشرع الجبائي الجزائري إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي للأنشطة الممارسة من طرف الشباب المستثمر المستفيد من دعم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لمدة 03 سنوات، وتصل مدة الإعفاء 06 سنوات بالنسبة للأنشطة الممارسة في المناطق الواجب ترقيتها، مع إمكانية إضافة سنتين في حالة ما إذا قامت المؤسسة بتقديم تعهد بتوظيف ثلاثة عمال لمدة غير محددة¹.

المطلب الثالث: التحفيزات الجبائية المتعلقة بالتصدير

إن من أهم أهداف قوانين الاستثمار الأجنبي تشجيع صادرات البلاد خاصة الصادرات من السلع غير التقليدية، أي السلع المصنعة ونصف المصنعة، لذلك حرصت بعض تشريعات الاستثمار على النص على إعفاء صادرات المشروعات الاستثمارية من الضرائب والرسوم الجمركية².

3-1 الامتيازات الخاصة بالضريبة على الدخل

تتميز الضرائب على الدخل بخصائص جعلت الدولة تحلها محل الصدارة في نظمها الضريبية، وتعتمد عليها بصورة أساسية في تمويل نفقاتها العامة لأنها تشكل وعاءً ضريبياً غزيراً ومتجدداً، ثم لأنها سهله القبول لدى المكلفين بها، ولأن لها من

¹ -شعباني لطفي، "دور التحفيز الجبائي والإدخال البورصي في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دراسة حالة الجزائر الفترة 2005-2011"، أطروحة دكتوراه تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر 03، 2014، ص 169.

² - نزية عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 202.

المزايا ما يجعلها أداة من أدوات السياسة المالية الكفيلة بتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية¹.

2-3 الامتيازات الخاصة بالحقوق الجمركية

تسمى أيضا "الضرائب على الاستيراد والتصدير" وهي التي تفرض على السلع والخدمات، عند اجتيازها الدوائر الجمركية، سواء عند دخولها كمستوردات أو عند خروجها كصادرات، خصوصا وأن أوجه الإنفاق على السلع والخدمات لا تنحصر في إطار الدولة الداخلي، وإنما تتجاوزه إلى خارج حدودها. قد تفرض هذه الضرائب على قيمة السلعة، فتكون ضرائب قيمية، وقد تفرض على أساس مبلغ معين لكل وحدة من وحدات السلع بصرف النظر عن قيمتها، فتكون ضرائب نوعية².

يستفيد أصحاب الاستثمارات من إعفاء في الحقوق الجمركية التي تمنح في عملية استيراد المواد الأولية والتجهيزات الضرورية، شريطة أن تدخل مباشرة في إنتاج المنتجات والسلع التي تصدر، إضافة إلى أن بعض الدول تتخذ أسلوب الإنتاج دون جمركة للبضائع الموجهة للتصدير أو المعاد تصديرها مباشرة، والتي تعالج في أماكن مخصصة تعرف باسم المناطق الحرة والتي تسعى الدول من ورائها إلى جلب العملة الصعبة وإيجاد مناصب عمل ونقل التكنولوجيا، حيث يتم في هذه المناطق إعفاء جميع العمليات الموجهة للتصدير من دفع الضرائب والرسوم الجمركية، ويعتبر مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة من أهم المجالات التي ثبت فيها نجاح استخدام التخفيضات الضريبية أو المعدلات التمييزية³.

¹- فوزي عطوي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

²- المرجع نفسه، ص 83.

³- والي صافية، مرجع سبق ذكره، ص.ص 36-37.

3-3 الامتيازات المتعلقة برقم الأعمال

يعتبر إعفاء الصادرات من الضرائب على رقم الأعمال والرسم على القيمة المضافة من الأساليب التحفيزية المهمة لتشجيع التصدير، إذ تعتمد عليها الدول التي تركز إيراداتها على هذا النوع من الإعفاء، حيث تمتلك المنتجات المصدرة قدرة على الانتشار في الأسواق الخارجية والمنافسة، وتكون هذه الإعفاءات إما جزئية أو كلية حسب التشريع الجبائي المطبق في البلد¹.

المبحث الرابع: سياسة التحفيز: عوامل فعاليتها وحدودها وكيفية ترشيدها

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على نجاح سياسة التحفيز الجبائي

يعني إتباع سياسة التحفيز الجبائي بالضرورة تحقيق الأهداف الجبائية المسطرة، كون ذلك يتأثر بعوامل خارجية أخرى سواء المتعلقة بالتقنيات المستعملة في إطار سياسة التحفيز الجبائي أو المتعلقة بمحيط التحفيز الجبائي. وعليه، يمكن أن تقسم العوامل المؤثرة على سياسة التحفيز الجبائي إلى عاملين، ذات الطابع الضريبي وأخرى ذات الطابع غير الضريبي.

أ- العوامل ذات الطابع الضريبي

تتلخص العوامل ذات الطابع الضريبي والتي ترتبط مباشرة بالتقنيات المستعملة في

إطار هذه السياسة فيما يلي²:

- عامل طبيعة الضريبة محل التحفيز

يختلف تأثير الضرائب على المؤسسة وذلك باختلاف أنواعها " ضرائب مباشرة أو غير مباشرة." وبالتالي، فإن اختيار نوع الضرائب التي يكون لها تأثير على قرارات

¹- المرجع السابق، ص 37.

²- ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 120-122.

المؤسسة المستثمرة كي تكون محل عملية التحفيز الجبائي لها أهمية بالغة على فعالية ذلك التحفيز.

- عامل شكل التحفيز الضريبي

يأخذ التحفيز الجبائي عدة أشكال كتخفيف العبء الضريبي أو الإعفاء. وبالتالي، ينبغي أن يكون شكل التحفيز الجبائي مشجعا وبشكل متفاوت لإقامة المشاريع الاستثمارية. وفي هذا الإطار، تمتاز التحفيزات الجبائية بفعالية أكبر مقارنة مع الأشكال الأخرى وذلك لأنها تساعد على التقليل من التكاليف المحملة على المؤسسة مما يؤثر على نشاطها من جهة، ومن جهة أخرى يشجع على القيام بالمشاريع الاستثمارية. ورغم الأهمية البالغة التي تتميز بها سياسة التحفيز الجبائي في التوجيه والتأثير على قرار الاستثمار، إلا أنه يؤدي إلى تخفيض إيرادات خزينة الدولة بشكل واسع. وبالتالي، فهو مكلف لميزانية الدولة. لذلك توجد قيود تحد من التوسع في سياسة التحفيز، وهي دائما مدعمة بأشكال تحفيزية أخرى كالتسهيل في إجراءات الحصول على القروض وتخفيض معدلات الفائدة...إلخ.

- عامل زمن إقامة التحفيز الضريبي

يجب مراعاة عامل الزمن عند تطبيق إجراءات التحفيز الجبائي من حيث توقيت وضع التحفيز أو مدة سريانه. وعليه، يتطلب تقديم هذه التحفيزات في الوقت المناسب وبالمدة الكافية والضرورية لإقامة المشروع الاستثماري وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

والملاحظ أن المؤسسة تنفق مصاريف ضخمة متعلقة باستغلالها عند بداية نشاطها. لذا، فإنها في أمس الحاجة للمساعدة والتشجيع. لذلك، فإن الوقت الملائم لوضع التحفيز الجبائي هو مرحلة انطلاق نشاط المؤسسة، فمن الضروري أن تمنح التحفيزات بقصد الاستثمار في القطاع الصناعي في السنوات الأولى لممارسة النشاط. كما يجب

أن تتماشى هذه التحفيزات الممنوحة مع برنامج المؤسسة واستراتيجياتها في النمو. وعلى هذا الأساس، فإن منح امتيازات جبائية عند انطلاق المشروع يسمح للمؤسسة بالتراكم المالي وتحسين وضعية خزيرتها المالية، مما يساعدها على تجاوز مرحلة الانطلاق بسلام مع إمكانية توسيع مشروعها في المستقبل.

- مجال تطبيق التحفيز الضريبي

ينبغي تحديد المؤسسات التي تستفيد من عملية التحفيز الجبائي، لذلك توضع بعض المعايير والشروط المحددة لطبيعة الاستثمار والمواد والوسائل المعنية بذلك التحفيز نظراً لأهميتها في تحقيق الأهداف المسطرة.

وعموماً، يجب أن تطبق سياسة التحفيز الجبائي بالنسبة للاستثمارات المنتجة على المدى القصير والمتوسط حتى تكون لها نتائج إيجابية وتساهم في تحقيق الأهداف المسطرة، خاصة الصناعات الثقيلة التي تحقق في الغالب خسائر مالية معتبرة في سنواتها الأولى من مزاولة النشاط قبل أن تبدأ في تحقيق الأرباح.

ب- العوامل ذات الطابع غير الضريبي

تتأثر سياسة التحفيز الجبائي بعوامل خارجية عديدة وتتجلى هذه العناصر فيما يلي:

- **العنصر السياسي** يراعي كل مستثمر سواءً كان محلياً أو أجنبياً في اتخاذ القرار الاستثماري، الحالة السياسية لمكان الاستثمار، لهذا فإن الاستقرار السياسي يعتبر أحد المتطلبات الهامة لنجاح أي مشروع استثماري، حيث أن غيابه يزيد من نسبة المخاطرة من حيث الخسارة، ومن ثم فإن سياسة التحفيز الجبائي لن يكون لها دور فعال في اتخاذ قرار الاستثمار في ظل وضع سياسي متدنٍ و مضطرب، خالٍ من الاستقرار.

و تتمثل المخاطر السياسية بالنسبة للمستثمر المحلي في الأحداث والتغيرات السلبية التي تحدث داخل الدولة، أما بالنسبة للمستثمر الأجنبي فتكمن في الأوضاع

الداخلية غير المستقرة للبلد الذي يتم فيه الاستثمار بالإضافة إلى التغيرات في العلاقات الدبلوماسية التي تربط الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي بالدولة المستقبلية لاستثماره¹.

- **العامل الإداري** يؤثر مستوى ونوعية المعاملات الإدارية في نجاعة سياسة التحفيز الضريبي، فكلما كانت هناك معوقات إدارية كالبيروقراطية، المحسوبية والرشوة.... كلما أثر ذلك سلباً على فعالية الإجراءات التحفيزية، لهذا لا بد من توفير أجهزة إدارية تتميز بالكفاءة والنضج القانوني و التنظيمي تسهر على عملية التحفيز.

- **العامل التقني** تساهم البنية الاقتصادية بقسط كبير في توفير بيئة ملائمة للاستثمار ومن ثم إنجاح سياسة التحفيز الجبائي، فالدول التي تتوفر على هياكل تقنية متطورة بما في ذلك وجود مناطق صناعية، تسهيلات الاتصال والتمويل العام يكون لها الحظ الأكبر في استقطاب المستثمرين الخواص.

و في حالة العكس فإن المناطق التي لا تتوفر على الهياكل القاعدية تكون فرص إنجاح سياسة التحفيز الجبائي بها ضعيفة، لذلك قبل وضع أي إجراء تحفيزي يجب توفير جميع الهياكل القاعدية الضرورية لإقامة الاستثمار.

- **العامل الاقتصادي** تستدعي فعالية سياسة التحفيز الجبائي وجود وضعية اقتصادية مشجعة من حيث وفرة الأسواق، اليد العاملة المؤهلة ومصادر التمويل بالمواد الأولية؛ وكذا وجود شبكة الاتصالات والتسهيلات المتعلقة بالتعاملات الاقتصادية والمالية الخارجية بالإضافة إلى استقرار العملة ومرونة سياسة الأسعار والائتمان (مقدار القروض و السلف الممنوحة من طرف النظام المصرفي)².

¹ - بليل فدوى، مرجع سبق ذكره، ص 53.

² - المرجع نفسه، ص.ص 53-54.

المطلب الثاني: شروط فعالية سياسة التحفيز الجبائي

ترتبط سياسة التحفيز الجبائي بمجموعة من الشروط للوصول إلى تحقيق فعاليتها، ومن هذه الشروط ما يرتبط بالحوافز الجبائية نفسها وأخرى ترتبط بإدارة هذه الحوافز.

أ- شروط خاصة بالحوافز الجبائية

شروط متعلقة بميدان تطبيق هذه الإعفاءات

يجب أن تكون الإعفاءات الممنوحة تتناسب وطبيعة الموجودات والعمليات والمشاريع الموجهة إليها، مع الأخذ بعين الاعتبار اختيار الاستثمارات الواجب تدعيمها نظرا لأهميتها في نشاط القطاعات الاقتصادية ودفع عملية التنمية، بالإضافة إلى نوعية التجهيزات والمعدات التي تدخل مباشرة في انجاز هذه العمليات، وكذا نوعية الإعفاءات الضريبية التي تخص رأس المال والدخل.

تماشياً مع الوضعية التي تكون عليها المؤسسة أو الاستثمار، إذا كان في بدايته من الأنجع أن تكون الإعفاءات على رأس المال حتى تشكل هذه الإعفاءات مساعدة مالية بالنسبة للمستثمر، أما فيما يخص الإنتاج والاستغلال فالمستثمر يكون في حاجة إلى إعفاءات في الدخل أو الأرباح أكثر من الإعفاءات على رأس المال¹.

لا بد أن يصاحب التخفيض في أسعار الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية المرغوبة زيادة معدلات الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية غير المرغوبة. وأن تصبح العلاقة بين الأرباح النسبية المحققة في الأنشطة الاقتصادية المرغوبة والأنشطة الاقتصادية غير المرغوبة بعد الضريبة في صالح المجموعة الأولى من الأنشطة وفي غير صالح المجموعة الثانية.

¹ - رمضاني لعلا، مرجع سبق ذكره، ص 56.

أن تكون المشروعات أو الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال الأنشطة الاقتصادية المرغوبة تحقق نتائج موجبة، أما إذا كانت نتائجها سالبة خاصة في المراحل الأولى فإن الحوافز الجبائية تصبح عديمة أو قليلة الفعالية في توجيه الاستثمارات باتجاه تلك الأنشطة¹.

شروط متعلقة بالوقت الزمني

حتى تكون للضريبة فعاليتها الاقتصادية ولا تكون عبئاً لا يطاق على المكلف بالضريبة يجب أن تكون في الوقت الذي يحصل فيه صاحب الدخل على دخله، ومن جهة أخرى فرض الضريبة يجب أن تكون فيه الوضعية الاقتصادية في حاجة إلى إنعاش إقتصادي بمعنى أن الوقت المناسب لمنح الإعفاءات هي الفترة أو المرحلة التي تلي أزمة يتبعها مباشرة إنعاش اقتصادي².

ب- شروط خاصة بإدارة الحوافز الجبائية

لا تتوقف فعالية المزايا الضريبية على مجرد تنظيمها بالقوانين بل ترتبط أيضاً بعملية تفسيرها وتطبيقها في المجالات المختلفة، فهناك بعض القوانين لا يتم تطبيقها بل تتطلب الغالبية منها اتباع إجراءات إدارية لتحديد المنشآت الخاضعة لها.

يجب أن تتوفر الرقابة على إدارة كافة الحوافز الضريبية بحيث تتوفر شفافية كاملة في تحقيق الأهداف المرجوة وإلا تصبح استنزافاً لموارد الدولة الضريبية³.

¹ - جخدم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² - رضاني لعلا، مرجع سبق ذكره، ص.ص 56-57.

³ - جخدم محمد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 66-67.

المطلب الثالث: حدود فعالية سياسة التحفيز الجبائي

تعرض سياسة التحفيز الجبائي جملة من العوائق تحد من فعاليته، ويصبح تحدي مواجهة هذه العوائق الأساس لتحقيق الأهداف المنبثقة عن هذه السياسة ومن جملة هذه العوائق نذكر:

- توازن الميزانية

نظرا لوجود ارتباط وتناقض بين الإعفاء الضريبي وموارد الدولة فإن سياسة الإعفاءات الضريبية تولد بعض السلبيات وخاصة فيما يخص السنوات الأولى لها وهذه السلبيات تتمثل أساسا في نقص إيرادات الدولة، وهذا ما يعني بالمقابل عجز في الميزانية العامة بين إيرادات ونفقات الدولة.

وفي هذا الإطار ولتفادي بعض سلبيات الإعفاءات الضريبية وللمحافظة على توازن الميزانية، يجب قبل وضع برنامج للتحفيزات الضريبية تعويض ذلك النقص الصادر في الإيرادات الناتج عن الإعفاءات من مصادر أخرى¹.

- جمود النظام الضريبي

يشكل الجمود الضريبي عائق كبير لإحداث أي إصلاح ضريبي وهو ينتج عن ظاهرة الاعتياد التي تفسر ببطأ الإجراءات الضريبية، ويرجع هذا الجمود إلى عاملين يتمثلان في²:

التقاليد الفنية: والتي تتجسد في الاستمرار في إخضاع نفس العناصر المشكلة لأوعية الضرائب المفروضة بصورة تجعل من الصعب إجراء أي تعديل خوفا من

¹ - رضاني لعلا، مرجع سبق ذكره، ص 57.

² - ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 128-129.

معارضة المكلفين، وتفسر هذه الظاهرة بما يعرف بالتخدير الضريبي الذي يعتبر أن الضرائب القديمة أفضل من الضرائب الجديدة.

التقاليد الإدارية: والتي تتمظهر في شكل معارضة الأجهزة الإدارية لإلغاء بعض الضرائب أو إنشاء ضرائب أخرى، وهذا ما يفسر عدم توفر الكفاءة اللازمة لتطبيقها، وهنا تبرز أهمية التكوين الفني لموظفي إدارة الضرائب، إذ أن مستوى هذا التكوين هو الذي يسمح بتطبيق أي ضريبة جديدة.

- المحيط السائد

إن المحيط السياسي والإداري السائد يؤثر بطريقة أو بأخرى على قرارات الاستثمار والمحيط الاقتصادي والمالي له دور كبير في هذه العملية، والإعفاءات الضريبية تعتبر عنصرا من بين هذه العناصر التي تعرقل ترقية الاستثمار. إن بساطة الإجراءات الإدارية وتوفير الظروف الملائمة وطرائق التسيير المعاصرة تمثل أهم العوامل التي تجشع على الاستثمار¹.

- الضغط الجبائي

إن الضغط الجبائي يتمثل أساسا في النسبة الموجودة بين كتلة الإقتطاعات الضريبية وإجمالي الناتج الوطني، وانطلاقا من معرفة هذه النسبة يمكن معرفة حجم الإيرادات الضريبية من جهة ومن جهة أخرى معرفة الطاقة الجبائية للأفراد المكلفين، من خلال مساهمتهم في إجمالي الإقتطاعات.

¹- رمضاني لعلا، مرجع سبق ذكره، ص 58.

يقاس الضغط الجبائي وفق المعادلة التالية

$$\text{الضغط الضريبي الإجمالي} = \frac{\text{الإيرادات الضريبية الإجمالية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

حتى يكون للجباية دور تحفيزي توجيهي يجب أن يكون معدل الضغط الجبائي مقبولا ويتناسب مع القدرة التحويلية للمكلفين، وإذا كان العكس فإنه يشكل عائقا أمام الاستثمار والمستثمرين. ويصبح دور الضريبة في هذه الحالة يقتصر على الدور التقليدي وهو تمويل الخزينة فقط دون الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاقتصادية التي تخص عملية التنمية¹.

- الازدواج الضريبي

تعتبر ظاهرة الازدواج الضريبي من الظواهر الهامة التي تكتسي اهتماما واسعا على المستوى المحلي والدولي، وهي إحدى المشكلات التي تطرح عند تقرير أي نظام ضريبي.

ويقصد به فرض نفس الضريبة أو ضريبة متشابهة لها أكثر من مرة على نفس الشخص وعن نفس المال وفي نفس المدة، ويترتب عن هذا زيادة العبء الضريبي مما يؤدي إلى عرقلة النشاط الاقتصادي، ويمكن للدولة أن تقضي على الازدواج الضريبي الداخلي بوضع التشريعات التي تمنع حدوث هذه الظاهرة².

¹- المرجع السابق، ص 57.

²- ناصر مراد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 131-133.

- الفساد الاقتصادي

ترتبط ظاهرة الفساد بالبعد الأخلاقي المنحرف، وتشكل إحدى العقبات الكبيرة التي تعرقل فعالية النظام الضريبي، إذ تشجع التهرب الضريبي، وتفسد الحوافز الضريبية، وتعمل على توزيع الحصيلة الضريبية لصالح غير المستحقين لها، مما تشل أهداف السياسة الضريبية، ومن أهم مظاهر الفساد الاقتصادي نجد: البيروقراطية، المحسوبية، الرشوة، استغلال النفوذ السياسي، استخدام الوظيفة العامة لتحقيق المصالح الخاصة ووجود السوق السوداء، ولمواجهة هذه الظاهرة لا بد من وضع تدابير مناهضة للفساد واستئصاله من جذوره¹.

- التهرب الضريبي

نظرا للدور الهام الذي تؤديه الضريبة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، إذ يعتبر المصدر الرئيسي لتمويل خزينة الدولة، ومساهمتها في صياغة السياسة التنموية، لذلك يترتب على التهرب عدة انعكاسات سلبية تضر بالاقتصاد الوطني، مما يستوجب مكافحة هذه الظاهرة والتخفيف من حدتها.

تشكل الضريبة عبئا على المكلف لذلك فإنه يعمل على مقاومتها من خلال التخلص منها أو نقل عبئها إلى شخص آخر، ويقصد بالتهرب الضريبي ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر، ويمكن التمييز بين شكلين من التهرب الضريبي هما²:

¹- المرجع السابق، ص 151.

²- المرجع نفسه، ص 153.

- تهرب ضريبي دون انتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالتجنب الضريبي.
- تهرب ضريبي بانتهاك القانون الضريبي وهو ما يعرف بالغش الضريبي.

المطلب الرابع: المشاكل المترتبة عن منح التحفيزات الجبائية وكيفية ترشيدها

إن سياسة التحفيزات الجبائية يشوبها العديد من المشاكل والعيوب منها¹:

- يعد تحديد تاريخ بدء الإعفاء الجبائي من بين مشاكل التحفيزات الجبائية فهي تحتسب من تاريخ الحصول على الموافقة بإنشاء المشروع وليس من تاريخ بدأ الإنتاج.
- مشكلة الأقساط هنا تثار مشكلة حساب أقساط الإهلاك فبعد إنتهاء مدة الإعفاء تعامل الآلات التي تم استخدامها بعد فترة الإعفاء على أنها آلات جديدة وفي هذه الحالة يتم التضحية بجزء كبير نسبيا من الحصيلة الضريبية مما يدفع المؤسسات بعدم تجديد الاستثمارات وهذا ما يؤدي إلى إنخفاض الكفاءة الإنتاجية.
- عندما يحقق المشروع الاستثماري أرباح ضئيلة أو خسائر في السنوات الأولى من بدء النشاط فهذه الخسائر لا يتحقق عليها ضرائب في الأصل.
- بعد نهاية الإعفاء الجبائي يلجأ المستثمر إلى تصفية المشروع خاصة إذا كان المشروع تجاريا أو صناعات إستهلاكية، وربما إنشاء مشروع آخر جديد للتمتع من الإعفاء من جديد في نفس الدولة أو الإنتقال لدولة أخرى ليتمتع بإعفاء جديد.
- تولد الإعفاءات المؤقتة حافزا قويا على التهرب الضريبي، حيث تستطيع المؤسسات الخاضعة للضرائب الدخول في علاقات إقتصادية مع المؤسسات

¹ - أسماء زينات، مرجع سبق ذكره، ص ص 114-115.

المعفاة أرباحها من خلال التسعير القائم على التحويلات المتبادلة، مثل دفع سعر مبالغ فيه للسلع المشتراة من الشركة الأخرى، ثم استرداده في صورة مدفوعات مستترة.

- إن منح تحفيزات جبائية للمستثمرين سواء كانوا محليين أو أجنبى لغرض زيادة حجم الإستثمارات المستقطبة تكلف ميزانية الدولة مبالغ ضخمة.

إن ترشيد التحفيزات الجبائية يتطلب الإستخدام الامثل لها لجلب المزيد من الاستثمارات وهذا يتطلب الأخذ بعين الإعتبار جملة من النقاط تتجلى في¹:

- يجب وضع وصياغة منظومة متكاملة من التحفيزات الجبائية بالتوافق والتنسيق التام مع باقي مكونات ومحددات البيئة الاستثمارية والعوامل الأخرى المؤدية إلى جذب المزيد من الاستثمارات ويتحقق هذا من خلال الأخذ بعين الاعتبار الإختلاف الموجود بين المشاريع الاستثمارية وحاجتها للمعاملة الضريبية المثلئ لها، حيث يجب التمييز بين التسهيلات الضريبية الملائمة بالخصوص للمشاريع الحديثة النشأة وكذلك الإعفاءات، والتسهيلات الجبائية الملائمة للاستثمار الأجنبي وهذا في إطار مجموعة من السياسات الإقتصادية والمالية المتوافقة مع توفير فرص استثمارية متجددة و ضمانات استثمارية ثابتة و واضحة وقاعدة بيانات على درجة عالية من الكفاءة، ومراكز وأجهزة متطورة تعمل على دعم قرارات الاستثمار وذلك لأن تحسين مناخ الاستثمار يؤدي إلى زيادة التحفيزات الجبائية كمنظومة متكاملة.

- إن التوسع في منح المزايا والتحفيزات الجبائية لا يعتبر دليلا على نجاح السياسة الجبائية، بحيث أن السياسة الجبائية الفعالة ليست هي التي تعطي مزيدا من

¹ - الزين منصورى، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012،

التحفيزات الجبائية بل هي التي تربط بين التحفيزات الجبائية والعوامل الأخرى المؤثرة في القرار الاستثماري، ولذا يجب وضع سياسة تحفيز جبائي تتسم بالمرونة وتتضمن نظاما واضحا للإعفاءات الضريبية لفترة زمنية محددة وبأهداف معينة ويجب أن تستند تلك السياسة إلى معايير متكاملة من الناحية النظرية والعلمية وأن تكون محددة المجالات الاستثمارية ترتبط بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة للاقتصاد الوطني.

- يجب ترشيد التحفيزات الجبائية من خلال التمييز بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية من ناحية أهداف المجتمع الاقتصادية بحيث يمكن التمييز في المعاملة الضريبية بين المؤسسات الصناعية وغيرها سواء خدماتية أو تجارية بحيث تتمتع الأولى بمزايا وتحفيزات تزيد عن الثانية تشجعا لها عن الاستثمار والتنمية.

- يجب أن تعمل سياسة التحفيزات الجبائية على توجيه الاستثمار نحو الأنشطة التجارية وخاصة المشروعات التصديرية وتلك التي لديها إمكانيات الاستمرار والنمو.

- التوسع في القاعدة الضريبية (التوسع الأفقي) بدلا من التوسع في العبء الضريبي المرتفع (التوسع العمودي) وهذا وصولا إلى العبء المعتدل على المستثمر وذلك بتوسيع القاعدة الضريبية وتطبيق أسعار أقل وهو المعمول به حاليا في النظم الضريبية بدلا من التوسع في منح التحفيزات الجبائية.

بناء على ما سبق فإن عدم ترشيد سياسة منح التحفيزات الجبائية واعتماد آليات غير فعالة فإن المستثمر يمكنه الحصول على تحفيزات جبائية بمجرد أن يتضح إستفاؤه لمعايير الأهلية الموضوعية والتي تفتقد لمعايير الدقة والوضوح بحيث يؤدي ذلك إلى شرعية التهرب والغش الضريبي وإنعاش الإقتصاد الغير الرسمي في الجزائر، ولذا يجب منح تحفيزات جبائية لتشجيع الاستثمار لمدة محدودة مع ضرورة إلتزام المستثمر بهذه التحفيزات بالاستمرار في نشاطه في المدة الممنوحة له والمماثلة لمدة التحفيزات، وكذا ضرورة تبني معايير أداء رشيدة في صياغة هذه التحفيزات باكبر قدر ممكن من الدقة والوضوح حتى يتم توجيه هذه التحفيزات إلى مستحقيه بمعايير موضوعية.

خلاصة الفصل

لم تعد الضريبة تقتصر على تحقيق الهدف المالي باعتبارها وسيلة مالية وإنما أصبحت أداة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وترتبط بالعديد من المجالات.

ولتجسيد العديد من المشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة أصبح التوجه نحو التحفيزات الجبائية أمراً ضرورياً لما لها من دور في تحسين مناخ الاستثمار، وتأخذ هذه التحفيزات أشكالاً متعددة من تخفيضات جبائية وإعفاءات دائمة ومؤقتة من الرسوم الجمركية وغيرها والتي من شأنها جعل المستثمر يتخذ قرار الاستثمار في البلد الذي يتخذ هذه التحفيزات.

وترتبط فعالية هذه الحوافز بمجموعة من العوامل الضريبية وغير الضريبية التي تجعل هذه التحفيزات ذات جدوى، وتحقق العديد من المزايا والتي ترتبط بجلب المشاريع الاستثمارية، توفير مناصب شغل، تشجيع الصادرات خارج المحروقات ودعم الواردات، تخفيف الضغط الجبائي على المؤسسات، وغيرها من الآثار الإيجابية المرتبطة بالتحفيزات الجبائية.

الفصل الثاني:

الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد وجهت الدول النامية جهودها نحو جذب الاستثمارات بمختلف أشكالها لما لها من دور في تعجيل حركة التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا الحديثة وخلق فرص عمل، وهي في ذلك عمدت إلى تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية الجاذبة لهذه الاستثمارات، وكذا بتقديمها لحوافز و ضمانات وإعفاءات وإزالتها للحواجز التي تقف في طريقهم لدعم الاستثمار وتسهيل دخوله إلى السوق المحلي.

تعاظم اهتمام الدول النامية بالاستثمارات الأجنبية المباشرة يعبر بوضوح على أهمية هذه الاستثمارات في تحقيق مستويات أعلى من التنمية على مستوى العديد من الأصعدة.

تطرقنا في هذا الفصل إلى العديد من العناصر المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتي قسمناها إلى:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الرابع: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الخامس: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الأساسية المساهمة في عملية التنمية لما له من مزايا تعود على البلد المضيف، لذا فإن جل البلدان النامية تسعى إلى تهيئة البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية هذه الأخيرة التي تتخذ عدة أشكال وتقوم على العديد من النظريات إلا أنها لا تخلو من المخاطر التي قد تعود على الدول المضيفة.

المطلب الأول: التأسيس النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمصطلحات القريبة منه واختلفت بين الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية إلا أنها اشتركت في بعض النقاط وقبل التطرق إلى التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر لا بد من الإشارة إلى مفهوم الاستثمار.

عرف مجمع اللغة العربية الاستثمار على أنه: "استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية، وإما بطريقة غير مباشرة بشراء الأسهم والسندات"¹.

عرفه بعض الباحثين على أنه: "هو عبارة عن مجموعة من النشاطات العلمية التي تهدف إلى استغلال الموارد المالية والبشرية بهدف الحصول على عوائد أو مداخيل نقدية أو غير نقدية"².

في حين عرفه آخرون على أنه: "مجموعة التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول

¹ - عمار محمد خضير الجبوري، "ضمانات الاستثمار الأجنبي: دراسة مقارنة"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2017، ص 14.

² - عبد الغفار حنفي، "الإدارة المالية: مدخل القرارات"، منشورات جامعة بيروت، بيروت، 1990، ص 164.

التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية أخذاً بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة¹.

وهناك من عرفه من الجانب المالي على أنه: "مجموع النفقات التي تولد فكرة الاستثمار عبر مدة زمنية طويلة نوعاً ما وهو لا يتعلق فقط بالنفقات التي تحولت إلى أصول مادية، وإنما النفقات التي لا تدخل مباشرة في استغلال المؤسسة مثل نفقات التكوين، البحث... إلخ².

وبمنحى ليس ببعيد عرفه باحث آخر على أنه: "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:

- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.
- النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.
- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع³.

وقد جاء تعريف الاستثمار عند علماء الدراسات الاقتصادية المعاصرة بأنه: "ارتباط مالي بقصد تحديد مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى مدة طويلة في

¹ - صيام أحمد زكرياء، "مبادئ الاستثمار"، دار المناهج، عمان، 1997، ص 19.

² - Pierre Conso, "La Gestion Financière de l'entreprise", Ed Betri, Paris , 1998, p 03.

³ - زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، دار وائل للنشر، الأردن، ط3، 2005، ص 13.

المستقبل، وهو كذلك نوع من الإنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد -على مدى فترة طويلة من الزمن- ولذلك يطلق عليه البعض الإنفاق الرأسمالي"¹. هناك من يرى الاستثمار بأنه إنفاق المال من أجل شراء سلع رأسمالية جديدة تساهم في زيادة المخزون من رأس المال الثابت أو في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع؛ ويقصد بالسلع الرأسمالية الجديدة: الأبنية، المعدات، الآلات والتجهيزات الصناعية على اختلاف أنواعها التي تنتج حديثا لا تدخل المشتريات من الموجودات المالية (الأسهم والسندات)، ولا السلع الرأسمالية القديمة أو المستعملة، ذلك لأن هذه المشتريات لا تعتبر استثمارا فعليا في الاقتصاد بل تحويلا لرأس المال من أشخاص إلى آخرين، مما يعني زيادة في جانب من الاستثمار الكلي ونقصه من جانب آخر لهذا فالاستثمار الكلي ينطوي على عمليات شراء السلع الرأسمالية الجديدة لأنها تضيف موجودات جديدة إلى الاقتصاد"².

قدمت المنظمات الدولية والإقليمية تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من

أبرزها:

المنظمة العالمية للتجارة (O. M. C.) عرفته على أنه هو: " عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها"³.

ولقد عرفه صندوق النقد الدولي (F. M. I.) على أنه هو: " نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة

¹ - عمار محمد خضير الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 28.

² - بليل فدوى، مرجع سبق ذكره، ص 4.

³ - فطيمة بن عبد العزيز، "فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدولة النامية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 203.

طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة¹.

في حين تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E.) المستثمر الأجنبي المباشر على أنه هو: "كل شخص طبيعي أو كل مؤسسة عمومية أو خاصة أو كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة ارتباط فيما بينهم أو كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، ويعتبر مستثمر أجنبي مباشر إذا كانت لديه مؤسسة للاستثمار المباشر ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي"².

يرى تقرير الاستثمار الدولي والذي يصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يتضمن علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي، حيث يحصل المستثمر الأجنبي على حصة ثابتة في مؤسسة قائمة في اقتصاد ما، ويقوم المستثمر الأجنبي بالتأثير بدرجة ملموسة على إدارة المؤسسة القائمة في الاقتصاد المضيف، ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر الصفقات والعلاقات المبدئية والصفقات التالية بالشركة الأم والفروع الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بين الأفراد وبعضهم البعض أو الأفراد والدول³.

¹ - عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005، ص 251.

² - OCDE , "Définition de référence détaillées des investissements internationaux", paris, 1983, p 14.

³ - عبد الحميد صديق عبد البر، "تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد القومي"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني أبريل، جامعة عين شمس، 2003، ص 80.

كما جاءت العديد من التعاريف للاقتصاديين نذكر منها:

عرف Bertrand Bellon الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "مساهمة مستثمر يرتكز نشاطه في بلده الأصلي ويقبل بالنشاط في بلد آخر مضيف، مع قيامه بالإشراف على المشروع، ويعتبر حق تسيير أو الإشراف على المشروع الفرق الذي يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار غير المباشر"¹.

عرفه نزيه عبد المقصود مبروك على أنه: "تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع"².

عرفه أحد الباحثين على أنه: "الأموال الأجنبية (حكومات أو أفراد أو شركات)، التي تتساب إلى داخل الدولة المضيفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية وتأخذ عوائدها بعد دفع نسبة من هذه العوائد، وضمن شروط يتفق عليها مع الدول المضيفة" أي هي "الاستثمارات التي تحدث في منشأة تمارس نشاط في اقتصاد إقليم غير إقليم المستثمر"³.

عرف عبد السلام أبو قحف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه هو: "عبارة عن تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته، فضلا

¹ -Bertrand Bellon, Ridha Gouir, "Investissements Direct Etrangers Et Développement Industriel Méditerranéen", Ed Economica, paris , 1998, p 3.

² - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 31.

³ - عبد الكريم كافي، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"، مكتبة حسن العصرية، لبنان، ط1،

2013، ص 17.

عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة¹.

في حين عرفه راييموند برنارد **Raymond Bernard** على أنه: " وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وذلك بمساهمة رأس مال شركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأس مالها أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجنب في بلد آخر"².

التعريف المحاسبي للاستثمار الأجنبي المباشر

يعرفه محاسبي ميزان المدفوعات بأنه: " يعبر عن تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية، شرط أن يحصل غير المقيمين على حصة هامة (الأغلبية) في هذه المؤسسة. وتختلف أهمية هذه الحصة من بلد لآخر، وتكفي حيازة نسبة 10% من رأس مال المؤسسة في بعض الدول لكي يكون الاستثمار مباشراً". وعند دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من الجانب المحاسبي يبرز محورين أساسيين³:

- على الصعيد المحلي الوطني يتم التمييز بين الاستثمار وفق المحاسبة الوطنية والاستثمار وفق محاسبة الشركات.
- على الصعيد الدولي يميز بين الاستثمار وفق المحاسبة الوطنية والاستثمار العابر للقارات وفق المنظمات الدولية.

¹ - عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل وجدول الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص 13.

² - Raymond Bernard, "Economie Financière International", Editions PUF , Paris, 1971, p 91.

³ - دحماني سامية، "أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2000-2015)", أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، 2016، ص 15.

التعريف القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر

عرف المشرع الجزائري الاستثمار الأجنبي المباشر بمقتضى القانون رقم

10-01 المؤرخ في يوليو 2001 والمتضمن قانون المناجم على أنه:

- اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية¹.

حدد الباحثون الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في أن

الأول ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، وقيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، إضافة إلى قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة، في حين أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر فينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري².

نستطيع تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مساهمة المستثمر الأجنبي برأس ماله في مشروع قائم أو مشروع جديد مما يعطيه الحق في المشاركة في إدارة المشروع واتخاذ القرارات وفق الحصة التي ساهم بها.

¹- عبد الكريم كافي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

²- والي صافية، مرجع سبق ذكره، ص 43.

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك من النظريات من أكدت على أهمية وجدوى الاستثمارات الأجنبية بالنسبة لطرف واحد وهو ما أكد عليه أنصار النظرية الكلاسيكية، وعلى النقيض من ذلك ظهرت تيارات فكرية أخرى أقرت بجدوى الاستثمارات بالنسبة للطرفين وهو ما برز في أفكار أنصار النظرية الحديثة.

يفترض أنصار النظرية الكلاسيكية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعود في معظمها بمنافع على الشركات المتعددة الجنسيات إلى الحد الذي جعلهم ينظرون إليها بمثابة مباراة من طرف واحد يكون الفائز فيها محدد سلفا وهو الشركات متعددة الجنسيات، وليست الدول المضيفة، وقد استند أنصار هذه النظرية إلى عدة مبررات من أبرزها¹:

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها (إلى الدولة الأم) بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول المضيفة.
- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

¹ - والي صافية، مرجع سبق ذكره، ص.ص 54-55

- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخل، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب عن هذا خلق تفاوت في الطبقة الاجتماعية.

- إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية، الضغط على المؤسسات السياسية وكذا صعوبة السيطرة على السياسة النقدية والمالية في الدول المضيفة.

على النقيض من ذلك يرى أصحاب النظرية الحديثة أن كلا من طرفي الاستثمار (الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة) تربطهم علاقة المصلحة المشتركة، ويستفيدان من بعضهما البعض لتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة، أي بما يعود بالنفع على الطرفين، غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تعتمد على السياسات المتبعة من الدولة المضيفة، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد في تحقيق مايلي¹:

- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول.

- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.

- خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.

- تقليل الواردات، وتحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة.

¹ - المرجع السابق، ص.ص 55-56.

- تدفق رؤوس الأموال.
 - نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها.
- بالرغم من بعض الانتقادات التي اعترض بها على الاستثمارات الأجنبية، حيث اعتبرها البعض أنها عائق أمام الاقتصاد الوطني، بحيث يصاحبها تعثر في عملية التنمية في البلدان النامية، لأن هذه الاستثمارات في الغالب تنصدر مواقع مهمة وحساسة في أسواق البلدان المستضيفة للاستثمار.

غير أن الواقع العملي يثبت غير ذلك، حيث أن البلدان النامية لا تستطيع النهوض بعملية التنمية لوحدها، أو دون طلب مساعدة من خلال جلب الاستثمارات وما تقدمه هذه الاستثمارات على جميع المستويات العلمية والتكنولوجية الحديثة وفي كافة الجوانب، ولكن مهما طالّت مدة هذه الاستثمارات فإنه يتحتم في المستقبل على الهيئات الوطنية أو الحكومية توفير إطار من خلالها تأخذ بزمام الأمور بما تكسبه من خبرات في كافة الأصعدة من أجل المساهمة في ديمومة عملية التنمية الاقتصادية في المشروعات المستثمرة أجنبياً¹.

تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً من خلال تقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة التي ترصد سنوياً حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. إذ أن التدفقات الواردة تزايدت بصفة مستمرة حيث قفزت سنة 1990 إلى 202 مليار دولار بعدما كانت سنة 1982 59 مليار دولار، بمعدل سنوي قدر بـ 21.7 % ، أي بزيادة وصلت إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه خلال الثمانينات.

¹- عمار محمد خضير الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 36.

بلغ المعدل 21.8 خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 1995 وتزايد بنسبة 40 % خلال 1996-2000. وارتفعت قيمة التدفقات إلى 1410 مليار دولار سنة 2000 التي تعتبر أحسن سنة نتيجة لعدة أسباب تجسدت في عمليات اندماج، وشراء الشركات عبر الحدود التي تمثل المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي في الدول المتقدمة، غير أنها انخفضت سنة 2001 و2002 بمقدار الخمس بسبب تباطؤ النمو في معظم أنحاء العالم وانخفاض تقديرات سوق الأوراق المالية، وتحقيق الشركات لمستوى أدنى من الربحية وتباطؤ سرعة هيكلية الشركات في بعض الصناعات وتوقف عمليات الخوصصة في بعض البلدان، إضافة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001¹.

بينما شهدت التدفقات في سنة 2004 مستويات أعلى فقد بلغت 27.4 % مقارنة بسنة 2003 التي بلغت نسبتها 9.7، وترجع أسباب الزيادة إلى عدة عوامل حيث أدى ارتفاع أسعار كثير من السلع الأساسية إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي وتوجيهه إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن.

احتلت الدول المتقدمة الصدارة في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد الذي بلغ 1133 مليار دولار سنة 2000 من أصل 1409.5 مليار دولار عالميا و542 سنة 2005 من أصل 916 مليار دولار أي نسبة 80 % و59 %².

¹ - بولرياح غريب، "العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 101.

² - المرجع نفسه، ص 101.

لقد لخص عبد الكريم كاكي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في جملة من النقاط تتجلى فيمايلي¹:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي، خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك أي مداخيل من مصادر طبيعية واقتصادياتها تعتمد على الاستدانة من العالم الخارجي.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لإتاحة الفرصة لتحقيق درجة أكبر من التحكم والسيطرة على تسويق المنتج.
- بالنسبة للدول التي تعاني عجزا في موازين مدفوعاتها، الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مصدرا من مصادر معالجة هذا الخلل من خلال العملة الصعبة التي يوفرها.
- يساعد على زيادة القدرة التصديرية لإقتصاديات الدول المضيفة.
- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا حيويا في دعم وتنمية الاستثمار الخاص المحلي، وبالتالي خلق طبقة استثمارية وطنية تنافسية، من خلال إنشاء مشروعات جديدة، ومساعدتها بتوزيع منتجاتها عن طريق اختراق الأسواق الدولية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يسمح بتجزئة فعالة لسلسلة القيمة المضافة، وتقوية نظام تقسيم العمل، واكتساب ميزة التخصص، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على إعادة التوازن لميزان المدفوعات.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دورا مهما في الرفع من القدرة التنافسية لاقتصاد البلد المضيف، ويظهر ذلك في مدى قوة ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات.

¹ - عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 50-51.

- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
- مساهمة المشروع في تحقيق فوائد مشتركة له وللدول المضيفة، سواء عن طريق الاستخدام الفاعل لمواردها، أو مقابل تحقيق أرباح بينية سواء للمستثمر أو للدولة المضيفة بحيث تحقق في النهاية تحركا ملحوظا في عجلة الاقتصاد.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتنوع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر والتي قد ترتبط بما هو إنتاجي أو ما هو خدماتي وهي تنطوي على التملك الجزئي أو المطلق لهذه المشاريع على هذا تقسم أشكال الاستثمار الأجنبي إلى:

3-1 الاستثمار المشترك

إن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم على أساس هذا الشكل يسمح للطرفين بموجب التعاقد بتوحيد الجهود وتقاسم كل المخاطر لأجل تحقيق الأهداف، فهي تعاون بين العديد من المؤسسات الحرة التي تختار القيام بالإنتاج أو إقامة مشروع أو ممارسة نشاط معين، وهذا من خلال تجميع الكفاءات المطلوبة والإمكانيات والموارد الضرورية، إذن هي وضع علمي للمشروع أو نشاط مشترك عن طريق التحمل المشترك للمخاطر وكذلك مواجهة المنافسة¹.

¹ - دلال بن سمينة، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة: محدداتها آثارها وتوجهاتها"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2017، ص 13.

ينظر للاستثمار المشترك على أنه اتفاق طويل المدى مبرم بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل الطرف الوطني. وهذا النوع من الاستثمار ينطوي على عدة جوانب من أبرزها¹:

- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
- ليس بالضرورة أن يقدم الطرف الأجنبي أو الوطني حصة في رأس المال، فقد تكون من خلال تقديم الخبرة، العمل، التكنولوجيا، المعلومات، المعرفة التسويقية.
- لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

من بين الأشكال التي تتخذها المشروعات المشتركة نجد:

- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام (الحكومة)، وترجع النشأة التاريخية لهذا النوع من المشروعات الاستثمارية المشتركة إلى عمليات التأميم الجزئي التي قامت بها كثير من حكومات البلدان النامية التي حصلت على استقلالها حديثاً، والتي أدت إلى مشاركة القطاع العام بها في ملكية المشروعات المؤممة.
- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص، وترجع النشأة التاريخية لهذا النوع من المشروعات المشتركة نتيجة

¹ - والي صافية، مرجع سبق ذكره، ص 46.

لإلزام الشركات الأجنبية ببيع جانب من أسهمها في السوق الوطنية ليشتريها القطاع الخاص الوطني.

- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام، ورأس المال الوطني الخاص، وقد ينشأ هذا النوع من المشروعات المشتركة نتيجة التأميم الجزئي، مع بيع جزء من حصة القطاع العام الوطني إلى القطاع الخاص الوطني¹.

يلاقى هذا الشكل من الاستثمارات المشتركة قبولا لدى الدول المضيفة خاصة النامية منها وذلك لعدة أسباب تتجلى في تخفيف درجة الاحتكار والتحكم في الاقتصاد الوطني وتخفيف حدة التبعية السياسية والاقتصادية للدول المصدرة لهذه الأموال، بالإضافة إلى خلق طبقة رجال أعمال وطنية تستطيع في المستقبل الاستقلال عن الأجانب بعد اكتسابهم مهارات إدارية وتسويقية جديدة، أما المزايا التي يحققها هذا النوع من الاستثمار بالنسبة للشركات الأجنبية فتتمثل في مساعدتها في الحصول على تراخيص إقامة المشروعات والتخفيف الإجراءات البيروقراطية والإدارية².

2-3 الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

في هذا النوع من أنواع الاستثمار يقوم المستثمر الأجنبي أو شركات متعددة الجنسيات بإنشاء فرع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة.

¹ - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص.ص 39-40.

² - دلال بن سميئة، مرجع سبق ذكره، ص 15 .

تعتبر الاستثمارات المملوكة بالكامل من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي تفضيلاً بالنسبة للمستثمر الأجنبي، أما الدول المضيفة له نجدها تتردد كثيراً في قبول هذه الاستثمارات والتصريح للشركات بالتملك الكامل لهذه المشاريع الاستثمارية، ويرجع هذا للتخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من آثار على المستوى المحلي والعالمى، وعلى الرغم من هذه التخوفات فإن كثيراً من الإحصائيات تشير إلى أن بعض الدول المضيفة مثل (دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ودول إفريقيا) تسمح لشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملك كاملاً وهذا بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية¹.

3-3 الاستثمار في المناطق الحرة (مناطق التجارة الحرة)

يعد هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بمناطق محددة تقع عموماً قرب الحدود البرية أو البحرية، تستفيد من الإعفاءات الجمركية، والنشاطات الإنتاجية فيها معفية من الحقوق والرسوم ومن إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية فيما يخص المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في هذا المجال. وحسب إحصائيات المكتب الدولي للعمل: "فقد انتقلت المناطق الحرة ما بين 1975 و 2002 من 79 منطقة حرة للصادرات في 25 دولة إلى 3000 منطقة حرة في 166 بلد"، حيث تقوم البلدان المضيفة بإنشاء مناطق حرة، أي تحدد منطقة تكون فيها التجارة أو التصنيع غير خاضعين لأي نوع من أنواع الرسوم مثل الضرائب، الرسوم الجمركية والتعويضات الاجتماعية وغيرها، كما تكون هذه المناطق عادة بقرب الموانئ وخطوط النقل بالسكة الحديدية وخطوط النقل العادية، مما يجعل

¹ - سحنون فاروق، "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2010، ص 24.

أسعار هذه السلع منخفضة مقارنة بأسعارها خارج هذه المناطق، ومثال ذلك منطقة بلارة الحرة بجيجل (الجزائر) وإن كانت غير عملية مئة بالمائة¹.

3-4 مشروعات أو عمليات التجميع

تتخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرفين عام أو خاص أحدهما أجنبي والآخر وطني يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي غالب الأحيان (خصوصا في الدول النامية) يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه².

3-5 الشركات المتعددة الجنسيات كإحدى أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات قوة أساسية في الاقتصاد العالمي، حيث تمارس عملها من خلال شبكة معقدة من البنى المؤسسية والتنظيمية وتتخرط في عمليات الإنتاج الدولي وفق منظومة كونية متكاملة تضع تحت إدارتها أكثر من ثلث الإنتاج العالمي من السلع والخدمات وتستحوذ على أكثر من ثلث أرباح التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المتدفق على الصعيد العالمي، وتعكس الشركات المتعددة الجنسيات عالما ازدادت فيه تدفقات رؤوس الأموال وانسياب التكنولوجيا والمهارات والثقافات، وقد تعددت التسميات التي أطلقت عليها فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية والبعض الآخر الشركات الدولية أو الشركات عابرة للقارات³.

¹- عبد الكريم كافي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

²- دلال بن سميحة، مرجع سبق ذكره، ص 17 .

³- المرجع نفسه، ص 17.

وتعرف الشركات المتعددة الجنسيات على أنها تلك المؤسسات التي تقيم فروع لها في دول أجنبية تمتلك فيها الشركة الأم حصة تتيح لها الحق في الإدارة¹.

تختلف إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات في تحديد مناطق الإستثمار حسب أهدافها الإستراتيجية ووضعية المنافسة في السوق وخصائص البلد المضيف للاستثمار، وقد تم التمييز بين ثلاث استراتيجيات أساسية والتي تتجلى في :

- إستراتيجية النفاذ للموارد الطبيعية.
- الإستراتيجية الأفقية (إستراتيجية السوق).
- الإستراتيجية العمودية (إستراتيجية تدنية التكاليف).

تتطبق الإستراتيجية الأفقية أو السوقية على قرارات المستثمر الأجنبي التي تهدف إلى الإنتاج للسوق المحلي في البلد المضيف، وتعتبر هذه الإستراتيجية الأكثر تماشياً مع طبيعة الاستثمار الأجنبي في شكله الحالي والمتمركز فيما بين الدول الأكثر تصنيعاً (إستراتيجية التوسع شمال- شمال) وعلى العكس من ذلك فإن إستراتيجية تدني التكاليف أو الإستراتيجية العمودية تعبر عن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المصنعة إلى البلدان النامية (إستراتيجية التوسع شمال- جنوب) وذلك في ظل عدم تساوي مستويات التقدم بين البلد المستثمر والبلد المضيف، كما أن سعي الشركات متعددة الجنسيات إلى الوصول إلى تحقيق بعض المزايا النسبية يدفعها إلى البحث عن أقصر الطرق للوصول إلى الموارد، خاصة بالنسبة للاستثمار في القطاع الأولي (إستراتيجية النفاذ)².

¹ - المرجع السابق، ص 18

² - المرجع نفسه، ص 24.

تعد عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم أرباح الدولة المستثمرة في الخارج، ففروع الشركات متعددة الجنسيات في الخارج تقوم في الغالب بتحويل أرباحها إلى الشركة الأم في الدولة المستثمرة والتي تقوم بالاستفادة منها في التوسع في الاستثمارات الوطنية وهو الأمر الذي ينعكس إيجابيا على اقتصاد هذه الدولة، بالإضافة إلى الزيادة المتوقعة في معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة.

وتلعب الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بالاستثمار المباشر في البلدان النامية دورا كبيرا في رفع كفاءة قطاع التصدير في هذه البلدان، وهناك دوافع لهذه الشركات العملاقة لنقل وتوطين بعض الصناعات في الدول النامية ومن أهم هذه الدوافع الانخفاض النسبي في تكلفة النقل واختصار الوقت¹.

وترجع أهمية ذلك إلى أن تكلفة النقل تمثل نسبة عالية من تكلفة المنتج النهائي في الدول الصناعية، وهناك منتجات لا يمكن إنتاجها في البلدان النامية دون نشاط الشركات متعددة الجنسيات، ويساهم وجود هذه الشركات في فتح الأسواق العالمية لمنتجات الصناعات التي تقيمها في الدول النامية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات وبالتالي المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات.

إضافة إلى ذلك فإن هذه الشركات عندما تقوم باستثماراتها المباشرة في البلدان النامية فإنها تجلب معها عدتها الكاملة لإقامة مشاريعها بما في ذلك الحزمة التكنولوجية التي تحتاج إليها والتي تشمل دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع المزمع إقامته، والقيام بالتصميمات الهندسية المطلوبة، وإحضار الخبراء

¹ - وسام مجدي عطية، "الآليات القانونية والإقتصادية لتحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والتطبيق"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص 59.

والفنيين والإداريين والمعدات والآلات، والإشراف على إنجاز المشروع ومباشرته في الإنتاج والتسويق¹.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد طرأت على الاستثمارات الأجنبية المباشرة عدة تطورات وتغيرات عبر مراحل تاريخية متباينة فقد شهدت فترات من الازدهار والانتعاش وفترات أخرى من التراجع والتدهور وعلى هذا يمكن عرض المراحل التاريخية على النحو التالي:

المطلب الأول: مرحلة الإزدهار في الاستثمار الأجنبي المباشر (1800 - 1914)

إن الدراسات التاريخية للعلاقات الاقتصادية الدولية تؤكد بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عرفت نموا معتبرا منذ القرن الثامن عشر، وكانت تنتقل بحرية تامة من دولة لأخرى مما ساعد على نموها واستمرار تطورها، وبذلك فإن عملية انتقال رؤوس الأموال بين الدول ليست حديثة العهد بل هي قديمة قدم الحروب والاستيلاء على ثروات الشعوب المغلوبة على أمرها، حيث أنه مع قيام الثورة الصناعية في نهاية القرن الثامن عشر وتوسع الصناعات في جميع المجالات الاقتصادية، وظهور الحاجة الكبيرة للحصول على المواد الخام الرخيصة من جهة والأسواق العالمية لتصريف السلع من جهة ثانية، بدأت محاولات السيطرة السياسية والاقتصادية على مقدرات العالم وبالخصوص الدول النامية والاستيلاء على ثروات الشعوب وتحويلها لتكون في خدمة تطوير الاقتصاد الغربي².

¹ - المرجع السابق، ص.ص 59-60.

² - بوزيان عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 21.

لقد سميت هذه الفترة بمرحلة العلاقات الجبرية بين دول قوية وأخرى ضعيفة، لأنه من خلال هذه المرحلة لم يكن ينظر إلى العلاقات إلا من خلال مصلحة الطرف الأقوى فعلي سبيل المثال قامت بريطانيا العظمى بإجبار مستعمراتها في الهند على التخلي عن صناعة النسيج التقليدية حفاظا على الأسواق وبيع المنتجات الصناعية البريطانية فيها، مما تسبب في نزوح آلاف من عمال النسيج إلى الأرياف، حيث تم استغلالهم بصورة أشنع من قبل الإقطاعيين.

وتركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترات الاستعمار في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة، وقد شهدت بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وبحلول عام 1914 كان الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بحوالي 154 مليار دولار، وكانت المملكة المتحدة آنذاك المصدر الأكبر للاستثمار تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وكانت أمريكا أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر¹.

على هذا فإن إزدهار الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة من 1800-1914 كان راجع إلى الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة إلى حد كبير لتدفق الاستثمارات المباشرة آنذاك لعدة أسباب أهمها:

- انخفاض الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات.
- توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات.
- ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب.

¹ - المرجع السابق، ص.ص 21-22.

- حرية حركة رأس المال والتجارة.

بالإضافة إلى رغبة الشركات الرأسمالية الغربية في توسيع نطاق السوق لأن طبيعة الإنتاج الرأسمالي لا ينتعش إلا في ظل إنتاج كبير، مما أوجد أزمات إفراط في الإنتاج، فاتجهت الدول الاستعمارية لتوسيع أسواقها وأغلب هذه الاستثمارات كانت تقوم بها شركات استعمارية ينصب جل اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها، ولذلك توجه ثلثا رأس المال الأجنبي لتمويل الاستثمارات في السكك الحديدية ومرافق البنية التحتية وكان الاستثمار في جوهره استثمارا خاصا في عصر قل فيه تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية¹.

المطلب الثاني: مرحلة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر لفترة ما بين الحربين العالميتين (1914-1945)

لقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى فقدان كثير من الدول المصدرة لرأس المال مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا لجزء كبير من استثماراتها في الخارج، سواء كان ذلك بالبيع لمواجهة نفقات الحرب أم بالتدمير المادي أو المصادرة، وتميزت هذه الفترة بظهور دول جديدة في مجال الاستثمار الأجنبي، كالولايات المتحدة الأمريكية، التي بلغ حجم رأس مالها في الخارج خلال الفترة (1920-1929) حوالي 2 مليون دولار سنويا.

ورغم الصعوبات التي شهدتها هذه الفترة خاصة خلال الثلاثينات بعد الأزمة العالمية لسنة 1929، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة استمرت في الارتفاع وهذا راجع للصعود القوي للشركات الأمريكية، حيث وصلت عام 1929 إلى

¹ - غريب بولرباح، "تحليل آثار العوامل التحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة 1995-2005"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010، ص 49.

47.5 مليار دولار ومن ثم ارتفعت إلى 52.8 مليون دولار سنة 1939 بنسبة نمو سنوي للاستثمارات لم يتجاوز في المتوسط 1.1 % . كما تميزت هذه المرحلة من جهة أخرى بانتقال رؤوس الأموال بين الدول المتقدمة، فقد حصلت ألمانيا على 42% من مجموع رأس المال الدولي الوارد، وتحصلت استراليا على 9 % وبريطانيا على 6 % من هذا الأخير، أما بالنسبة للتوجه القطاعي للاستثمارات الأجنبية فتميزت بتوجهها إلى الاستثمار في المواد الأولية على حساب قطاع النقل في السكك الحديدية¹.

وبالتالي فإن من أهم ما ميز هذه الفترة مايلي:

- أصبحت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى الدولة القوية والمهيمنة على الاستثمارات الدولية باعتبارها المستثمر الأول لرؤوس الأموال والمصدرة لها حيث بلغت استثماراتها 2 مليون دولار سنويا خلال الفترة (1920-1929)، وقد شملت هذه الهيمنة عدة قطاعات كالسيارات، البترول وغيرها، وذلك بإنشاء أضخم الشركات. كما وجهت تئلي العمليات الاستثمارية نحو البلدان النامية قصد ضمان الحصول على المواد الأولية بصفة مستمرة، وكانت الاستثمارات الخارجية في هذه الفترة تتوزع كما يلي:

في عام 1914 : الولايات المتحدة 6.3 %، بريطانيا 50.3 %، ألمانيا 17.3 %، فرنسا 22.2 %، باقي العالم 3.9 %.

في عام 1945 : الولايات المتحدة 59.1 %، بريطانيا 24.5 %، ألمانيا 11 %، فرنسا 4.7 %، باقي العالم 10.6 % . يوضح هذا التوزيع تراجع مراكز القوى

¹-دلال بن سميعة، مرجع سبق ذكره، ص.ص 116-117.

النسبية للبلدان الرأسمالية المتقدمة كبريطانيا، ألمانيا، فرنسا مقارنة بالولايات المتحدة باعتبارها البلد الوحيد الذي خرج من الحرب بأقل قدر من الخسائر.

- فقدان لجزء كبير من الاستثمارات بالخارج للبلدان المصدرة لرأس المال كبريطانيا، فرنسا وألمانيا بسبب الحرب العالمية الأولى، ألمانيا أجبرت على دفع تعويضات بقيمة 33 مليار دولار عام 1921 (ما يمثل 3/4 من الاستثمار الدولي الموظف في قرن كامل)، وبذلك أثقلت الديون اوروبا على العودة إلى التوازن الذي كان سائدا قبل 1914.

- ميل بعض البلدان النامية ومنها الأرجنتين وفنلندا لتصدير رأس المال إلى البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة وبريطانيا حيث كان الاستثمار في الأوراق المالية في البلدان المتقدمة يعود على المستثمر بعوائد مجزية.

- زادت أهمية القروض العامة وانخفض الاستثمار في قطاع النقل في السكك الحديدية.

- توجيه ما يعادل 70 % من الاستثمارات الخارجية إلى البلدان المنتجة للمواد الأولية وتم ذلك سواء عن طريق إقراض تلك البلدان أو عن طريق الاستثمار المباشر¹.

المطلب الثالث: مرحلة انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر (من سنة 1946 - حتى نهاية الثمانينات)

تميزت هذه المرحلة بسيطرة الشركات الأمريكية على الاستثمار الأجنبي، عبر مشروع مارشال الذي هدف إلى مساعدة الدول الأوروبية اقتصاديا من قبل الولايات المتحدة لغايات إعادة الإعمار وبناء القدرة الاقتصادية لتلك الدول، وبعد إتمام عمليات

¹ - دحماني سامية، مرجع سبق ذكره، ص.ص 51-52.

الإعمار أصبحت الدول الأوروبية أيضا مصدرة لرؤوس الأموال، التي توجه معظمها نحو الأسواق المتطورة في كندا ودول أوروبية أخرى بسبب ارتفاع عائد الربح، ومع إقامة السوق الأوروبية المشتركة أصبحت أوروبا المركز الرئيسي لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في مجال الصناعات البترولية والتحويلية، وتراجع نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد منتصف الستينيات لصالح اليابان وألمانيا، وتميز التوزيع القطاعي في هذه المرحلة بالتركيز على صناعة البترول والصناعات الأخرى، واتجه جزء بسيط منه للأنشطة الأولية¹.

لقد تزايدت الاستثمارات بنسبة كبيرة خصوصا في الفترة الممتدة من 1943 إلى 1969 بـ 6 مرات في فنزويلا و 30 مرة في الشرق الأوسط، مغيرا بذلك الوضع الذي كان سائدا قبل الحرب، وقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1965-1969) حوالي 6.6 مليار دولار في المتوسط لتصل إلى حوالي 50 مليار دولار في الفترة (1980-1983) وبذلك تضاعفت هذه الاستثمارات بـ 08 مرات منذ النصف الثاني من الستينات وحتى النصف الأول من الثمانينات، وقد لعبت الاستثمارات النفطية دورا هاما في الدول المنتجة للنفط وربما يعود ذلك للاستفادة من أسعار النفط وإحكام القبضة على مصادرها، وتعتبر الفترة (1979-1981) بمثابة فترة انتعاش للاستثمارات المباشرة، حيث بلغ المتوسط السنوي للاستثمار المباشر خلال هذه الفترة حوالي 52.3 مليار دولار بمعدل سنوي قدره 74.4%².

¹ - شريط كمال، "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2014، ص 10.

² - دلال بن سميحة، مرجع سبق ذكره، ص 118.

لقد تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أساساً في الدول المتقدمة، كما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أول بلد مضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، وما ميز هذه الفترة هو تدويل قطاع الخدمات بشكل ملحوظ حيث ارتفع مخزون الاستثمارات المباشرة في هذا القطاع ما بين 1977 و 1986 من 60 مليار دولار إلى 119 مليار دولار، فبعدها كان الاستثمار في قطاع الخدمات يقدر بـ 25 % من إجمالي الاستثمارات خلال السبعينات و 20 % خلال الستينات، وصل إلى 43 % من الإجمالي خلال الثمانينات، وقد تركز في القطاع المالي والنقل والسياحة والفندقة¹.

ويمكن استخلاص أهم التطورات التي شهدتها المرحلة فيما يلي:

- سيطرة الشركات الأمريكية على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مشروع مارشال، والذي يهدف إلى إعادة إعمار الدول الأوروبية وبناء قدراتها الاقتصادية.
- تركيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الصناعة البترولية.
- استقطاب أوروبا الاستثمار الأجنبي الأمريكي المباشر، في مجالات الصناعة التحويلية والبترول².

المطلب الرابع: مرحلة الرواج في الاستثمار الأجنبي المباشر (بعد عام 1990)

لقد شهدت مرحلة الرواج في الاستثمار الأجنبي المباشر، تحولين رئيسيين، وهما: التحول من الاستثمار الرسمي إلى الاستثمار الخاص، والتحول من القروض المصرفية واستثمارات المحفظة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة فلقد تصاعدت الدعوة لنقل ملكية المشروعات التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص، حيث امتد

¹ - المرجع السابق، ص.ص 118-119.

² - شريط كمال، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الخصخصة إلى البلدان النامية وحتى البلدان الاشتراكية سابقا. واتجاه هذه البلدان نحو خصخصة القطاع العام كان وليد الشروط التي أملاها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإعادة جدولة ديونها، وذلك حتى تتجنب مصاعب خدمة الديون الخارجية ومشكلات ميزان مدفوعات، مع الضغط على تطبيق برامج التكيف الهيكلي حتى تتمكن من زيادة كفاءة تشغيل وتخصيص المواد.

كما أن سنوات التسعينات شهدت تحقيق روابط قوية فيما بين الثلاثية أو "الثالوث المهيمن La triade" أي الدول العظمى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية -أوروبا واليابان، حيث كانت تمثل حوالي 7 % من التجارة العالمية و 83% من الاستثمارات الأجنبية العالمية في عام 1992، وهذه المعطيات كافية لإدراك ديناميكية هذه الثلاثية ومدى تميزها عن بقية بلدان العالم¹.

المبحث الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظهرت العديد من النظريات التي حاولت شرح دوافع ومحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فبروز هذه النظريات المفسرة للاستثمار إلى جانب القوانين والتشريعات المستحدثة تبرز اهتمام الاقتصاديين لأبرز المصادر التي تعد بديلة عن المديونية.

المطلب الأول: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم النظريات التي تبرز الفكر التقليدي المفسر للاستثمار الأجنبي المباشر نجد:

¹ - دحماني سامية، مرجع سبق ذكره، ص 59.

1-1 النظرية الكلاسيكية

ينطلق العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر من مجموعة من الفرضيات أهمها: سيادة المنافسة التامة، عدم تدخل الدولة، حرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول، وطبقا لهذه النظرية تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية مقارنة مع الدول الأخرى، وبالتالي فإن الأساس قيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان نفس السلع هو اختلاف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع بين الدولتين، وبالرغم من الافتراضات التي قامت عليها النظرية إلا أنها واجهت الكثير من الانتقادات من أهمها فشل النظرية في تفسير أسباب الاختلاف في التكاليف بين الدول¹.

تطورت هذه النظرية على يد "هكشر وأولين" فقد أوضحا أن الاختلاف في التكاليف بين الدول يرجع إلى اختلاف الدول فيما يخص مدى توافر عناصر الإنتاج المختلفة فيها، هذا التفاوت من شأنه أن يوجد اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج وبالتالي في أثمان المنتجات، وهكذا تتجه كل دولة إلى تصدير تلك السلع التي يمكن أن تنتجها في الداخل بأقل تكلفة، فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الإنتاج المتوفرة في مختلف الدول².

تقييم النظرية:

بالرغم من إسهامات هذه النظرية في توضيح سبب قيام التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أنها لم تقدم تفسيراً لسبب توجه الاستثمارات إلى دول لا تتوفر على بعض عناصر الإنتاج.

¹- دلال بن سميعة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

²- المرجع نفسه، ص 27.

كما يتعارض الواقع العملي لانتقال رؤوس الأموال مع هذه النظرية، خاصة فيما يتعلق بانتقال الاستثمارات الأجنبية بين الدول المتقدمة التي تتميز بتقارب مستويات الإنتاجية وكذا معدلات الفائدة، إضافة إلى تجاهل النظرية للفروق بين الدول فيما يتعلق بالمستوى التكنولوجي باعتباره عامل إنتاجي يؤثر في التكاليف والمزايا النسبية¹.

2-1 النظرية النيو كلاسيكية (معدل العائد)

في إطار هذه النظرية تمت رؤية الاستثمار أنه نتيجة لرغبة الشركة في الحصول على أعلى عائد لاستثمار رأس مالها.

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض، وأيضا نظرا لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة المتخلفة منها، ومن ثم فإن النظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال يتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أعلى عائد².

لقد كان (أولين 1933) هو أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي وأوضح أن أهم عنصر محرك لاستيراد وتصدير رأس المال هو سعر الفائدة وتم تطوير هذه النظرية في تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر على يد (ماكدوجال،

¹- المرجع السابق، ص ص 27-28.

²- رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2007، ص

1960) وأيضاً (كيمب 1961-1946) اللذان توصلا إلى إنتاجية رأس المال في ظل المنافسة التامة تمثل العامل الوحيد الذي يحدد معدل العائد على رأس المال¹.

تقييم النظرية:

لم تميز النظرية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر فكل نوع من هذه الأنواع لها أسبابها وآثارها، كما أن النظرية بتحليلها تعامل الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ في الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي (وخاصة المباشر) كقائمة تتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أيضاً التكنولوجيا والمهارة والإدارة.

كما أن النموذج النيوكلاسيكي قد شرح تحركات رأس المال ولكن لم يشرح لماذا يقوم عدد محدود من الشركات بإنتهاز الفرصة لتصبح شركات متعددة الجنسيات، في حين لا يقوم بذلك البعض الآخر من الشركات بذلك².

لم تشرح هذه النظرية الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلاً من التصدير، وكذا حالة قيام الشركات بالاستثمار والتصدير للخارج في ذات الوقت.

كما فشلت النظرية النيوكلاسيكية بشكل تدريجي في التعامل مع الواقع، فافتراضات أوليين عن حركات رأس المال كانت قد لاقت قبولاً في الحقتين اللاحقتين لظهورها، ولكن وبعد عشرون عاماً أصبح واضحاً أن مثل هذه النظرية

¹-دلال بن سميئة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

²-رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 40.

غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار المباشر والتي هي في تغير وتطور مستمر¹.

المطلب الثاني: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظهرت العديد من النظريات الحديثة التي جاءت لتفسر ما عجزت على تفسيره النظريات الكلاسيكية أي ما يرتبط بأسباب التوجه نحو الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن بين هذه النظريات نجد:

1-2 نظرية عدم كمال السوق والمنظمات الصناعية

إن نظرية عدم كمال السوق تبنى على أساس غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة ونقص في السلع، وتدني الخدمات فيها، بالإضافة إلى ضعف قدرات الشركات الوطنية، وعدم قدرتها على منافسة الشركات المتعددة الجنسية، لما تتمتع به هذه الأخيرة من قدرات مالية هائلة، وتقنيات تكنولوجية متقدمة ودقيقة، بالإضافة إلى تقنيات الإدارة والتسيير الحديثة التي تملكها، والأيدي العاملة المؤهلة، مما يجعل عدم التكافؤ بينها وبين الشركات الوطنية، وبالتالي تخلق نوع من الميزة للشركات في القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر².

أكدت هذه النظرية على أن مسألة عدم كمال السوق تخلق نوع من الميزة للشركات الأجنبية للاستثمار بالخارج، ويوجد عدة صور أخرى لعدم كمال السوق والتي تمثل حوافز إضافية للشركات العابرة للقارات للقيام بالاستثمار الأجنبي

¹ - المرجع السابق، ص.ص 40-41.

² - عبد الكريم كاكبي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 77-78.

المباشر، تتمثل في الضرائب، عدم التوازن بين البائعين والمشتريين بخصوص المعلومات المتعلقة بقيمة وجودة السلع والمنتجات..الخ¹.

2-2 نظرية الميزة الاحتكارية

ظهر النموذج الاحتكاري لأول مرة في تحليل هايمر Hymer في سنة 1960، 1966، 1976، وقد كان هايمر أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.

وأوضح هايمر أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن إضافة لرأس المال فقط، ولكن أيضا التكنولوجيا الإدارية، فحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر يترتب عليه آثار ايجابية على كل من الدولة المضيفة وشركاتها المحلية، فالشركات الأجنبية تبحث عن فرص في السوق الخارجي حيث قراراتها تتم وفقا لإستراتيجيتها في تعظيم قدراتها الخاصة التي لا يملكها الآخرون في الدول الأجنبية، وبمجرد تحقق تلك القدرات في الدولة الأم يكون ذلك حافزا قويا لتلك الشركات للاستثمار وتوسيع نشاطها في الأسواق الخارجية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن هذا النوع من الاستثمارات ليس إلا نوعا من الانتشار العالمي للأنشطة المناهضة للمنافسة، وبالتالي فالنظرية الاحتكارية صالحة لتفسير نموذج الإستثمار الدفاعي، حيث أن الشركات الكبرى تبادر وتتجه لإنشاء فروع لها بالخارج، لغرض القضاء على منافسيها في تلك الدولة².

¹- دلال بن سميعة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

²- المرجع نفسه، ص.ص 32-33.

كيندج لبرجر kindleberger (1969) كان أول من قدم دراسة مقارنة للنظريات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر بما يتفق مع الخط الذي بدأه هايمر، فقد اتخذ من النموذج النيوكلاسيكي للمنافسة الكاملة أساساً لتحليله للاستثمار الأجنبي المباشر، بتأكيد على أنه في ظل عالم من المنافسة الكاملة لن يكون هناك وجود للاستثمار الأجنبي المباشر. فعندما تعمل كل الأسواق بشكل كفاء، ولا يكون هناك اقتصاد خارجي للإنتاج أو التسويق، وتكون المعلومة مكلفة، ولا تكون هناك حدود أمام التجارة أو المنافسة، فإن التجارة الدولية ستصبح السبيل الوحيد للنشاط الدولي¹.

تم تطوير هذا المنهج على يد كافس **caves (1971، 1982، 1974)** والذي أوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث بالدرجة الأولى في صناعات تتميز بهياكل سوقية خاصة في كل من الدولة الأم والدولة المضيفة، **كينكر بوكار Kinker Bokar** عام 1973 ذهب إلى أبعد من ذلك بهدف تطوير نموذج احتكاري للشركات متعددة الجنسيات مقترحا بأن الشركات الاحتكارية يتبع بعضها البعض متجها إلى أسواق جديدة كإستراتيجية دفاعية. ففي ظل الأوضاع الاحتكارية بمجرد قيام الشركة بإنشاء فرع لها بالخارج ستنتج الشركات الأخرى نفس النهج لمواجهة نشاط الشركة الأولى².

لقد أوضح كلا من كوجيما **kojima (1977-1978)** وأوزوا **ozowa** أن النموذج الاحتكاري لا يعتبر النموذج الوحيد للاستثمار الأجنبي المباشر، وإنما يمثل النموذج الأمريكي فقط والذي يركز على الاستثمار في الصناعات التي تتمتع فيها الدولة الأم بميزة تنافسية، والدولة المضيفة ليست لديها ذات الميزة، عكس الاستثمارات اليابانية التي تتركز في الصناعات التي تتمتع فيها الدولة المضيفة

¹ - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 43.

² - المرجع نفسه، ص 43.

بميزة تنافسية نسبية، وتعتمد على نقل تكنولوجيا كثيفة لعنصر العمل والتي من السهل تعلمها، اقتناؤها ونشرها وحتى تحسينها، وخلص إلى أن النموذج الاحتكاري لتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر قد فشل في تحليل نوع الاستثمارات اليابانية التي لا تعتمد على مسألة احتكار السوق، كما أن هذه النظرية تؤدي إلى قيام الدولة المضيفة باتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع الشركات الأجنبية من هذا الاحتكار والاستغلال لقدراتها¹.

2-3 نظرية الحماية

نتيجة للانتقادات التي وجهت لنظرية عدم كمال السوق ظهرت نظرية الحماية والتي أقرت أن نجاح شركات متعددة الجنسيات لا يتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية، بل يتوقف على ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة والقوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة به².

يرى هود وينج أنه من الضروري أن تحتفظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة أو الخبرة أو الاختراعات... الخ) التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد الشركات الدول المضيفة وهذا من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها ومن ثم تحقيق أهدافها المرجوة. يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تحقق الحماية لاستثماراتها بالأساليب المتاحة والمتمثلة في ضوابط لحماية براءات الاختراع لمختلف أنواعها على مستوى العالم وهذا من خلال موثيق متفق عليها والتي تقوم على تنفيذها منظمات دولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة أو مستقلة³.

¹- دلال بن سميعة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

²- سحنون فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 34.

³- المرجع نفسه، ص 35.

2-4 نظرية توزيع المخاطر

ركز كوهين في دراسته سنة 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فعملية توزيع المخاطر تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة والولوج إلى أسواق جديدة أو تقليد منتجات الشركات الأخرى.

وفقا لنظرية توزيع المخاطر تقوم الشركات الأجنبية بالاستثمار في الخارج بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها، والتي يتم تخفيضها من خلال توزيع الأنشطة وما ينتج عنه من اختلاف في عوائد الاستثمار من بيئة إلى أخرى من خلال الاستثمار في دول متعددة وغير مرتبطة مع بعضها البعض ومتباينة مع اقتصادياتها، وقد أجرى لكليج سنة 1989 استبيان على الرؤساء التنفيذيين لـ 193 شركة في 15 دولة من دول أوروبا الغربية، وأكد هؤلاء أن التوزيع الدولي للمخاطر من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أساسي لاستمرار نمو شركاتهم¹.

2-5 نظرية دورة حياة المنتج

قام ريمون فرنون **vernon-roymond** من جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1966 بصياغة هذه النظرية لتفسير قيام التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية داخل القطاع الصناعي في الدول الرأسمالية، وتربط هذه النظرية القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بمرحلة معينة من مراحل نمو الشركات الاستثمارية. وتميز بين ثلاث مراحل أساسية في دورة حياة المنتج وهي مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج وأخيرا مرحلة أفول المنتج (المنتج النمطي)².

¹- دلال بن سميحة، مرجع سبق ذكره، ص.ص 37-38.

²- المرجع نفسه، ص 40.

أ- مرحلة المنتج الجديد

ما يميز هذه المرحلة الإنفاق الكبير والخسائر المالية التي لا يمكن معها تحقيق الربح، فمرحلة إدخال المنتج الجديد إلى السوق تصاحبه حملات إعلانية مكثفة بهدف خلق حالة من الوعي والولاء للعلامة التجارية الجديدة، ووفقا لهذه النظرية فإن عملية تطوير منتج جديد أو تحسين منتج قائم غالبا ما يتم في الدول المتقدمة اقتصاديا، كما أن هناك احتمال كبير في أن يتم إنتاج المنتج الجديد في الدول التي نشأ فيها المنتج¹.

نظرا لغياب المنافسة في هذه المرحلة وكون أن المنتج جديد، فإن الشركة صاحبة هذا المنتج لن تولي أهمية كبرى لتكلفة الإنتاج وأثرها على الأسعار التي تعرض بها السلعة. كما أنه في هذه المرحلة لا تواجه الشركة الجديدة أو صاحبة المنتج الجديد ضغطا للقيام بالإنتاج في دول أخرى بغرض تخفيض العمالة أو أي من تكاليف الإنتاج الأخرى.

بينما يتم تصريف وبيع معظم منتجات المنتج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم في تلك المرحلة، فإن الشركة المبتكرة للمنتج الجديد سوف تسعى في البداية للبحث عن فرص تصديرية في الدول المتقدمة حيث تتشابه أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية مع الأفراد في الدولة التي نشأ فيها المنتج. وبعد ذلك تجد الشركة المبتكرة نفسها مجبرة على القيام بالاستثمار².

¹ - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 49.

² - المرجع نفسه، ص 49.

ب- مرحلة المنتج الناضج

يشهد المنتج الجديد خلال هذه المرحلة نمو سريع بسبب توسع المستهلكين في عملية الشراء كما أن المنافسة تبدأ في الظهور خلال هذه المرحلة، ويصبح الطلب في الدولة الأم أكثر حساسية لعامل السعر وبالتالي يصبح من الصعب توسيع العملية الإنتاجية في الدولة الأم، ومن ثم فقد يكون من الأفضل أن تجرب الشركة الأم ممارسة نشاطها ببداية حياة جديدة في مكان آخر غير الدولة الأم، فتقوم الشركة المبتكرة بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء أدوات إنتاج خاصة بها في الخارج والسبب الرئيسي في ذلك هو حماية سوقها الذي خلقته خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير¹.

ت- مرحلة أفول المنتج (المنتج النمطي)

المرحلة النهائية في دورة حياة المنتج هي مرحلة المنتج النمطي حيث من غير الممكن تمييزه عن غيره من المنتجات سواء بالدولة الأم أو بالدولة المتقدمة التي تم الانتقال إليها، وهنا يصبح الثمن هو العنصر الوحيد الذي يتم من خلاله التمييز بين المنتجات.

تستمر الضغوط التنافسية التي تواجه الشركة صاحبة المنتج في الإزدياد بحيث يظهر مقلدون للمنتج، وبالتالي يصبح العرض أكثر من الطلب القائم، فتتخفض الأسعار أكثر فأكثر ويصبح تخفيض تكلفة الإنتاج أمراً حتمياً، مما يجبر الشركة المبتكرة على تحويل إنتاجها للدول الأقل نمواً، حيث تكلفه العمل المنخفضة، وفي هذه المرحلة نستطيع الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة².

¹- دلال بن سميعة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

²- رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص.ص 50-51.

تقييم النظرية: على الرغم من وضوح وبساطة نظرية "فيرنون" إلا أنها فقدت تأثيرها بمرور الوقت والأحداث، فالوضع المسيطر للاستثمارات الأمريكية وتفوقها على الاستثمارات الأوروبية واليابانية واستثمارات الدول حديثة التصنيع، يتطلب تفسيراً لما تتضمنه دورة حياة المنتج، فالدليل العملي يميل إلى مساندة هذه النظرية خلال الخمسينات وأوائل الستينات ولكن ليس بعد ذلك للأسباب التالية¹:

- إبتكار منتج جديد يتم اليوم بشكل سريع جداً لدرجة تجعل من دورة حياة المنتج قصير جداً.
- على الرغم من احتمال قدرة الشركات التابعة للدول الأقل نمواً على إنتاج منتجات أرخص من منتجات الشركات الغربية المنافسة، إلا أنها لا يمكنها بالضرورة غزو أسواقها وتوزيعها بفعالية.
- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وفي نفس الوقت دون المرور بالمرحلة التي عرضها فيرنون.
- الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بالضرورة حصيلة ثلاث مراحل كاملة من دورة حياة المنتج.

2-6 نظرية الموقع

جوهر هذه النظرية يكمن في ارتباطه بالأسس التي سيتم على أساسها اختيار الدولة المضيفة للاستثمار، التي ستكون مقراً للشركات المتعددة الجنسية، أي أن قرارها بالاستثمار "يرتبط بموقع الدولة المضيفة، أي بالتغيرات المحيطة بالدولة المضيفة"، لبعث نشاطاتها الإنتاجية والتسويقية. يتوقف اتخاذ هذا القرار بناء على

¹-دلال بن سميعة، مرجع سبق ذكره، ص 42.

العديد من العوامل بعضها خاص بالدولة المضيفة والبعض الآخر يتعلق بالمتغيرات الدولية¹.

تهتم هذه النظرية بالعوامل البيئية في الدول المضيفة لهذه الاستثمارات، وكذا العوامل التسويقية، ومن بين أهم العوامل الموقعية التي قد تؤثر على قرار المستثمر بالاستثمار المباشر في إحدى الدول المضيفة هي الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب².

لقد أضاف كل من روبوك وسيموندس بعض المحددات المؤثرة على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار نظرية الموقع المعدلة والتي تعتبر امتداد للنظرية السابقة، حيث قسمت هذه النظرية محددات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاث مجموعات هي³:

- أ- العوامل الشرطية: وتشمل:
 - خصائص المنتج: والمتمثلة في نوع السلعة واستخداماتها، متطلبات إنتاجها ودرجة حدائتها.
 - الخصائص المميزة للدولة المضيفة: حجم السوق، مدى توافر الأيدي العاملة، البيئة الاقتصادية والإمكانات الطبيعية.
 - العلاقات الدولية للدولة المضيفة: الاتفاقات الاقتصادية والسياسية ونظم النقل والإتصالات بينها وبين الدول الأخرى والخاصة بانتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد.

¹- عبد الكريم كافي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

²- المرجع نفسه، ص.ص 86-87.

³- دلال بن سميعة، مرجع سبق ذكره، ص.ص 45-46.

- ب- العوامل الدافعة: وتتمثل في
- الخصائص المميزة للشركة: وتشمل حجم الشركة، الإمكانيات البشرية والمالية.
 - مركز الشركة التنافسي: وهي المقدرة على المنافسة ومواجهة الأخطار التجارية.
- ث- العوامل الحاكمة: ومنها
- الخصائص المميزة للدولة المضيفة: وتتمثل في القوانين واللوائح الإدارية وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والحوافز.
 - الخصائص المميزة للدولة الأم: تتمثل في السياسات والقوانين الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.
 - العوامل الدولية: تتمثل في الإنفاقات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، القوانين والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية.

2-7 نظرية الميزة النسبية للمدرسة اليابانية

حاولت المدرسة اليابانية أن توسع التحليل إلى ما بعد التحليل الوحدوي لهيكل كل الشركات والسوق، من خلال تحليل عدد من الفروض الاقتصادية الكلية.

لقد طور كل من كوجيما و أوزوا نموذج يجمع بين الأدوات الكلية والجزئية، فالأدوات الجزئية تشمل القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي، في حين أن الأدوات الكلية تشمل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة¹.

¹ - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 58.

اعتمدت هذه النظرية على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ 1945، وهي في ذلك تؤكد على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة. ومع الاستبدال الجزئي للسوق فإن المدرسة اليابانية توصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية. فنظرية كوجيما تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.

برهن كوجيما على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، فالهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى. فالشركات اليابانية طورت من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة الدولة المضيفة بما تحمله من قوى عمل ومهارات استثنائية ونظام إنتاجي قوي¹.

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

- يقتصر تحليل هذه النظرية على الاستثمارات اليابانية في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي، أين تركزت نشاطاتها في دول جنوب شرق آسيا، لكن الاستثمارات اليابانية توسعت في العقود الأخيرة، لتصل إلى أوروبا والوم.أ، كما أن هذه الاستثمارات لم تعد مقتصرة على المؤسسات متوسطة وصغيرة الحجم، بل تعدت إلى الشركات اليابانية العملاقة المتعددة الجنسيات التي توطنت في البيئات العالمية الملائمة لعمليتي الإنتاج والتسويق.

¹ - المرجع السابق، ص: 58.

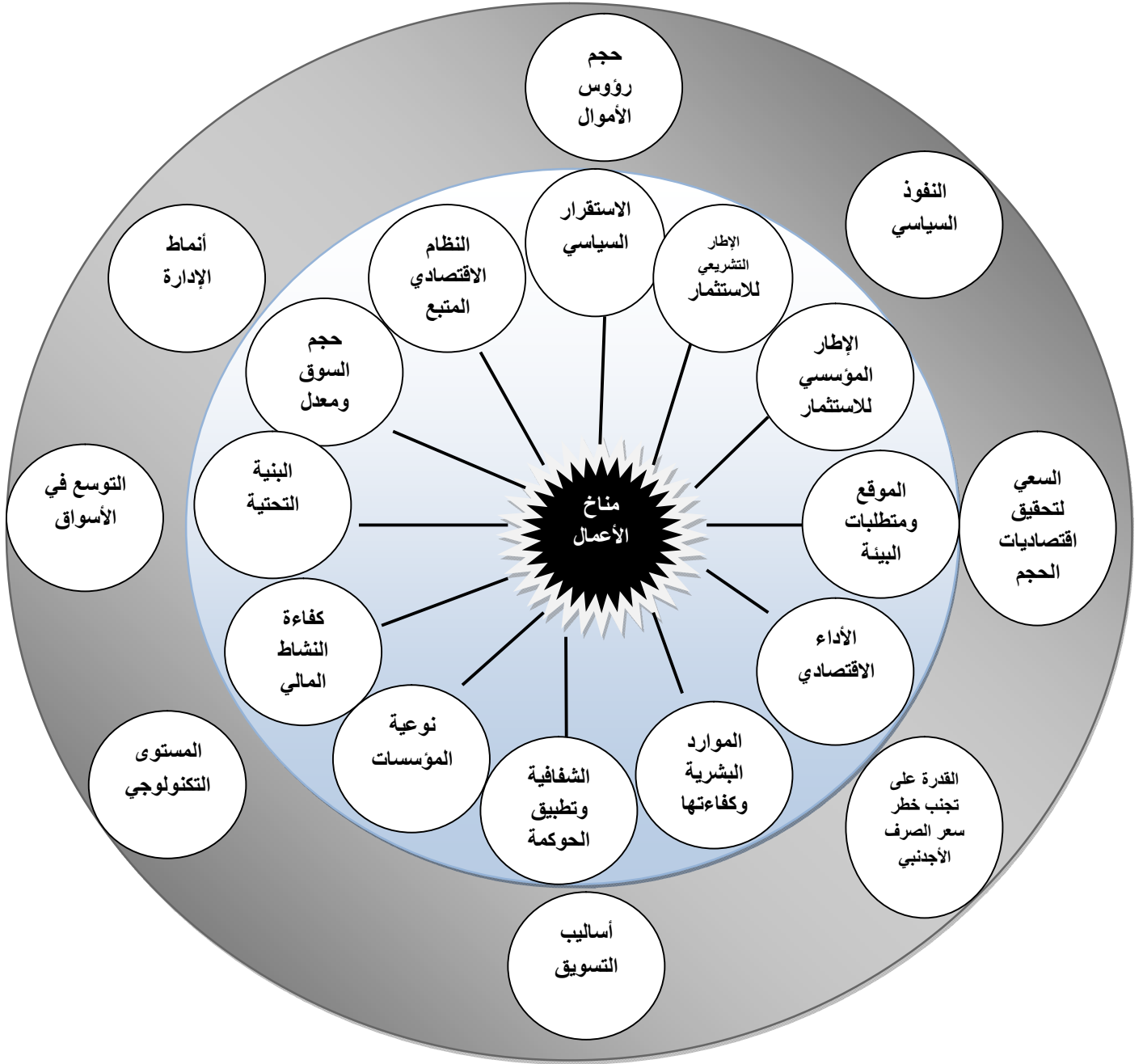
- يرى "جون دانينج" أن نظرية كوجيما تعاني من البساطة الشديدة في إطار مرجعيتها، وقصورها في وضع مفهوم تام لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، لكونه يعتبر نموذجاً نيوكلاسيكي غير قادر على تقييم آثار أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الرفاهية¹.

المبحث الرابع: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تهيئة وتكيف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية أصبحت من العوامل الأساسية المساعدة على جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، فالمناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة تحكمه جملة من المحددات التي تؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري وتوضح مدى جاذبية البيئة الاقتصادية للاستثمار الأجنبي.

¹-دلال بن سميّة، مرجع سبق ذكره، ص 51.

الشكل رقم 03 يوضح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: بوحفص حاكمي، برادعي إبراهيم الخليل، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 2005-2015، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد الرابع، العدد الأول، جوان 2017، ص 404.

المطلب الأول: المحددات السياسية والقانونية والتشريعية

1- المحددات السياسية

تساعد محددات الاستقرار السياسي في المفاضلة بين الدول المضيفة من قبل المستثمر الأجنبي ومن جملة هذه المحددات (الحروب والأزمات السياسية والإرهاب)، والتي يمكن أن تمثل عنصر جذب أو طرد للاستثمار الأجنبي، فقد تمتلك بعض الدول موارد طبيعية وفيرة إلا أن عدم الاستقرار السياسي يحول دون جذب حجم ملائم لهذه الاستثمارات، إلا عندما تكون العوائد مرتفعة بشكل كاف لتعويض عدم الاستقرار السياسي.

كما يميز المستثمر الأجنبي بين نوعين من النظم السياسية، الأول جاذب للاستثمار، أما الثاني فطارده من حيث كونه كثير التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بالتأثير على الاستثمار من خلال الضرائب والرسوم والقيود الإدارية والفنية، بالإضافة إلى تغيير سياساته باستمرار مثل فرض قيود على تحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج أو التدخل في تحديد الأسعار¹.

على هذا فالنظام السياسي الذي تنتهجه الدولة يكون له تأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فالدولة الديمقراطية توفر قدرا من الأمان لرأس المال الوطني والأجنبي، وتتسم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق، والالتزام بنصوص الدستور والقانون، مما يجعل المستثمر يشعر بالأمان ويشجعه ذلك على استثمار أمواله في تلك الدولة، وذلك بخلاف النظم الديكتاتورية التي ينفرد قاداتها بالقرار السياسي دون الرجوع إلى الشعب، ولا يسود فيها احترام الحقوق مما يعرض رأس المال للخطر، وبالتالي يعرض المستثمر الأجنبي عن توجيه نشاطه نحو تلك البلاد².

¹ - شريط كمال، مرجع سبق ذكره، ص 46.

² - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 91.

2- المحددات القانونية والتشريعية

يعتبر استقرار ووضوح القوانين والتشريعات من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ففيما يتعلق بتهيئة البيئة التشريعية والقانونية فقد عمدت العديد من الدول العربية على إقرار قوانين جديدة خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومنظمة له، بالإضافة إلى إدخال تعديلات على القوانين والتشريعات السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري كذلك تم استحداث هيئات ومكاتب ولجان متخصصة لجذب الاستثمار الأجنبي والإشراف عليه، وتم منح المزيد من التسهيلات والحوافز الضريبية وغير الضريبية للمستثمرين الأجانب بما يعزز من مردودية استثماراتهم¹.

على هذا يوجد مجموعة من العوامل القانونية المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتلخص فيما يلي²:

- الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف خاصة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات، وتحديد الشكل القانوني الذي يجيب أن تتخذه، والقطاعات الاقتصادية المسموح بالاستثمار فيها.
- الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية والتي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية كالتأميم ونزع الملكية والمصادرة والتجميد والحماية ضد المخاطر الناجمة عن الحروب والاضطرابات الداخلية، كذلك الحماية ضد مخاطر عدم تحويل الأرباح والأصل الرأسمالي.
- الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية، ودرجة الكفاءة أو التأخير والتعقيد في التطبيق، وكيفية حل النزاعات التي تنشأ بين المستثمرين والجهات الحكومية، ذلك أن أكثر الأشياء التي تجعل المستثمر

¹ - وسام مجدي عطية، مرجع سبق ذكره، ص 79.

² - المرجع نفسه، ص 100.

يحجم عن استثمار أمواله في دولة ما، عدم توافر حماية كافية في القانون أو الواقع لحقوق الملكية وللعقود، والإسراف في التعقيدات الإدارية، والتباطؤ الشديد في إجراءات التقاضي.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية والمالية

1- المحددات الاقتصادية تشتمل على:

- حجم السوق المحلي واحتمالات النمو

تعد من العوامل الهامة المؤثرة على توطن الاستثمار الأجنبي، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن المقاييس المستخدمة في قياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، ولقد وجدت الدراسات العلمية أنه هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كقياس لحجم السوق وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد القومي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات، والسوق لا يقتصر فقط على عدد السكان وإنما أيضا على القدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالشركات الأجنبية في معظم الحالات تفضل الأسواق المحلية التي يكون لديها منافذ كبرى نحو الأسواق الإقليمية الدينامكية، وحتى الدول الصغيرة المجاورة للأسواق الكبرى والتي تحتل مواقع إستراتيجية يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية أو تلك الدول التي تملك علاقات إقليمية من أجل تشكيل أسواق واسعة¹.

¹-دلال بن سميعة، مرجع سبق ذكره، ص.ص 53-54.

- الناتج المحلي الإجمالي

يعد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الأسواق، فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في اقتصاد البلد المضيف، والدراسات تثبت صحة العلاقة الطردية بين معدل نمو (GDP) وحجم التدفقات الواردة¹.

- السياسات الاقتصادية

تتمثل السياسات الاقتصادية في كل من السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط العمل والتأمين وغيرها، والشفافية في المعاملات المالية، فالمناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمتاز باستقرار ووضوح ومصداقية الحكومات المتعاقبة وعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة (الخصوصة مثلاً)، يكون عاملاً محفزاً للاستثمار الأجنبي المباشر، فتغيير القوانين عشوائياً وبدون مبرر يعتبر مؤشراً على عدم استقرار النظام الاقتصادي².

- درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي

يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة بعيداً عن الاقتصاديات المغلقة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية إختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج) وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية، وبعيداً عن فرض القيود. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة

¹ - غريب بولرباح، مرجع سبق ذكره، ص 82.

² - المرجع نفسه، ص 82.

تميل بطبيعتها إلى الاقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي، ضمانا للعائد الكبير، وتتفر من الاقتصاديات المغلقة، التي بطبيعتها تضع قيودا على حركة التبادل الدولي التجاري وعلى حركة عناصر الإنتاج¹.

- قوة الاقتصاد واحتمالات تقدمه

تتفاوت اقتصاديات الدول في قوتها واحتمالات تقدمها، والاستثمارات الأجنبية تتجه نحو الاقتصاديات القوية، وتبتعد عن الاقتصاديات الضعيفة والتي تتضاءل فرص تقدمها مستقبلا. ويتم الاستعانة بالمقاييس التالية للتعرف على مدى قوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه².

أ- **معدل زيادة الناتج القومي:** حيث أن ارتفاع هذا المعدل يعني ارتفاع فرص

التقدم والتحسين في الاقتصاد القومي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية

لإشباع الرغبات الجديدة، والتي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.

ب- **معدلات نمو عناصر الإنتاج:** فهذه المعدلات تشير إلى احتمالات التقدم

والتخصص الإنتاجي وتحديد السلع ونوعياتها التي يتم التعامل بها في السوق

العالمي، فازدياد الكثافة البشرية، وارتفاع نسبة التعليم يزيد من المهارة، ويحسن

من الإنتاج، ويدعم التخصص في السلع خاصة ذات الكثافة العمالية.

ت- **شروط التجارة وقوة اتجاهاتها:** حيث أن ارتفاع هذه الشروط أو انخفاضها

سوف ينعكس على قوة الاقتصاد، فتحسن هذه الشروط يعني المزيد من قدرة

الدولة على مواجهة وارداتها بأقل صادرات ممكنة، والعكس صحيح بالنسبة

لانخفاضها، لذلك فإن اتجاه هذه الشروط سيكون له أهمية في جذب الاستثمارات

الأجنبية من عدمه.

¹- عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

²- نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص.ص 89-90.

كذلك يعد النظام الاقتصادي الذي تنتهجه الدولة محل اعتبار في القرار الذي يمكن أن يتخذه المستثمر لمزاولة نشاطه في دولة ما دون غيرها فإذا كانت الدولة تتبع النظام الرأسمالي وتتبنى الاقتصاد الحر الذي يؤمن بدور القطاع الخاص وأهميته للاقتصاد الوطني، فإن ذلك يشجع المستثمر الأجنبي على توجيه نشاطه إلى تلك الدولة، لما يمكن أن تقدمه له من مزايا و ضمانات تكفل له تحقيق أكبر قدر من الربح في جو أكثر أماناً، وفي إطار من المساواة بين المشروعات الاستثمارية المتماثلة بغض النظر عن صفة مالكيها أو جنسيتهم، أما إذا كانت الدولة تتبع النظام الاشتراكي، وتسير على نهج التخطيط الشامل، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فإن المستثمر الأجنبي سوف يمتنع عن توجيه نشاطه إلى تلك الدولة، نظراً للقيود التي تعوق نشاطه، وما قد يلقاه من منافسة غير عادلة من المشروعات العامة أو التي تدار بمعرفة الدولة.

- القوة التنافسية للاقتصاد الوطني

تمثل القوة التنافسية للاقتصاد أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك أنه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية، والعكس صحيح، ولعل هذا يرجع إلى أن ازدياد المركز التنافسي معناه ازدياد قوة وقدرة الاقتصاد على مواجهة أية ظروف خارجية وامتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرض الاستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي¹.

¹- عبد الكريم كاكى، مرجع سبق ذكره، ص 72.

- القدرة على إدارة الاقتصاد

انتقالات الاستثمارات الأجنبية واستمرار تدفقها مرهون بحسن إدارة الاقتصاد والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، وما تنتهجه الإدارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة هذه الظروف.

من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قدرة الإدارة الاقتصادية على إدارة الاقتصاد، قيام الإدارة الاقتصادية بالاحتفاظ بمجموعة من الاحتياطات، ومدى ثباتها واستقرارها، وجهود الدولة للمحافظة عليها تعتبر من المؤشرات القوية على القدرة على إدارة الاقتصاد، الأمر الذي من شأنه تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية¹.

- توفر البنية التحتية المناسبة

تعد البنية الأساسية المادية والمعلوماتية من المحددات الرئيسية لاختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشمل البنية الأساسية الطرق والمطارات وخطوط السكك الحديدية، ومدى توفر قاعدة تكنولوجية تساعد على استيعاب التكنولوجية الحديثة المصاحبة لهذا النوع من الاستثمار، بالإضافة إلى توفر المعلومات والانفتاح الاقتصادي والشفافية بحيث أصبحت من المحددات الهامة للبنية الأساسية ولمناخ الاستثمار².

¹ - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 88.

² - وسام مجدي عطية، مرجع سبق ذكره، ص 110.

2- المحددات المالية

كثيرا ما تقدم بعض الدول على تقديم تضحيات مالية مؤثرة في سبيل تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار في أراضيها، ومن بين الحوافز المالية التي تقدمها الدول نجد:

- الدعم المالي

قد يأخذ الدعم المالي الذي يمكن للدولة أن تمنحه للاستثمارات الأجنبية العديد من الصور والأشكال، فقد يكون هذا الدعم نقديا أي في صورة مبالغ دورية تدفع للمشروعات الاستثمارية التي تركز نشاطها الإنتاجي في مجالات معينة كاستصلاح الأرض الصحراوية، أو في التنقيب عن المعادن أو في الصناعات التكنولوجية المتقدمة. وتحدد نوعية هذه المجالات وفقا للأهداف الاقتصادية، وإستراتيجية التنمية لكل دولة من الدول. ومن ناحية أخرى فإن الدعم المالي قد يأخذ صورة مادية كأن تقدم الدولة عقارا مجانا كمقر للشركة الأجنبية التي ترغب في الاستثمار، أو أن تبيع الدولة الأرض للشركة الأجنبية التي ترغب في الاستثمار، أو يبيع الدولة للأراضي الصحراوية للمستثمرين الأجانب بسعر رمزي تشجيعا لها على الاستثمار في هذا المجال¹.

- الحوافز الجبائية

الإغراءات الضريبية لها أهمية كبيرة وخاصة في اتخاذ قرار الاستثمار وكذا قرار الاستقرار. بحيث تؤثر إيجابيا في مردود الاستثمار الأجنبي المباشر وتشكل في هذا المجال الوسيلة الأكثر استعمالا من طرف الحكومة، ومن ثم فإنه يتعين على الدولة التي ترغب في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية أن تبذل الجهد من أجل خلق

¹- المرجع السابق، ص 78.

المناخ الاستثماري الذي يشجع المستثمر الأجنبي على اتخاذ قرار الاستثمار من خلال تخفيضات ضريبية واستثناءات تصل حد الإعفاء، خاصة على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج¹.

المطلب الثالث: المحددات الإدارية والاجتماعية الحضارية

1- المحددات الإدارية والمؤسسية تشتمل على

- النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي

كلما تميز النظام الإداري بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات ومعوقات إدارية كلما كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي الذي يعمل من خلاله تتميز بالكفاءة الإدارية والتنظيمية كلما كانت جاذبة للاستثمار.

- المنظمون

كلما توفر عدد من المنظمين الأكفاء كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار أما إذا لم يتوفر العدد الكافي من المنظمين الأكفاء يكون ذلك طاردا للاستثمار.

- نظام المعلومات الاستثمارية

إن توفر نظام المعلومات استثمارية يتيح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالذقة المناسبة وفي الوقت المناسب يؤدي إلى جذب الاستثمارات².

¹- عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

²- بوزيان عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص.ص 119-120.

إن للبيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثير بالغ على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لتأثيرها على تكلفة المعاملات، وعلى تقليل أو زيادة درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين المحتملين، حيث أنه كلما كان النظام الإداري الثائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تقشي البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار من خلال إنشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدول (أي نظام الشباك الوحيد)، كلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي ودقيق، كلما ساعد ذلك على جذب المزيد من الاستثمارات¹.

2- المحددات الاجتماعية والحضارية

يقصد بذلك العوامل التي تشكل البيئة الاجتماعية والحضارية المحيطة بالشركة الأجنبية المستثمرة في الدولة المضيفة وهي تشمل العناصر التالية²:

- النظرة اتجاه المديرين

ويقصد بذلك الاتجاه الاجتماعي العام نحو المديرين في مختلف منشآت الأعمال وكذلك الطريقة التي ينظر بها المديرون إلى وظائفهم الإدارية.

- النظرة إلى السلطة والمسؤولية والمرؤوسين

ويقصد بذلك الاتجاه الحضاري السائد نحو السلطة والمسؤولية والمرؤوسين بالطريقة التي ينظر إليها المديرون في منشآت الأعمال إلى سلطتهم ومسؤوليتهم ومرؤوسيتهم.

¹ - المرجع السابق، ص 120.

² - غريب بولرباح، مرجع سبق ذكره، ص.ص 89-90.

- التعاون بين المنظمات

وتعني درجة التعاون بين منشآت الأعمال والهيئات الحكومية، واتحادات العمال، والمؤسسات التعليمية، وجميع الجهات الأخرى التي لها علاقة بمجال الأعمال من أجل زيادة كفاءة منشآت الأعمال ومن أجل التقدم والازدهار الاقتصادي بشكل عام.

- النظرة إلى العمل والإنجاز

يقصد بذلك الاتجاه نحو النجاح الشخصي (الفردى _ الجماعى) وذلك نحو العمل المنتج في منشآت الأعمال.

- النظرة إلى الثروة والمكسب المادى والمصلحة الشخصية

يقصد بذلك ما إذا كان الحصول على الثروة من مصادر متعددة يعتبر بشكل عام أمراً مرغوباً فيه اجتماعياً أم لا وكذلك الطريقة التي يميل الموظفون والعمال في المنشآت أن ينظرون بها إلى المكسب المادى.

- النظرة إلى تحمل المخاطرة

يقصد بذلك ما إذا كان تحمل الأفراد لنوع معين من المخاطر يعتبر أمراً مقبولاً اجتماعياً بشكل عام أم لا؟

- النظرة إلى التغيير

يقصد بذلك الاتجاه الحضارى العام نحو التغيير الاجتماعى، ولأى نوع من أنواع التغييرات التي تؤثر مباشرة على أداء منشآت الأعمال، وكذلك الاتجاه السائد بين العاملين في منشآت الأعمال نحو التغييرات الهامة والجوهرية في عمليات منشآت الأعمال.

- النظرة إلى المنهج العلمي

ويقصد بذلك الاتجاه الاجتماعي العام والاتجاه الفردي السائد نحو استخدام الطرق العلمية للتنبؤ من أجل حل الأنواع المختلفة من المشاكل الاجتماعية، والمشاكل الإدارية والاقتصادية والفنية.

المبحث الخامس: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر أدواراً عديدة فهو يؤثر على العديد من الجوانب الاقتصادية والتي تتعلق بميزان المدفوعات، ونقل التكنولوجيا، وكذا خلق مناصب الشغل، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات وغيرها من المزايا والتي جعلت من عملية الاستثمار أداة إستراتيجية للتنمية، إلا أنه وبالرغم من هذه المزايا فهذا لم يمنع من وجود تأثيرات سلبية لهذه الاستثمارات.

المطلب الأول: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الإسهامات الايجابية فمن أبرز مزاياه مايلي:

- أثر الاستثمارات على ميزان المدفوعات

يمثل الاستثمار الأجنبي أداة مهمة من أدوات التنمية الاقتصادية، ويعتبر الوسيلة الناجحة مقابل ما تقدمه القروض الخارجية، لا سيما من حيث التأثير الفعال على ميزان المدفوعات. حيث يعود بعوائد أكثر نفعا من الأعباء التي تخلقها القروض الخارجية من الدين العام، التي تمثل في الوقت الراهن عبئاً مكلفاً يثقل ميزان

المدفوعات، ويقيد ويربك التنمية الاقتصادية في الدول التي تكون بحاجة إلى مثل هذه الاستثمارات¹.

يعرف ميزان المدفوعات على أنه: " عبارة عن حساب سنوي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت خلال فترة معينة بين الأشخاص المقيمين في بلد معين والأشخاص المقيمين في البلدان الأخرى"².

تقسم العمليات الرئيسية في ميزان المدفوعات إلى :

- **العمليات الجارية** : وهي تضم عمليات التجارة الخارجية (الميزان التجاري) ومداخيل رؤوس الأموال والفوائد وأرباح الأسهم والتحويلات أحادية الجانب (المساعدات والهبات).

- **العمليات الرأسمالية** : تشمل حركة رؤوس الأموال الدولية طويلة وقصيرة الأجل والتي تشكل في النتيجة حقا أو دينا للقطر على الخارج أو العكس³.

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية المضيفة من خلال تحسين وضع ميزان رأس المال من ناحية وتحسين وضع الميزان التجاري من ناحية أخرى، إذ قد تتحسن حالة ميزان رأس المال من خلال زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية داخل الدول المضيفة، أما الميزان التجاري فقد تتحسن حالته من خلال تخفيض الواردات من جهة وزيادة الصادرات من جهة أخرى⁴.

¹- عمار محمد خضير الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 131.

²- عبد الكريم كافي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

³- دلال بن سميئة، مرجع سبق ذكره، ص 71.

⁴- المرجع نفسه، ص 71.

عند تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اقتصاد البلد يصاحبه تدفق في رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي بدورها إلى زيادة رأس المال الوطني في الدول المضيفة مما ينعكس إيجابيا على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات، لأن المستثمرين الأجانب يلجؤون إلى البنوك المحلية للحصول على العملة الوطنية من خلال صرف العملات الأجنبية حتى يتسنى لهم تمويل استثماراتهم، وبالتالي يرتفع رصيد البلد من النقد الأجنبي، الذي يساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية للنقد الأجنبي، كما يحدث كذلك التحسين في ميزان المدفوعات إذا ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات إلى دول العامل وإعادة التصدير إلى الدولة الأم، والأرجح أن تحقق الشركات الأجنبية التي تدخل أسواق التصدير النجاح، لأن لها سمعة راسخة من ناحية الجودة والثقة في التوريد، كما تتوفر لها المعرفة بالأسواق الخارجية.

على العموم في البداية ترتفع واردات السلع الرأسمالية التي تحتاج إليها الشركات الأجنبية، وحين تبدأ هذه الشركات بالإنتاج فإن المنتجات النهائية والسلع الأخرى التي كانت تستورد من قبل الدولة المضيفة ستميل إلى الانخفاض بصورة تدريجية، حيث تقوم الشركات الأجنبية بإنتاج سلع لسد جزء من حاجة السوق الوطنية، ولكن الحكم على النتيجة الصافية هذه تتطلب المقارنة بين حجم التحسين الذي طرأ على الميزان التجاري وميزان حساب رأس المال في الدولة المضيفة مع حجم الموارد المحولة منه من خلال تحويل رأس المال والأرباح ودخول العاملين الأجانب، فإذا كان الأثر الأول يفوق الثاني من حيث إيجابيته، عندئذ يقال أن الاستثمار الأجنبي يرتبط بعلاقة إيجابية مع ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة. لذا فإن بعض الدول المتقدمة تفرض أحيانا قيودا على تصدير رؤوس الأموال عندما

تكون في عجز في ميزان المدفوعات وعلى واردات رؤوس الأموال عندما تواجه فائض في ميزان المدفوعات¹.

- الأثر على معدل تكوين الرأسمالي

تعد هذه الفائدة من أهم الفوائد التي تذكر للاستثمارات الأجنبية حيث أن معظم الدول النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض دخلها الوطني وصعوبة الادخار فيها مما تضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف والفوائد الثقيلة، والمضرة على المدى القصير والمتوسط بالاقتصاد الوطني، وإما تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تأتي معظمها من جانب الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية منظورة يصعب على الشركات الوطنية الدخول فيها، وذلك لقدرة تلك الشركات الأجنبية على تحمل مخاطر في ميادين قد تحمل الدولة المستقبلية تكاليف باهظة².

- الأثر على النقد الأجنبي

يرى الكلاسيكيون أن وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي الخارجي مقارنة بالتدفقات الداخلة وهذا بسبب :

- كبر حجم الأرباح المحولة إلى الخارج.
- استمرارية تحويل أجزاء كبيرة من رأس المال إلى الدولة الأم دون إعادة استثمارها.
- دفع المرتبات الخاصة بالعمال والإطارات الأجانب.

¹- عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 94-95.

²- وسام مجدي عطية، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 81-82.

- صغر حجم الأموال المستثمرة في بداية المشروع الاستثماري¹.

أما رواد المدرسة الحديثة فيعارضون الرأي السابق ويعتبرون الشركات متعددة الجنسيات مصدرا لتدفق النقد الأجنبي، لما لديها من موارد مالية ضخمة وقدرة على الحصول على موارد نقدية من أسواق النقد الأجنبي، بذلك فإنها تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي لتمويل المشاريع التنموية وحجم المدخرات (الأموال المتاحة محليا). كما أنها تقوم بتقديم فرص جذابة للاستثمارات المربحة وذلك لتشجيع المواطنين على الادخار ويتوقف هذا على عدة عوامل هي²:

- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار.
- درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية إلى مجال الاستغلال والإنتاج الفعال.
- المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للاستثمار.
- حجم القروض التي تحصل عليها شركات متعددة الجنسيات من البنوك المحلية.
- حجم المشروع الاستثماري إن كان كبير أو صغير.
- شكل الاستثمار أو نمط الملكية لمشروع الاستثمار، فإذا كانت ملكيته ملكية مطلقة للطرف الأجنبي فإنه يقوم بإعادة جزء من الأرباح المستثمرة.
- نوعية المشروع فإذا كان يتصف بكثافة رأس مال فسيزيد من مقدرات تدفقات الأموال الأجنبية إلى الداخل خاصة تلك المطلوبة للاستثمار المبدئي.

¹- بن عبد العزيز فطيمة، "فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2005، ص 255.

²- المرجع نفسه، ص 255.

- الأثر على العمالة

تتنافس الدول المضيفة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ليس فقط طمعا في الحركة الضخمة لرؤوس الأموال هذه ولا من أجل الدافع للتنمية المحلية فقط، وإنما من أجل توفير مناصب شغل للأيدي العاملة المحلية وهو ما يعني ضمنا التقليل من حدة البطالة المنقشية في المجتمعات النامية، كذلك لتدريب وتأهيل الإطارات المحلية والرفع من قدراتها التسييرية، فأغلب المشاريع التي يقيمها المستثمر الأجنبي هي مشاريع ضخمة تتطلب أيدي عاملة كثيرة مما يعني توظيف العمالة المحلية، وعليه فإن التوظيف أو التأهيل يأخذ شكلين¹:

- **الشكل الأول:** في هذه الحالة يكون دخول الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف هدفه إقامة وحدات إنتاجية كاملة، بما يساهم مباشرة في القضاء على البطالة، نتيجة كتلة نقدية ضخمة متمثلة في أجور هؤلاء العمال التي ستدخل في دورة النشاط الاقتصادي، إضافة إلى كتل نقدية أخرى تضخها الشركات المتعددة الجنسية لخزينة البلد المضيف على شكل اشتراكات ضمان اجتماعي، ضرائب على المرتبات، اشتراكات تعاضدية، اشتراكات اجتماعية أخرى.

- **الشكل الثاني:** وهنا يتم الاستحواذ على وحدات إنتاجية مقامة وطنيا وتكون إما عاجزة أو مخصصة، تقوم الشركات الأجنبية بشرائها أو المساهمة فيها وفي هذه الحالة يتم إما المحافظة على نفس العمالة وتأهيلها والرفع من قدراتها وكذا الرفع من أجورها، أو يتم بالإضافة إلى التأهيل والتكوين،

¹- عبد الكريم كاكبي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 97-98.

الزيادة من عدد العمالة أي القيام بتوظيفات جديدة، وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة.

يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تسهم في خلق فرص العمل في ضوء الاعتبارات الآتية¹:

- أن وجود الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية هذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.
- أن الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية وتجارية وخدمية... إلخ) جديدة ومن ثم سيترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل.
- إن توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية في أنشطتها سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة.

¹ - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص.ص 419-420.

- إن وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية ذات الأجور والمكافآت المرتفعة (بالمقارنة بنظيرتها الوطنية) فإنه من المحتمل أن تتجه العمالة والكوادر العينية والإدارية المتميزة للعمل بهذه الشركات الأجنبية.

- الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا جيدا وفعالا لنقل التكنولوجيا الحديثة إلى البلدان النامية المضيفة، فالاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن نقل التكنولوجيا وفي نفس الوقت يساهم في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدول المضيفة، إضافة إلى إسهامه في رفع كفاءة العمال حيث تتميز الآلات والمعدات التي يستخدمها المستثمر الأجنبي بدرجة عالية من التكنولوجيا ويقوم المستثمر الأجنبي بتدريب العمال على استخدام هذه الآلات والمعدات مما يزيد من مستوى مهاراتهم وكفاءاتهم وينعكس ذلك بشكل ايجابي على معدل إنتاجهم¹.

ومن جملة المتطلبات الأساسية لنقل التكنولوجيا نجد:

- أن تكون التكنولوجيا المتاحة مناسبة.
- أن تكون الدول المتلقية في حالة اقتصادية واجتماعية مناسبة.
- أن يكون لدى الدول المتلقية للتكنولوجيا القدرة على استخدام التكنولوجيا والتكيف معها فلا يكتمل نقل التكنولوجيا بتحويل كل ما هو يدوي إلى آلي، ولكن ينبغي أن يدرك الطرف المستقبل طريقة التعامل مع هذه التكنولوجيا الجديدة².

¹- وسام مجدي عطية، مرجع سبق ذكره، ص 85.

²- المرجع نفسه، ص 85.

رغبة من البلدان النامية في تحقيق تميمتها الاقتصادية والاجتماعية، وسعيها منها للنهوض بركب التقدم التكنولوجي اتجهت الكثير من هذه البلدان إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وجذب الشركات المتعددة الجنسيات كأحد وسائل بلوغ الهدف المشار إليه.

لقد كان الاعتقاد السائد إلى وقت قريب أن الفائدة التي تعود من الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الدولة المضيفة تتمثل في نقل رأس المال من الدولة المصدر إلى الدولة المستقبلة وتحقيق وفورات خارجية، إلا أن هذا الاعتقاد قد تبدد في السنوات الأخيرة، حيث لم يعد دور الاستثمار المباشر مقصوراً على نقل رأس المال من الدولة المصدرة إلى الدولة المضيفة، وإنما اكتسب هذا الاستثمار أهمية خاصة نتيجة للتركيز على دوره في نقل التكنولوجيا وذلك من خلال تأسيس أو المشاركة في تأسيس المشروعات الاستثمارية الإنتاجية، والتي تستخدم وسائل إنتاج قد لا تتاح للشركات المحلية¹.

- أثرها على الإنتاجية والتنظيم

إن وجود الشركات متعددة الجنسيات في البلد المضيف، يسمح بعرض متنوع في السوق المحلي وبغض النظر عن التدفقات المالية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تدفقات من المعلومات التقنية والإدارية، ويساعد البلد المضيف على تحسين مناخ الأعمال، كما يمكن أن يكون وجود الشركات متعددة الجنسيات، عائلاً لتطور الشركات المحلية، إن نقل هذه الخبرات يتحقق عبر عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالإنتاج، استثمار أرس المال والأبحاث والتطوير.

¹-نزیه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 447.

وقد بين الباحث (Degregorio) سنة 1992 في دراسة شملت 12 دولة لاتينية في الفترة (1950-1985) أن الإنتاجية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر (03 مرات) من الإنتاجية الناتجة عن الاستثمار المحلي، ويمكن تفسير هذا الاستنتاج بقدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على خلق روح المنافسة، وبفضل إمكانيات الشركات المتعددة الجنسيات التنظيمية والتكنولوجية، ومع هذا تبقى الآثار المرتبطة بالإنتاجية مرهونة بالمناخ السائد في البلد المضيف، فإذا كان هذا الأخير يتمتع بوجود مهارات قادرة على البحث والتطوير واستيعاب التكنولوجيا، فإن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنتاجية وأما إذا كان العكس فإن الأثر السلبي يكون متوقعا¹.

أما بالنسبة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنظيم والإدارة، فإن كثير من البلدان النامية تعاني من نقص في مجالات التسيير وذلك لافتقارها لأساليب حديثة في فن الإدارة ولنقص في برامج التكوين والتدريب للعمال، إن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون أحد الوسائل التي تخلف آثارا إيجابية على مستوى التنظيم والإدارة، والتي تساهم بها الشركات متعددة الجنسيات من خلال :

- تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدول الأم؛
- تقديم وإدخال أساليب حديثة ومتطورة؛
- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة المتواجدة؛
- استفادة الشركات الوطنية من نظيرتها الأجنبية في مجال الإدارة الحديثة من خلال التقليد والمحاكاة؛

¹ - بن عاشور رتيبة، "جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2013"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2015، ص 158.

- إثارة حماس الشركات المحلية في تنمية مهاراتها الإدارية، حتى تستطيع الصمود أمام منافسة الشركات متعددة الجنسيات.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من المنافسة في السوق المحلي ويكون تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الأداء الاقتصادي المحلي إيجابيا في المدى الطويل، فإذا كان المدى القصير لا يسمح للشركات المحلية بتطوير إنتاجيتها، فإن هذه الأخيرة تكون قد تعايشت مع تواجد الشركات الأجنبية واستفادت من الآثار غير المباشرة من مساهمتها في السوق في الأجل الطويل وهذا بعد أن تكون قد حسنت من أنماط إنتاجها وأساليب إدارتها¹.

- أثرها في تنمية الاقتصاد

يعتبر الاستثمار من الوسائل المحفزة والمنشطة للتنمية في البلد المستضيف، وتنمية اقتصاد البلد المتلقي لهذه الاستثمارات، حيث يؤثر الاستثمار بشكل مباشر في التوزيع الأنسب للموارد المكونة لرأس المال وغيرها من العوامل ذات التأثير الإيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية، بما يؤدي إلى انتعاش التنمية والمستوى المعيشي للمواطن والفرد في الدولة المستضيفة، كذلك فإن الاستثمار يدخل كعامل مساعد نحو التغيير للأفضل والحد من بعض مظاهر التخلف التي كانت سائدة قبل الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية، كما يسهم في التقدم والبناء والتطوير².

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر من الواردات المهمة لمصادر التمويل التي يعتمد عليها البلد المستضيف للاستثمار الأجنبي، التي تعمل على توفير التقنيات الحديثة والخدمة الفنية والإدارية في هذه البلدان، حيث تساعد هذه الأمور في زيادة الطاقة الإنتاجية والاستيعابية لرؤوس الأموال، مما يعطيها الحافز الأمثل للارتقاء

¹ - المرجع السابق، ص 159.

² - عمار محمد خضير الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 126.

إلى مصاف الأسواق العالمية، ويمكنها من تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق المحلية، ومن خلالها تظهر نتائج إيجابية للتنظيم والإنتاج والتسويق التي تعمل على مرونة انتقال السلع والخدمات، ورأس المال والتقنيات بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف.

وفي هذا السياق يجدر التمييز بين التنمية والنمو الاقتصادي، إذ أن التنمية الاقتصادية تنص على إدخال إيرادات دولية -عبر مشاريع الاستثمار الأجنبية- حيث تلعب دورا في التغيير الجذري، وفي إعادة الهيكلة لاقتصاد المهشم وترميم وعلاج ما يقترن به من ميزات الاستثمارات الأجنبية، أما النمو فهو تلقائي، بحيث يحتاج إلى مدة زمنية ممتدة يعيد فيها هيكلية الاقتصاد تدريجيا، وبالتالي فالاستثمارات الأجنبية تساهم في إعادة التنمية من خلال تحسين الإنتاج ومضاعفته بشكل يزيد الصادرات ويقوي الواردات للبلد المستضيف لهذه الاستثمارات، ويساهم في تحقيق تنميتها الاقتصادية¹.

ذهب البعض بشأن الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية إلى القول بأن: "الاستثمار هو الدينامو الذي يجعل عجلات اقتصادنا الحديث تدور بسرعة أكبر، ومن ثم ترتفع مستويات المعيشة لأكثر عدد من الأفراد".

ويفيد الواقع العملي أن الدول التي استعانت بالاستثمار الأجنبي قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة للغاية ومن أمثلة تلك الدول تايوان وهونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية².

¹ - المرجع السابق، ص.ص 126-127.

² - نزيه عبد المقصود مبرويك، مرجع سبق ذكره، ص 465.

إن من أبرز ما تساهم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية التنمية الاقتصادية تلك الوفرة الاقتصادية والآثار الجانبية التي تنتج عن تواجدها في البلدان النامية، فكثيرا ما ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر منافع تفوق بكثير تلك المنافع الخاصة التي تعود على المستثمر الأجنبي نفسه ومن أمثلة ذلك¹:

- قد يقوم المستثمر الأجنبي بتمهيد ورصف الطرق المؤدية إلى مصنعه ومد شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات السلكية، مما يؤدي إلى زيادة رأس المال الاجتماعي في الدول النامية.
- وجود المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية وتسويقية وقنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية، من شأنه أن يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلي وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية.
- إن تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية كثيرا ما يؤدي إلى ظهور أثر المحاكاة بين المنتجين المحليين حيث يقتبسوا الطرق الفنية الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة، والسياسات الإدارية والمالية والتسويقية.
- من الممكن أن تستفيد البلدان النامية من تواجد المشروعات الأجنبية، وذلك بأن تستخدم هذه المشروعات كمراكز لتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة، ووسائل رفع الكفاءة الإنتاجية، ثم امتصاص هذه المجموعات من العمال المهرة تدريجيا في المشروعات الوطنية مما يجبر المستثمر الأجنبي على تدريب دفعات جديدة.
- استقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية يعد علاجا لبعض الظواهر غير الصحية في هذه البلدان مثل هجرة العمال والعلماء إلى الخارج، وهجرة أصحاب رؤوس الأموال الوطنية بطرق مشروعة أو غير

¹ - المرجع السابق، ص.ص 469-470.

مشروعة، لاستثمارها في الخارج، وبالعلاج هذه الظواهر تبقى العوامل الإنتاجية من عمال ورؤوس أموال تعمل مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلاً من أن تسعى إليه في الخارج.

- إن تواجد المشروعات الاستثمارية الأجنبية في البلدان النامية يؤدي إلى تحقيق وفرة اقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية عالية الجودة، وبأسعار أقل نسبياً، الأمر الذي يزيد من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، كما قد يؤدي توفر هذه السلع الجيدة الصنع إلى ارتفاع أذواق المستهلكين وتطوير أنماطهم الاستهلاكية.

- إن استفاد الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية -ومهما قدمت لها الدولة من حوافز ضريبية- سوف يؤدي إلى زيادة إيرادات حكومة الدولة نتيجة ما سوف تستقطعه من ضرائب على السلع المنتجة، وأرباح الاستثمارات الوطنية التي كان للمستثمر الأجنبي الفضل في قيامها وتشجيعها، الأمر الذي يمكن حكومة الدولة النامية من تنفيذ جزء أكبر من مشروعات التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر من زاوية الدول المضيفة

بالرغم من الأدوار الإيجابية التي تلعبها الاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصاً فيما يتعلق بالقضاء على المديونية وخلق مناصب عمل إلا أنها لا تخلو من المخاطر المصاحبة لها على الدول النامية المضيفة.

- ضياع بعض الموارد المالية على البلدان النامية

تلجأ البلدان النامية المضيفة للاستثمارات الأجنبية في غالب الأحيان إلى منح هذه الاستثمارات العديد من المزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية للمستثمرين

الأجانب، ويقابل هذه المزايا والتسهيلات والإعفاءات تكلفة تتمثل في ضياع موارد محتملة أو موارد حكومية كان من الممكن استغلالها في أغراض التنمية الاقتصادية.

وقد تضطر البلدان النامية في سبيل المساواة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني إلى منح المستثمرين الوطنيين مثل هذه المزايا والتسهيلات والإعفاءات متى تساوت الظروف والمزايا الناتجة من كلا النوعين من الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية، مما يعني التضحية بالمزيد من الإيرادات الحكومية المحتملة.

لذلك فإنه يتعين على الدولة قبل منح المشروعات الاستثمارية هذه المزايا والإعفاءات الضريبية أن تفحص الآثار التي يمكن أن تترتب على وجود هذه المشروعات، فهذه الأخيرة يمكن أن تكون ذات أثر إيجابي على المستوى الإقتصادي، ولكن الأثر يكون سلبيا على المستوى الإجمالي خصوصا اعتبارات ضياع بعض الموارد المالية على الدولة¹.

- التأثيرات السلبية المتوقعة على ميزان المدفوعات

من جملة الآثار المباشرة للاستثمارات الأجنبية هو التأثير الواضح على ميزان المدفوعات للبلد المضيف والتي في مجملها تظهر على أنها إيجابية، وذلك عبر الزيادة المتوقعة من تلك الاستثمارات في النقد الأجنبي "حساب العمليات الرأسمالية" التي يمكن للبلد المضيف من خلالها مضاعفة أسواقه والتصدير، وبالتالي زيادة كمية الصادرات، إلا أن ذلك الأثر قد يعود بنتائج سلبية على ميزان المدفوعات في المدى المتوسط أو الطويل لعدة أسباب هي²:

¹- وسام مجدي عطية، مرجع سبق ذكره، ص.ص 88-89.

²- عمار محمد خضير الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص.ص 135-136.

- تفاقم عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في ما يخص السلع الوسيطة والخدمات.
- تزايد الضغوط على ميزان المدفوعات للبلد المستضيف، من خلال السياسة المتبعة نتيجة ما تتبعه من سياسة تعسير وتضييق الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة، وبالذات في حالة التكامل الرأسي مع تبعياتها وفروعها.
- من ممارسة الشركات الاستثمارية الأجنبية السلبية أو السيئة، أنها تعمل على الحد من فروعها في البلد المستضيف، حيث تقوم بحظر الفروع المنافسة للشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما لا يعطي الحق لتلك الفروع بالتصدير، إلا لأسواق معينة ووفق ما يسمى "الشروط التقليدية".

- القضاء على الصناعة في الدول النامية

الإستثمارات الأجنبية تجعل الدول النامية تتخصص في إنتاج المواد الخام والمواد الأولية لتصديرها إلى الدول الصناعية، وهذا التخصص في إنتاج المواد الأولية يؤدي إلى عدم إمكان نشوء صناعة حديثة في الدول النامية، كما أن الدول المصدرة لرأس المال تتمتع بكافة الفوائد المتحققة من إنتاج المواد الخام والأولية، لما يترتب عليه من تخفيض ثمن تلك المواد من جهة، وحصول تلك الدول على كل ما تحتاج إليه منها من جهة أخرى، في الوقت الذي تقوم فيه الدول المتقدمة باحتكار السلع المصنوعة والتحكم في أثمانها، الأمر الذي يصبح معه التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية المنتجة للمواد الأولية¹.

¹ - عمر هاشم محمد صدقة، "ضمانات الإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2008، ص 25.

- الاستثمارات الأجنبية وزيادة الاستهلاك

إن قيام مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية سوف يؤدي إلى تحقيق وفرة اقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية وهذا ما يؤدي إلى جانب نقل أنماط الاستهلاك السائدة في المجتمعات المتقدمة، إلى زيادة الاستهلاك في البلدان النامية المستضيفة للاستثمارات الأجنبية.

فالشركات الاستثمارية الأجنبية غالباً ما تنتج سلعا عالية الجودة، وإقبال المواطنين على مثل هذه المنتجات من الممكن أن يولد لديهم أنماط استهلاكية ترفية تبعد مدخراتهم والمدخرات القومية بصفة عامة، والواجب في المراحل المبكرة للتنمية أن يكف الأفراد على طلبهم على ذلك النوع من الاستهلاك حرصاً على توفير الموارد الوطنية للمجالات الإنتاجية¹.

إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية يؤدي إلى جلب أنماط من الاستهلاك لا تتواءم وخصائص البلدان النامية ومتطلبات التنمية فيها، ويرجع ذلك إلى ما تقوم به الشركات الاستثمارية الأجنبية من ممارسات وأنشطة تسويقية من شأنها ترويج أفكار جديدة وأنماط جديدة للاستهلاك، وزيادة رغبة أفراد المجتمع وبخاصة القادرين منهم على التغيير وإنتاج سلع استهلاكية بدلا من الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك².

ولا شك أن ارتفاع معدلات أو الميل الحدي للاستهلاك تؤدي إلى انخفاض المكون الرأسمالي أو انخفاض الميل الحدي للادخار، مما يترتب عليه بالتالي التأثير على تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان النامية، فضلا عن استمرار

¹- نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 489.

²- وسام مجدي عطية، مرجع سبق ذكره، ص 89.

اعتماد هذه البلدان على دول أخرى في تمويل برامج التنمية الشاملة في الكثير من المجالات، والنتيجة الطبيعية المتوقعة لكل هذه الآثار هي انخفاض الكفاءة الاقتصادية للبلدان النامية.

كما يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي سوء تخصيص الموارد وسوء توزيع الدخل، فطبيعة السلع والخدمات التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي سلع وخدمات من نوع خاص يحقق الربح السريع لأنه يتناسب مع حاجات وأذواق الفئة ذات الدخل المرتفع من المستهلكين، كذلك فإن انتشار هذا النوع من الإنتاج يشوه الأنماط الاستهلاكية لعدد جديد من المواطنين حيث يظهر أثر المحاكاة أو التقليد في زيادة الاستهلاك وتقليل الادخار¹.

- عبئ خدمة القروض

بغض النظر عن الأثر الذي من الممكن أن تسهم به القروض في تعزيز المدخرات الوطنية، وتزويد البلدان النامية بالصرف الأجنبي اللازم للوفاء باحتياجات عملية التنمية الاقتصادية فيها، إلا أن هذا الأثر البسيط متوقف على مدى قدرة الدول النامية على حسن إدارة واستخدام مبلغ القرض في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، فالآثار السلبية للقروض تفوق الآثار الإيجابية وهذا راجع لعدة أسباب²:

- سوء إدارة الدين الخارجي من قبل الدول النامية، حيث تقوم هذه الدول بالاقتراض دون أن يكون لديها تنسيق كامل، مما يؤدي إلى التورط في قروض تفوق الاحتياجات الخاصة بالدولة.

¹ - المرجع السابق، ص.ص 89-90.

² - عمر هاشم محمد صدقة، مرجع سبق ذكره، ص.ص 27-28.

- زيادة المشاكل الناتجة عن ثقل الديون على بلدان العالم الثالث، فقد أصبحت هذه البلدان عاجزة ليس عن الوفاء بهذه الديون فحسب بل بلغ بها العجز عن تسديد خدمة هذه الديون (الفوائد+الأقساط).
- يتم منح الجزء الأكبر من هذه القروض في ظل ظروف محكومة باعتبارات سياسية وتتوقف على الإرادة الاختيارية للدول المقرضة، وأحيانا ترتبط بشروط تحد من نطاق استخدامها كأن يكون القرض (مقيدا) بشراء سلع وآلات ومستلزمات أخرى من الدول المقرضة وبشروط أقل عدالة من شروط القروض الدولية الأخرى (غير المقيدة)، أو ترتبط بشروط تحد من نطاق استخدامها، أو يتم توجيهها لتمويل مشروعات معينة بالذات، مما يجعل أولويات خطط التنمية لا تتحدد داخليا على ضوء الاحتياجات الحقيقية لخطط التنمية، وإنما تتحدد بمعرفة الدولة المقرضة لرأس المال، مما يكون له انعكاس سلبي على خطة التنمية في الدول المقترضة.

- ارتفاع معدلات التضخم

تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إحداث موجات تضخمية تجتاح اقتصاديات الدول النامية، فعندما تأتي تلك الاستثمارات لإنشاء مشروعات معينة فإن تنفيذ هذه المشروعات عادة ما يتطلب جزءا من الإنفاق الاستثماري عليها عن طريق التمويل المحلي، كالعامل على توفير البنية الأساسية مثل الطرق المهددة، ووسائل النقل، والمواصلات، وخطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية.. الخ. وسوف يترتب على تنفيذ تلك المشروعات زيادة واضحة في القوة الشرائية في داخل البلدان النامية في المراحل الأولى من تنفيذها، وبالتالي زيادة القدرة على الإنفاق، وزيادة حدة الضغط التضخمي وميل الأسعار نحو الارتفاع.

كما تزداد حدة الضغط التضخمي إذا كان الإنفاق الاستثماري موجهًا إلى إنشاء مشروعات لا تنتج إنتاجًا مباشرًا وإنما إنتاجًا غير مباشرًا، أي المشروعات التي تساهم في تسهيل العمليات الإنتاجية ورفع مستوى الإنتاج في المشروعات المنتجة للسلع والخدمات¹.

إذا كان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلدان النامية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم بهذه البلدان، فإنه يجب التنبيه إلى أن ارتفاع معدلات التضخم من شأنه أن يخلق صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية غير مرغوب فيها، تعرقل عملية التنمية الاقتصادية، وتتمثل هذه الصعوبات فيما يلي²:

- إن التضخم يحد من الإدخار الاختياري نظراً لأن أصحاب الدخل لن يميلوا إلى الاحتفاظ بالنقود إذا كانت قوتها الشرائية في تدهور مستمر.
- إن التضخم يشجع الاستثمار في المجالات غير الضرورية ذات الربح السريع، حيث يؤدي إلى توجيه رؤوس الأموال الوطنية إلى فروع النشاط الاقتصادي الأقل إنتاجية والتي لا تفيد التنمية الاقتصادية في أولى مراحلها، حيث تنتج رؤوس الأموال الخاصة في فترات التضخم إلى إنتاج السلع والخدمات التي ترتفع أسعارها باستمرار.
- التضخم يفاقم من عجز ميزان المدفوعات، لأنه يعوق الصادرات ويشجع على زيادة الواردات.

¹- وسام مجدي عطية، مرجع سبق ذكره، ص 90.

²- نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص.ص 498-499.

- إن التضخم يؤدي إلى إضعاف ثقة الأفراد في عملتهم الوطنية، ويترتب على ذلك أن تفقد النقود أحد وظائفها الهامة باعتبارها أداة لاختزان القيم ونتيجة لذلك يزداد ميل الأفراد للاستهلاك وينقص بالتالي ميلهم للادخار.
- إن التضخم يؤدي إلى استحالة حساب التكاليف الحقيقية المستقبلية للمشروعات المخططة ويترتب على ذلك حدوث ارتباك في تنفيذ برامج التنمية، بل وتعطيل تنفيذها بسبب ما يترتب على التضخم من ارتفاع النفقات الفعلية على النفقات المقدرة أو المخططة.

إن التضخم يعرقل التنمية ويضع العقبات أمام التخطيط الاقتصادي لذلك فإنه يتعين على الدول النامية أن تعمل على مكافحته، وذلك عن طريق امتصاص القوى الشرائية الزائدة في المجتمع، ويتم ذلك عن طريق زيادة الضرائب على الدخل المرتفعة والقضاء على أوجه الاستهلاك الترفي، وفرض الرقابة الشديدة على الأسعار عن طريق منع المضاربة وإحكام السيطرة على عمليات السوق السوداء¹.

- أثره على السوق المحلي والاستثمارات المحلية

قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمته في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على المزيد من الاستثمارات المحلية وبذلك يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول.

تؤكد العديد من الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية المضيفة لا يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار المحلي أو تناقصه وإنما له أثر تكاملي، وقد ترجع عدم المزاحمة إلى أن الدول النامية تركز على تشجيع هذا النوع من الاستثمار وتهمل تشجيع أصحاب رؤوس الأموال الوطنية على استثمارها محليا.

¹ - المرجع السابق، ص 500.

إلا أن المزاومة تحدث بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي، أو بسبب المنافسة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي، والتي تتجه إلى الاستثمارات الأجنبية ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على المنافسة الأجنبية¹.

- سيطرتها على اقتصاديات البلدان النامية

إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تملك من القدرات المالية والتنظيمية، وكذا السياسية، ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية وإخضاعها لشروطها بما يتفق ومصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، وهذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.

تعمل الشركات المتعددة الجنسيات وفق إستراتيجية عالمية تخدم الدول الرأسمالية الكبرى، وتستهدف تحقيق مصالحها بما يحول دون إحداث التغييرات الهيكلية المنشودة في البلدان النامية، وعلى ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية تعد أداة للاستعمار الهيكلي الذي يعتبر تطوراً لصور الاستعمار والاستغلال التي اعتادت عليه الدول الكبرى المصدرة للاستثمار الأجنبي مع البلدان النامية².

يستتبع السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية تحقق التبعية الاقتصادية، ذلك أن أغلب المشروعات التي يقوم بها المستثمر الأجنبي في البلدان النامية سواء في مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة، تعد جزءاً لا يتجزأ من الهيكل الاقتصادي للنظام

¹- غريب بولرباح، مرجع سبق ذكره، ص 14.

²- نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 505.

الرأسمالي العالمي الذي تحركه أولويات الدول المتقدمة، الأمر الذي يعني أن هذه المشروعات قد تتحرك من أجل تنفيذ إستراتيجية قد تختلف في أغلب الأحيان عن استراتيجيات البلدان النامية التي تستثمر فيها¹.

- تأثيرها على السياسة الداخلية ومفهوم السيادة والاستقلال

إن وجود الاستثمارات الأجنبية وشركاتها قد ينعكس سلباً بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها، فمن النتائج المتوقعة نذكر:

- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدولة المضيفة على دولة أجنبية.
- ظهور حالة التبعية الاقتصادية أو اعتماد البلد على غيره من الدول الأم للشركات الأجنبية.
- قد تمارس الاستثمارات الأجنبية من خلال شركاتها المتعددة الجنسية كثيراً من الضغوط على الأحزاب السياسية في البلد المضيف.
- يبرز خليط من الذين ترتبط مصالحهم بمصالح تلك الاستثمارات، حيث تضم نخبة من المنتفعين ومجموعة من التجار، والموردين، والمقاولين، والوكلاء السماسرة. إذ أن هذه المجموعة تشكل ورقة ضغط للدفاع عن مصالحها والتمسك بها حتى لو كان على حساب المصلحة الوطنية².

كما تهتم الاستثمارات الأجنبية بممارسة أساليب غير مشروعة، أو أساليب تحيد عن طريق الحق والتعاملات القانونية لإشباع مصالحهما، ولإفساد الحياة السياسية داخل البلد المضيف، عبر تقديم الرشاوي، لشراء الذمم السياسية أو السيطرة على صانعي القرار، وحثهم على قبول شروط تخدم مصالحهم، وغض الطرف عن

¹- المرجع السابق، ص 506.

²- عمار محمد خضير الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 138.

مخالفاتهم القانونية، أو شراء سلع أقل جودة وتلاعبات أخرى تضر بالمصلحة العليا للوطن¹.

- الآثار السلبية المنعكسة على البيئة وتلوثها

تعتبر الاستثمارات الأجنبية أحد أهم الأسباب التي تلوث البيئة من خلال المشاريع الصناعية وما تخلفه من مخلفات ضارة بالبيئة تصل إلى حد عدم السيطرة عليها، مثل الصناعات الإستراتيجية النفطية، الصناعات البتروكيمياوية، مصانع الاسمنت، والأسمدة، مما يسبب في إعادة صرف مبالغ طائلة للحد من تقاوم هذه المخاطر².

على هذا فإنه يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية، وما تصطحبه معها من تكنولوجيا متقدمة، مزيد من التلوث البيئي، ويؤدي هذا التلوث إلى مزيد من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، حيث تنقل الاستثمارات الأجنبية أنشطتها الملوثة للبيئة إلى البلدان النامية، نظرا للقيود المفروضة عليها في بلادها، ومن ثم تقوم بالتأثير السلبي على البيئة، في ظل غياب الرقابة الفعالة على أنشطتها في البلدان النامية، وتعد ظواهر تلوث الهواء والماء وظهور الأمراض الناجمة من الصناعات الملوثة للبيئة من أكثر الأمثلة التي تبيّن الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة³.

لذا لا بد من تصنيف الاستثمارات الأجنبية ضمن معايير دولية وأساسية توضع ضمن بنود العقد الدولي أو الاتفاقية الدولية، إذ أن كافة الدول الرأسمالية تضع نصب عينها التكيف اللازم لحماية البيئة، والحفاظ عليها لمستوى يفوق اهتمام المكاسب

¹ - المرجع السابق، ص 138.

² - عمار محمد خضير الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 143.

³ - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 502.

الربحية التي تحصل عليها من خلال استثماراتها على العكس من البلدان النامية الجاذبة للاستثمار الأجنبي¹.

ثالثاً: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول (القائمة به) المصدرة له

إن المخاطر التي تحيط بالمستثمر الأجنبي في البلد المضيف لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنها أن تجعل المستثمر يتراجع عن قرار الاستثمار في البلد المعني أو يستبدله ببلد آخر يتوفر على مناخ أكثر جاذبية، لذا فالمستثمر الأجنبي لا بد له أن يتعرف على المخاطر المحدقة به في البلد المضيف ومن جملة هذه المخاطر نذكر.

3-1 المخاطر القانونية

وتتجم هذه المخاطر عندما تغيب الشفافية في الأطر التنظيمية والمحاسبية والجبائية، فضلاً على غياب الإنصاف في المعاملات التنظيمية داخليا وخارجيا، وتتمثل هذه المخاطر في²:

- الازدواج القانوني

إن الشركات متعددة الجنسيات تنشط في بيئة مزدوجة فهي خاضعة قانونيا للدولة المضيفة ومرتبطة من حيث المصالح النهائية بالسياسات المنتهجة من طرف الدولة الأم، وقد تنشأ مشكلة تعارض مصالح الشركات التابعة مع مصالح الشركات في الدولة الأم أو مشكلة تتصل بالاختصاص والولاية القانونية على المشروعات التابعة لشركات تتوطن مراكزها الرئيسية في بلاد أخرى.

¹- عمار محمد خضير الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 143.

²- بن عاشور رتيبة، مرجع سبق ذكره، ص.ص 167-168.

- الرقابة على النشاط الاستثماري

إن النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر غير كافية من الناحية العملية، لتضمن للمستثمر الأجنبي في عدد من الدول النامية الحرية الاقتصادية في نشاطاته نظراً لتدخل بعض الدول التي تبدي رغبة عالية ومستمرة للسيطرة على النشاطات الأجنبية على أراضيها.

- تغييرات السياسات والقرارات الاقتصادية

إن النشاط الاستثماري للشركات الأجنبية تتهدد بفعل التغيير أو التعديل المفاجئ أو المستمر للقوانين التجارية والنقدية.

2-3 المخاطر الاقتصادية

- خطر التضخم

تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية وهذا مالا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل.

- خطر تغيرات سعر الصرف

التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف يجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد المضيف وبعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر يكون ناتج صرفها أقل، وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجه المستثمر الأجنبي، مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلاً في هذه الدولة¹.

¹- عبد الكريم كاكبي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

3-3 المخاطر السياسية يتولد عن عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، ومن أهم مخوفات المستثمر الأجنبي

عند مباشرته الاستثمار في الدول المضيفة هي:

- **نزع الملكية** وهو الإجراء الذي تتخذه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة لنزع ملكية أموال عقارية مملوكة لأشخاص خاصة، تحقيقاً لدواعي الصالح العام بموجب قرار إداري يصدر عن الجهة المختصة.

- **المصادرة** وهو إجراء تتخذه السلطة العامة في الدولة وتستولي بمقتضاه على ملكية كل أو بعض الأموال أو الحقوق المالية المملوكة لأحد الأشخاص وذلك دون أداء أي مقابل. وهو حق لأي بلد يستعمله متى دعت الضرورة لذلك¹.

وتنقسم المصادرة بحسب الجهة التي تقوم بها إلى قسمين: المصادرة القضائية التي تتمعن طريق السلطة القضائية كعقوبة تبعية لجرائم جنائية معينة، والمصادرة الإدارية التي تتم عن طريق أجهزة السلطة التنفيذية وذلك عقب ثورات اجتماعية أو حروب أو تغيرات سياسية، وفي كلتا الحالتين لا تتم المصادرة إلا وفقاً لنص قانوني صريح.

- **الاستيلاء** هو إجراء مؤقت تقوم به السلطة التنفيذية للحصول على حق الانتفاع ببعض الأموال الخاصة لأهداف تتعلق بالمصلحة العامة مقابل تعويض يتم تقديمه في وقت لاحق².

- **التأميم** يقصد به الإجراء الذي تقوم به الدولة لنقل ملكية مشروع أو مجموعة من المشروعات الخاصة من ملكية الأفراد أو الشركات إلى ملكية الأمة ممثلة في الدولة بقصد تحقيق صالح الجماعة، وتشير بعض الدراسات إلى أن

¹- المرجع السابق، ص 104.

²- محمد علي عوض الحرازي، "الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات: دراسة مقارنة"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2007، ص 122.

التأميم قد طال الكثير من الاستثمارات الأجنبية على نطاق واسع منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي، حيث سجل عقد الستينات ما يقارب (455) حالة تأميم في دول العالم الثالث، كما شهد عقد السبعينات (940) حالة تأميم مشابهة.

رغم أن التأميم يخضع لإجراءات معينة في تشريعات الكثير من الدول بهدف إضفاء المشروعية عليه في ظروف معينة، إلا أنها تترتب عليه آثار سلبية متعددة على إقتصاد الدولة المضيئة، حيث يمثل اللجوء إليه هلعاً مزعجاً للمستثمرين المحليين والأجانب، مما قد يؤدي إلى عدم استقرارهم في الدولة وفرارهم منها طلباً لملجأ آمن يستثمرون فيه، وهو الأمر الذي يلقي بظلاله على الإقتصاد الوطني وينعكس على مجمل الجوانب والقطاعات المختلفة في الدولة¹.

- **فرض الحراسة** هو إجراء وقائي يتم بموجبه رفع يد المستثمر عن إدارة أمواله وتعيين حارس قضائي لإدارتها بدلاً عنه حتى تزول الأسباب التي فرضت الحراسة من أجلها، ولا يتم هذا الإجراء إلا بموجب حكم قضائي وعن طريق السلطة القضائية.

- **تجميد الأموال** يقصد به تقييد تداولها ومنع مالكها من ممارسة سلطته في استغلالها أو التصرف بها أثناء هذا الإجراء الذي يتم عادة عن طريق السلطة القضائية².

¹ - المرجع السابق، ص 121.

² - المرجع نفسه، ص.ص 122-123.

خلاصة الفصل

تعد الاستثمارات قنوات أساسية لتشكيل علاقات اقتصادية دولية، لما تحمله من مزايا على الدول المضيفة وكذا المستضافة، وهو يعد من أبرز مصادر التمويل الخارجي وينظر إليه على أنه من الوسائل الأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية، لذا فقد أصبحت الدول تتهافت على جذب الاستثمارات بتهيئة البيئة القانونية والاقتصادية وكذا السياسية الملائمة لكسب ثقة المستثمرين.

لقد أصبحت الدول النامية تسعى لخدمة أهدافها الاقتصادية بتوجهها نحو فتح المجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي في ذلك عمدت إلى توفير المزيد من التحفيزات والضمانات والإعفاءات الضريبية، وصياغتها للعديد من القوانين والتشريعات لحماية الاستثمارات.

حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام العديد من الاقتصاديين فقد ظهرت العديد من النظريات الكلاسيكية والحديثة التي حاولت شرحه وتفسيره، كما عمد الاقتصاديون إلى تحديد أشكاله وإبراز انعكاساته الإيجابية على عدة جوانب تتعلق بمعدل التكوين الرأسمالي وخلق فرص العمل، وكذا تحسين ميزان المدفوعات، ونقل التكنولوجيا نهيك عن تحقيق التنمية الاقتصادية، إلى أن لهذه الاستثمارات آثار سلبية ترتبط بضياع الموارد المالية، وزيادة الاستهلاك وكذا ارتفاع معدلات التضخم، إضافة إلى سيطرة الاستثمارات الأجنبية على اقتصاديات البلدان النامية وتلويثها للبيئة.

الفصل الثالث:

الإطار القانوني للتحفيزات

الجبائية في ظل قوانين

الاستثمار

الفصل الثالث: الإطار القانوني للتحفيزات الجبائية في ظل قوانين الاستثمار

انتهجت الجزائر العديد من الإجراءات في إطار سياستها لتشجيع وتطوير الاستثمار الأجنبي في البلاد، وهذا ما تجسد من خلال القوانين والتشريعات المتعاقبة ذات الصلة بمجال الاستثمار التي وضعها المشرع الجزائري والتي تعكس الآليات المعتمدة لتحفيز الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة.

حدد المشرع الجزائري من خلال القوانين الموضوعية جملة من الضوابط تحدد طرق منح الامتيازات للمستثمرين، وكذا الالتزامات المترتبة على المستفيدين من الامتيازات، ناهيك عن الضمانات الممنوحة للمستفيد من هذه الامتيازات والتي تعد في مجملها آليات جبائية أو غير جبائية تحفز المستثمرين على الاستثمار.

تطرقنا في هذا الفصل إلى القوانين التي وضعها المشرع الجزائري المرتبطة بمجال الاستثمار والتي أجمالناها في:

المبحث الأول: قوانين الاستثمار لسنتي 1963 - 1966

المبحث الثاني : قانون الاستثمار لسنتي 1982-1986

المبحث الثالث: قانون الاستثمار لسنتي 1991 - 1993

المبحث الرابع: الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار لسنتي 2001 - 2006

المبحث الخامس: الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنتي 2008-2009 وكذا

قانون الاستثمار لسنة 2016

المبحث السادس: المرسومين التنفيذيين لسنتي 2017 و 2019 المتعلقين بالاستثمار

المبحث الأول: قوانين الاستثمار لسنتي 1963 - 1966

المطلب الأول: قانون الاستثمار لسنة 1963

في ظل القانون رقم 277/63 المؤرخ في 26/07/1963 المتعلق بالاستثمار ما لوحظ عن أفكار السلطة العمومية بشأن معاملة الاستثمار الأجنبي أنها تختلف من نظام حكم إلى آخر حسب قناعات كل سلطة، حيث تبنت السلطة عادة حكم الرئيس بن بلة فكرة التوفيق بين نشوة السيادة والحاجة إلى التنمية، ولم تدم هذه الفكرة طويلا إذ سرعان ما تخلت عنها سلطة الانقلاب بعد استلامها لمقاليد الحكم في سنة 1965، لمصلحة فكرة جديدة تتجه نحو إخضاع الاستثمار الأجنبي لمنطق السيادة الوطنية¹.

من بين أهم ما جاء في هذا القانون: " أن الدولة تتدخل بواسطة الاستثمارات العمومية بإنشائها لمؤسسات وطنية أو مؤسسات ذات اقتصاد مختلط بمشاركة الرأسمال الأجنبي والوطني من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات ذات النشاط الذي يمثل أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني". وقد حمل هذا القانون معه رغبة الحكومة الجزائرية آنذاك في بقاء عمل الشركات المتعددة الجنسية كما كانت عليه، لكي تحافظ على نفس وتيرة حركة النشاط الاقتصادي في البلاد قبل الاستقلال، فالجزائر كانت مضطرة للبحث عن سبل تمويل سريعة، وخبرات وكفاءات تسييرية وتكنولوجيا إنتاج حديثة، وهذه المعطيات أخذتها بعين الاعتبار في التشريع لقوانين الاستثمار².

¹ - عجة الجيلالي، "الكامل في القانون الجزائري للاستثمار الأنشطة العادية وقطاع المحروقات"، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص.ص 164-165.

² - عبد الكريم كاكبي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 206-207.

- الاعتراف النسبي بحرية الاستثمار الأجنبي في ظل القانون رقم 277/63 المتعلق بالاستثمار

اعترف المشرع الجزائري بحرية الاستثمار للأجانب شريطة عدم إخلالهم بالنظام العام وبقواعد التأسيس المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات الداخلية، ويستفيد من هذه الحرية حسب الفقرة الأخيرة من ذات النص الاستثمارات المنجزة بعد 1962/07/01.

تركز المشرع على مبدأ حرية الاستثمار يشكل قرينة على تبني السلطة القائمة للمفهوم الليبرالي للاستثمار الأجنبي بحيث يهيمن هذا المبدأ على معظم مواد قانون الاستثمار وهذا ما يظهر من خلال¹:

- إجحاح المشرع على استعمال مصطلح "الحرية" والذي أورده لأكثر من ستة مرات في نص تشريعي لا تتعدى مواده 37 مادة ومن دون حساب المواد القانونية الأخرى التي تتبنى بشكل غير مباشر، أو بصفة ضمنية مبدأ حرية الاستثمار.

- كرس هذا القانون قاعدة المساواة فيما بين المستثمرين خاصة فيما يتعلق بالأعباء الضريبية، وأحاط مبدأ الحرية بعدة ضمانات حسب ما ذهبت إليه المادة السادسة وما تلاها من قانون الاستثمار.

بالنظر إلى أحكام القانون رقم 277/63 يصبح مفهوم الاستثمار الأجنبي عبارة عن تحويل حر لرؤوس أموال أجنبية بغرض تمويل استثمارات منتجة بالجزائر، على أساس الحرية في الاستثمار، والمساواة في المعاملة والحماية ضد المخاطر

¹- عجة الجبالي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 168-169.

غير التجارية". أما نص المادة الثالثة من ذات القانون فقد اعتبرت المستثمر الأجنبي كل شخص طبيعي أو معنوي من جنسية أجنبية¹.

لقد جاء هذا القانون ليجسد مجموعة من الامتيازات لصالح المستثمر الأجنبي والتي تتلخص فيما يلي:

- ضمان استقرار النظام الضريبي لمدة 15 سنة، بالنسبة للشركات المتعاقدة التي لا يقل استثمارها عن خمسة ملايين دج.
- تخفيضات جبائية على المواد المستوردة من الخارج، شريطة أن يكون اتفاق مسبق بين المستثمر والدولة².

كما احتوى هذا القانون أيضا على مجموعة من الامتيازات والحوافز قدمت للمستثمرين بغية تحفيزهم على الاستثمار والاستقرار في الجزائر والتي تتجلى في:

- يستفيد المستثمرون من الحرية الكاملة في ممارسة النشاط الاستثماري سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين.
- حرية التنقل والإقامة بالنسبة للمستثمرين الأجانب.
- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب³.

لم يشهد الاستثمار الأجنبي خلال فترة سريان القانون 277/63 أي تقدم بحيث تم اعتماد مؤسستين فقط، بموجب المقررتين المؤرختين في 02 و 1965/12/29، وهو ما يدل على فشل هذا القانون في جذب المستثمرين الأجانب، وهذا ما تم إرجاعه إلى سببين رئيسيين هما:

¹ - المرجع السابق، ص: 169.

² - عبد الكريم كافي، مرجع سبق ذكره، ص 207.

³ - المرجع نفسه، ص 207.

- عدم ثقة الأجانب في النظام السياسي القائم آنذاك، والذي زواج بين حركة التأميم التي مست بعض المصالح الأجنبية وقانون الاستثمار الذي سعى إلى جذب الرأسمال الأجنبي.
- نقص الموارد المحلية، مع اقتران ذلك بضيق السوق الوطنية، والتي لا تتجاوز طاقتها آنذاك حدود عشرة ملايين مستهلك، وهذا ما جعل السلطة العمومية تعترف بفشل هذا القانون ما جعلها تسارع لإلغائه بعد انقلاب 1965/06/19¹.

المطلب الثاني: قانون الاستثمار لسنة 1966

جاء قانون رقم 66-284 المؤرخ في 15/09/1966 ليحدد الإطار الذي يحدد بموجبه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وهو يستهدف سد الثغرات التي تشوب القانون رقم 63/277 المؤرخ في 26 يوليو 1963، بالتعريف عن المبادئ التي يقوم عليها تدخل هذا الرأسمال وبتحديد الضمانات والمنافع الممنوحة للرأس المال الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا².

إضافة إلى ذلك تم التركيز على ضرورة تبسيط إجراءات الترخيص فنص خصوصا على تكليف الإدارة العمالية بالدور الاقتصادي الراجع لها وعلى التخفيض من الإجراءات الإدارية بجعلها مقتصرة على الجوهر والضروري منها لتيسير العمل بها.

¹ - عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 181-182.

² - الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 80، الصادر بتاريخ 15/09/1966، القانون رقم 66-284، ص 1202.

وقد ارتكز هذا القانون على جملة من المبادئ تتمثل فيما يلي:

- تمكين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين أو الأجانب من تحقيق الاستثمارات في القطاعين الصناعي والسياحي، على اعتبار أن الهدف المطلوب قبل كل شيء هو مضاعفة الطاقات الإنتاجية للأمة إلى أقصى حد.
- في الفروع التي تعتبر حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني فقد احتفظت للدولة بحق المبادرة لتحقيق مشاريع الاستثمارات فيها مع إمكانية مشاركة رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي عند الضرورة.
- يمكن للدولة أن تتشارك مع شركات الاقتصاد المختلط في مساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني. ويمكن أيضا طرح المناقصات والمزايدات لاحداث المؤسسات في جميع القطاعات برساميل خاصة يمكن أن تتطلبها الاحتياجات الأولية للتنمية الاقتصادية وذلك ضمن شروط معينة.
- الأمر المتضمن قانون الاستثمارات قد أشار إلى نشر مرسوم تحدد بموجبه كيفية تدخل رأس المال الخاص في قطاعات التجارة الداخلية والمصالح وكذلك كيفية جعل المؤسسات التابعة لنشاط هذه القطاعات من قبل أشخاص معنويين تحت الرقابة الجزائرية¹.

يستند إحلال نظام الرقابة محل نظام حرية الاستثمار إلى ضرورات إخضاع الاستثمار الأجنبي لمنطق السيادة، ويحسم بذلك ترددات السلطة السابقة بشأن مسألة من لها الأولوية السيادة أم التنمية، بحيث تصبح هذه الأخيرة مجرد عنصر تابع للسيادة بعد إن كانت في السابق عنصر مساو لها، كما أن هذا التغيير يعبر من جهة أخرى عن رغبة السلطة في التحمل الانفرادي لعبء التنمية، مع ميل واضح نحو تقليص التواجد الأجنبي في بعض القطاعات

¹ - المرجع السابق، ص 1202.

المصنفة بأنها غير حيوية وهكذا يفقد الاستثمار الأجنبي استقلالته تجاه السلطة العمومية، وتحل محلها تبعية مزدوجة، تبعية قانونية في شكل اعتماد مسبق وأخرى اقتصادية في شكل هيمنة على رأسمال الاستثمار المشترك¹.

جاء هذا القانون بجملة من الامتيازات والضمانات للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب من بينها:

- تقديم تسهيلات للحصول على قروض مصرفية من الصندوق الوطني للتنمية.
- الإعفاء الكلي أو الجزئي من حقوق التسجيل المتعلقة بالملكية العقارية، بالإضافة إلى الإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات على الأكثر².

لقد جاء هذا القانون لتحديد دور رأس المال الأجنبي في إطار التنمية الاقتصادية ولقد عرف نجاحا نسبيا مقارنة مع قانون 1963 فلقد قدرت الاستثمارات الخاصة خلال الفترة 1967-1974 بحوالي 880 مليون دينار جزائري وساهمت في خلق 2730 منصب عمل في حوالي 800 مشروع³.

¹ - عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 183.

² - عبد الكريم كافي، مرجع سبق ذكره، ص 209.

³ - أحمد فوزي الحصري، "الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2017، ص: 174.

المبحث الثاني : قانون الاستثمار لسنتي 1982-1986**المطلب الأول: قانون الاستثمار لسنة 1982**

رغم التعديلات والتحفيّزات التي جاء بها قانون 66-284، إلا أن انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر بقيت تراوح مكانها، وهذا راجع للنمط الذي كانت الدولة تسيّر به القطاع الاقتصادي في البلاد، إلا أن السلطات العمومية بادرت بإعادة النظر في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني، وطرق تسييره، وذلك بالانتقال من مرحلة النظام المركزي إلى النظام اللامركزي في التسيير، والتفتح أكثر على رأس المال الأجنبي والمحلي الراغب في الاستثمار، لذا جاء القانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني¹.

من جملة الأهداف المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة وفق هذا القانون مايلي²:

- المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية وفي إنشاء مناصب للعمل وتعبئة الادخار وتلبية حاجيات المواطنين من المواد والخدمات.
- تحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي من خلال المساهمة في أنشطة التحويل الصناعي.
- المشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة، والوصول بالتنمية إلى المناطق المحرومة أو المعزولة واستعمال اليد العاملة والموارد المحلية.

¹ - عبد الكريم كاي، مرجع سبق ذكره، ص 209.

² - قانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية، السنة التاسعة عشر، العدد 34، الصادر بتاريخ 1982/08/24، ص: 1693.

وفقا لهذا القانون تم منح المزيد من الامتيازات الجبائية للمستثمرين، فالاستثمارات الخاصة المعتمدة تحظى بالامتيازات الجبائية التالية:

فيما يخص الاستثمارات المنجزة في المناطق المحرومة:

أ- الإعفاء التام من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية خلال مدة لا يمكن أن تتجاوز خمس (5) سنوات اعتبارا من سنة الشروع في الاستغلال.

ب- الإعفاء التام من الضريبة العقارية لمدة لا يمكن أن تتجاوز عشر (10) سنوات اعتبارا من أول جانفي من السنة الموالية لانتهاء البناءات والبناءات الإضافية المعدة للنشاط المعتمد.

ت- التخليص من الرسم الوحيد الاجمالي عند الإنتاج فيما يخص شراء التجهيزات المعدة للنشاط المعتمد قصد صناعة منتجات خاضعة للرسم.

ث- الاعفاء من حق التحويل بالمقابل المنصوص عليه في المادة 258 من قانون التسجيل فيما يخص المشتريات العقارية المعدة للنشاط المعتمد.

ج- الإعفاء التام من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والإعفاء من الدفع الجزافي لمدة لا يمكن أن تتجاوز (05) سنوات اعتبارا من سنة الشروع في استغلال النشاط المعتمد¹.

¹ - المرجع السابق، ص 1696.

فيما يخص الاستثمارات المنتجة للمواد:

أ- الإعفاء التام من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة لا يمكن أن تتجاوز خمس (5) سنوات اعتباراً من سنة الشروع في استغلال النشاط المعتمد.

ب- التخلص من الرسم الوحيد الإجمالي عند الإنتاج فيما يخص شراء التجهيزات المعدة للنشاط المعتمد قصد صناعة منتجات خاضعة للرسم.

ت- الإعفاء التام من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والإعفاء من الدفع الجزافي لمدة لا يمكن أن تتجاوز ثلاث (3) سنوات اعتباراً من سنة الشروع في استغلال النشاط المعتمد.

فيما يخص الاستثمارات الأخرى

أ- الإعفاء الجزئي أو المتناقص من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة لا يمكن أن تتجاوز (5) سنوات اعتباراً من سنة الشروع في الاستغلال إلى حد 20 % من الأموال الخاصة المستثمرة في النشاط المعتمد.

ب- الإعفاء التام من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والإعفاء من الدفع الجزافي لمدة لا يمكن أن تتجاوز ثلاث (3) سنوات اعتباراً من سنة الشروع في استغلال النشاط المعتمد.

ت- الإعفاء الجزئي من الرسم العقاري لمدة لا يمكن أن تتجاوز عشر (10) سنوات، اعتباراً من أول جانفي من السنة الموالية لسنة انتهاء البناءات أو البناءات الإضافية المعدة للنشاط المعتمد، غير أن الاستفادة من الامتيازات السالفة الذكر لا تعفي المؤسسات من وجوب إيداع التصريحات الجبائية¹.

¹ - المرجع السابق، ص 1696.

المطلب الثاني: قانون الاستثمار لسنة 1986

حدثت في مرحلة التسعينات تعديلات مكثفة من أجل إنعاش الاقتصاد بسبب تدني عائدات البترول في 1986 وارتفاع خدمة الدين الخارجي والعجز الداخلي وفي نفس السنة أصدرت الجزائر قانونا يسمح بحرية الاستثمار¹. والذي ركز على تأسيس الشركة المختلطة وسيرها وكذا أعمال التفتيش والبحث عن المحروقات ونقلها بالأنابيب.

أ- القانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 المعدل والمتمم للقانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها. أدرج إنشاء الشركات المختلطة في الاقتصاد في إطار المخطط الوطني للتنمية وأخضعها لأهداف المردودية الاقتصادية والمالية وهذا وفقا للمادة 03 مكرر².

وقد نصت المادة 05 المعدلة للمادة 08 من القانون رقم 82-13 المؤرخ في 22 أوت 1982 على ضمان للطرف الأجنبي أو الأطراف الأجنبية في الشركة المختلطة الاقتصاد حق المشاركة في أجهزة التسيير واتخاذ القرار طبقا لأحكام القانون التجاري والقانون الأساسي الخاص بالشركة، لا سيما في المجالين التاليين:

- الزيادة والنقصان في رأس المال.
- تخصيص النتائج.

¹- أحمد فوزي الحصري، مرجع سبق ذكره، ص: 174.

²- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 35، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986، القانون رقم 86-13، ص: 1477.

كما يضمن له زيادة على ذلك وطبقا للتنظيم المعمول به حق التحويل المتعلق بما يأتي:

- حصة الأرباح التي لم يجدد استثمارها.
- الحصة القابلة للتحويل من أجور المستخدمين الأجانب في الشركة المختلطة الاقتصاد.
- الحصة القابلة للتحويل من اشتراكات الضمان الاجتماعي للمستخدمين الأجانب في الشركات المختلطة الاقتصاد.
- المصاريف الناجمة عن التدخلات المنتظمة القصيرة المدة التي يقوم بها مستخدمون الطرف الأجنبي.
- العائد الناتج عن عمليات التنازل عن الأسهم في حالة بيع الشركة أو حلها.
- التعويضات في حالة التأميم.
- التعويضات التي يمنحها حكم قضائي أو تحكيمي يصدر لفائدة الطرف الأجنبي أو الأطراف الأجنبية في علاقته أو علاقتها التعاقدية بالشركة المختلطة الاقتصاد¹.

كما ركزت المادة 12 على الامتيازات الجبائية التي تستفيد منها الشركات المختلطة الاقتصاد بمجرد تأسيسها والتي جاءت على النحو التالي:

- الإعفاء من دفع حق التحويل بالمقابل عن كل المشتريات العقارية الضرورية لعملها.
- الإعفاء من الضريبة العقارية مدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ شراء الملك المعني.

¹ - المرجع السابق، ص. ص 1477-1478.

- الإعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية مدة السنوات الثلاث المالية الأولى، وتخفيض قدره 50 % في السنة المالية الرابعة و 25 % في السنة الخامسة المالية من الحاصل الجبائي.
- غير أن فترة الإعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بخصوص مؤسسات إنتاج السلع تبدأ من تاريخ تحقيق رقم أعمالها الأول.
- تخفيض ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية التي يجدد استثمارها إلى نسبة 20 % وعلاوة على ذلك تعفى الفوائد الناتجة عن الحسابات الجارية والحسابات المجمدة التي تفتح في محاسبة الشركة المختلطة للاقتصاد من الضريبة على دخل الديون والإيداعات والضمانات.
- غير أن استفادة الامتيازات الجبائية السالفة الذكر لا يعفي الشركة المختلطة للاقتصاد من وجوب إيداع التصريحات الجبائية¹.

إلا أن هذا القانون مثل سابقه وجد صعوبات كبيرة أثناء تطبيقه من أبرزها²:

- صعوبة محاربة ظاهرة اكتناز الأموال خارج المنظومة المصرفية.
 - صعوبة تحويل فوائد استثمارات رؤوس أموال الشريك الأجنبي
 - صعوبة محاربة هروب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية نحو الخارج بفعل بيروقراطية المصارف الوطنية.
- ب- القانون 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات ونقلها بالأنابيب حيث نص في مادته الرابعة على أنه يمكن للأشخاص المعنويين الأجانب، في إطار الأحكام الخاصة المتعلقة

¹ - المرجع السابق، ص 1478.

² - عبد الكريم كافي، مرجع سبق ذكره، ص 211.

بالاشتراك في مجال المحروقات المنصوص عليها في هذا القانون، أن يمارسوا أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة واستغلالها¹.

كما أكدت المادة 20 من ذات القانون على أنه لا يمكن لأي شخص معنوي أجنبي يرغب في ممارسة أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة واستغلالها، أن يقوم بذلك إلا بالاشتراك مع مؤسسة وطنية حسب الشروط والأشكال المنصوص عليها².

أما المواد 57 و58 فقد حددت الإعفاءات الجبائية التي تستفيد منها المؤسسة الوطنية والشريك الأجنبي فيما يخص أعمالها في التنقيب عن حقول المحروقات والبحث عنها والتي تتعلق بـ:

- الرسم على النشاط المهني.
- جميع الضرائب الغير المذكورة التي تفرض على نتائج الاستغلال وتؤسس لفائدة الدولة والجماعات العمومية ولأي شخص معنوي خاضع للقانون العمومي.
- أية ضريبة تفرض بمناسبة توزيعها للمداخيل الناجمة عن هذه الأعمال.
- كما أعفت الرسم الوحيد الإجمالي عند الإنتاج، الأعمال التي تتضمن معدات التجهيز، والمواد والمنتجات التي تخصص مباشرة لأعمال التنقيب عن حقول المحروقات والبحث عنها واستغلالها، التي تقوم بها مؤسسات التنقيب عن حقول المحروقات والبحث عنها واستغلالها بنفسها أو لحسابها.

¹ - الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 35، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986، القانون رقم 86-14، ص 1484.

² - المرجع نفسه، ص 1486.

- وأيضا الرسم الوحيد الاجمالي على تأدية الخدمات، أعمال تأدية الخدمات، بما في ذلك الدراسات وعمليات تأجير الأشياء التي تقوم بها المؤسسات المحددة في القانون.
- إضافة إلى الحقوق والرسوم والأتاوى الجمركية، عمليات استيراد معدات التجهيز والمواد والمنتجات التي من شأنها أن تخصص وتستهمل في أعمال التنقيب عن حقول المحروقات والبحث عنها، واستغلالها بنفسها أو لحسابها¹.

المبحث الثالث: قانون الاستثمار لسنتي 1991 - 1993

المطلب الأول: قانون الاستثمار لسنة 1991

إن سلسلة التعديلات التي أدخلت على قوانين الاستثمار ابتداء من سنة 1963، لم تكن في مستوى تطلعات متطلبات التنمية المحلية، رغم التحفيزات التي جاءت بها هذه القوانين المتسلسلة، وهو ما دل على بقاء تخوف المستثمرين الأجانب من البيئة الاستثمارية في الجزائر-إذا استثنينا قطاع المحروقات- كلها عوامل أجبرت السلطات العمومية الجزائرية على البحث عن آليات جديدة من شأنها تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والرفع من الطاقة الإنتاجية له².

القانون رقم 91-21 المؤرخ في 04/12/1991 المعدل والمتمم للقانون رقم 86-14 المؤرخ في 9 اوت 1986، المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب.

¹ - المرجع السابق، ص: 1487.

² - عبد الكريم كاكبي، مرجع سبق ذكره، ص 212.

لقد نصت المادة 06 المعدلة والمتممة للمادة 21 من القانون المؤرخ في 19 أوت 1986 على أنه يبرم مقدما عقد بين المؤسسة الوطنية والشخص المعنوي الأجنبي أو الأشخاص المعنوية الأجنبية، يحدد الشروط التي يخضع لها الاشتراك لاسيما فيما يخص الاستثمارات وبرامج العمل وكذا انتفاع الشريك الأجنبي. وتتم الموافقة على العقد المشار إليه أعلاه بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء¹.

كما حدد هذا القانون أشكال الانتفاع الأجنبي في مادته السابعة والتي تتجلى فيما يلي:

- حصول الشريك الأجنبي في الميدان على جزء من إنتاج الحقل يطابق نسبة مساهمته في الإشتراك.
- حصول الشريك الأجنبي على حصة من إنتاج الحقل تعويضا لمصاريفه وخدماته المحددة في عقد الإشتراك.
- دفع حق للشريك الأجنبي تعويضا لمصاريفه وخدماته يكون عينا أو نقدا حسب الكيفيات المتفق عليها في عقد الإشتراك.
- غير انه لا يستفيد الشريك الأجنبي من أي انتفاع إلا في حالة اكتشاف حقل قابل للاستغلال².

لقد حددت المادة 11 التحفيزات الجديدة الممنوحة للمستثمرين الأجانب وقد جاء نصها على النحو التالي "باستثناء الإنتاج الحالي عند صدور هذا القانون يمكن أن تمنح تخفيضات وفي نسب الأتاوة والضريبة على النتائج، وذلك بحسب أهمية الجهد المبذول في البحث أو الاستغلال أو نوع الإنتاج والتقنيات المستعملة في

¹ - الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 63، الصادر بتاريخ 7 ديسمبر 1991، القانون رقم 21-91، ص 2393.

² - المرجع السابق، ص 2393.

الاستخراج المدعم، وكذا لتشجيع الاستكشاف في المناطق التي تتطوي على صعوبات غير عادية. وفي جميع الأحوال لا يمكن أن تكون النسب المطبقة أقل من:

- 10 % بالنسبة للأتاة.

- 42 % بالنسبة للضريبة على النتيجة¹.

المطلب الثاني: قانون الاستثمار لسنة 1993

تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز التشجيعية والإعفاءات الضريبية وقد منح مزايا عديدة للمستثمرين الأجانب والمحليين بهدف تحرير الاقتصاد الوطني بإرساء قواعد اقتصاد السوق وفتح الباب على مسرعيه لرأس المال الخاص الأجنبي والوطني فالهدف المعلن عنه تجلى في التنمية أما الهدف الخفي فتمثل في البحث عن حل للخروج من المديونية الخارجية. ولقد قامت الجزائر بعدة اتفاقيات ومعاهدات متعلقة بالاستثمار كاتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين بلدان اتحاد المغرب العربي واتفاق الولايات المتحدة الأمريكية في 1990 والاتحاد البلجيكي الوكسمبورغي في 91 وعدة اتفاقيات لتدعيم التعاون الاقتصادي وتحفيز عمليات تحويل الأموال والتكنولوجيا في صالح التنمية².

صدر القانون رقم 12/93 بتاريخ 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار والمكمل للقانون الصادر في 1991 وقد جاءت في مادته الأولى على أن هذا المرسوم التشريعي يحدد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة وعلى الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو

¹ - المرجع السابق، ص 2394.

² - أحمد فوزي الحصري، مرجع سبق ذكره، ص 175.

الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي.

ونصت المادة 03 على أن الاستثمارات تنجز بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المتعلقين بالأنشطة المقننة. وتكون هذه الاستثمارات قبل انجازها موضوع تصريح لدى وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها¹.

كما حدد هذا القانون في مواده من 17 إلى 19 التحفيزات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين والتي تعد كتدابير تشجيعية والتي تتعلق بـ:

تستفيد الاستثمارات من الامتيازات التالية برسم انجاز الاستثمار طوال فترة لا يمكن أن تتجاوز ثلاث سنوات أو إذا صدر قرار عن الوكالة يحدد أجل انجاز أطول، ابتداء من تاريخ تبليغ الوكالة:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر بخمسة على الألف (5%) تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء أكانت مستوردة أو محصلا عليها من

¹- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 64، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1993، القانون رقم 93-12، ص 04.

- السوق المحلية إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.
- تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 3 % في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- كما يمكن أن يستفيد الاستثمار بناء على قرار الوكالة من الامتيازات التالية ابتداء من تاريخ الشروع في استغلاله:**
- الإعفاء طيلة فترة أداها سنتان (2) وأقصاها خمس (5) سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري.
- تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات.
- الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـ 7% برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال، طيلة فترة الإعفاء، مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات، وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال الضمان الاجتماعي.
- تستفيد المشتريات من السوق المحلية للسلع المودعة لدى الجمارك والموجهة لتموين المنتجات المعدة للتصدير، إعفاء من الحقوق والرسوم¹.

¹ - المرجع السابق، ص 6.

المبحث الرابع: الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار لسنتي 2001-2006**المطلب الأول: الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001****الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار**

إن من أبرز ما ميز هذا الأمر هو إنشاء المجلس الوطني للاستثمار وهو بمثابة جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار كما تم منح العديد من الامتيازات الجبائية للمستثمرين.

لقد عرف الاستثمار وفقا لهذا الأمر في مادته الثانية على أنه اقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة، وكذا المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية، واستعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية¹.

وفقا لهذا الأمر تستفيد الاستثمارات من العديد من التحفيزات:

النظام العام للتحفيزات يقوم على:

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

¹ - الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001، الأمر رقم

- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقننات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

النظام الاستثنائي للتحفيزات

وهو يتعلق بالتحفيزات الممنوحة للاستثمارات التي تتجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة¹.

لقد حدد هذا الأمر المهام الموكلة للمجلس الوطني للاستثمار الذي يعتبر مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتمثل مهامه في:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء².

¹ - المرجع السابق، ص ص 5-6.

² - المرجع نفسه، ص ص 7-8.

المطلب الثاني: الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2006

الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

عدل هذا الأمر العديد من المواد التي جاءت في الأمر السابق، كما نص في مادتها التاسعة على أنه زيادة على الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام تستفيد الاستثمارات المحددة وفقا لهذا الأمر من بعنوان انجازها من:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات التي تمت في إطار الاستثمار المعني¹.

أما بعنوان الاستغلال ولمدة 03 سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط فإنها تستفيد من:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

¹ - الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 47، الصادر بتاريخ 19 جويلية 2006، الأمر رقم 08/06، ص 18.

أما بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق المراد ترقيتها، فتمنح حوافز ضريبية نفسها لمدة 10 سنوات ابتداء من البداية الفعلية للنشاط¹.

كما تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا متعددة:

1- في مرحلة الإنجاز لمدة أقصاها 05 سنوات

- إعفاء الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية، للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار.
 - إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
 - إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.
- 2- في مرحلة الاستغلال ولمدة أقصاها 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
 - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني².

¹ - المرجع السابق، ص 18.

² - المرجع نفسه، ص 19.

المبحث الخامس: الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنتي 2008-2009

المطلب الأول: الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008

الأمر رقم 02-08 المؤرخ في 24 جويلية 2008 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2008.

جاء هذا الأمر ليمنح العديد من التحفيزات الجبائية للقطاع الفلاحي والتي تعلقت بـ:

- تعفى من الرسم على القيمة المضافة الأسمدة الفوسفاتية والفوسفوبوتاسية والأسمدة المركبة وكذا المواد المتعلقة بنمو النباتات الواردة في التعريفات الجمركية الفرعية وهذا وفقا للمادة 29 من هذا الأمر.
- كما تعفى ابتداء من تاريخ صدور هذا الأمر إلى غاية 31 ديسمبر 2009 من الرسم على القيمة المضافة المواد التي تدخل في صناعة أغذية المواشي المحددة في هذا الأمر. (المادة 30)
- تعفى مبالغ الإيجارات المسددة في إطار عقود القرض الإيجاري المتعلقة بالمعدات الفلاحية المنتجة في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة ابتداء من تاريخ صدور هذا الأمر إلى غاية 31 ديسمبر (المادة 31).
- تعفى من الحقوق والرسوم المواد الكيماوية والعضوية المستوردة من قبل صانعي الأدوية ذات الاستعمال البيطري (المادة 32)¹.

¹- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 42، الصادر بتاريخ 27 جويلية 2008، الأمر رقم 02/08، ص ص 11-12.

المطلب الثاني: الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009

الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

وفقا للمادة 31 من هذا الأمر تعفى من الرسم على القيمة المضافة ابتداء من تاريخ صدور هذا الأمر إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2018، مبالغ الإيجارات المسددة في إطار عقود القرض الإيجاري والمتعلقة بما يأتي:

- المعدات الفلاحية المنتجة في الجزائر.
- المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر والضرورية لإنجاز غرف التبريد وصوامع الحبوب المخصصة للمحافظة على المنتوجات الفلاحية.
- المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر الضرورية للسقي توفيراً للمياه المستعملة بصورة حصرية في المجال الفلاحي.
- التجهيزات المنتجة في الجزائر والمستعملة في إنجاز الملبات الصغيرة والموجهة إلى تحويل الحليب الطازج.
- المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر والضرورية لزراعة الزيتون وإنتاج وتخزين زيت الزيتون.
- المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر والضرورية لتجديد أدوات الإنتاج والاستثمار في الصناعة التحويلية¹.

¹ - - الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 44، الصادر بتاريخ 26 جويلية 2009، الأمر رقم 01/09 ، ص ص 08-09.

المطلب الثالث : القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار

لقد عرف هذا القانون الاستثمار في مادته الثانية على أنه اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/ أو إعادة التأهيل، وكذا المساهمات في رأسمال الشركة.

وقد حدد العديد من المزايا المرتبطة بالاستثمارات والتي تترتب بـ:

- المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة.
- المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز.
- المزايا الاستثنائية لقائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني¹.

أ- المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة

بعنوان مرحلة الإنجاز

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

¹- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 46، الصادر بتاريخ 03 أوت 2016، القانون رقم 09/16، ص ص 18-19.

- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

بعنوان مرحلة الاستغلال

- بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعدد المصالح الجبائية بطلب من المستثمر لمدة ثلاث (3) سنوات من تستفيد من المزايا الآتية:
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
 - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
 - تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة¹.

¹ - المرجع السابق، ص 20.

وفقا لهذا القانون تم منح امتيازات أخرى خاصة للاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم، التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة وهذا وفق ما جاء في المادة 13.

- بعنوان مرحلة الإنجاز

إضافة إلى المزايا الممنوحة للإستثمارات القابلة للاستفادة في مرحلة الانجاز فإنه أيضا:

- تتكلف الدولة كليا أو جزئيا، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية:
- بالدينار الرمزي للمتر المربع (م²) خلال فترة عشر سنوات (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.
- بالدينار الرمزي للمتر المربع (م²) لفترة خمس عشر (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية في ولايات الجنوب الكبير.

بعنوان مرحلة الاستغلال

الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، وكذا الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في مرحلة الاستغلال والمحددة في محضر المعاينة التي تعدده المصالح الجبائية بناء على طلب المستثمر¹.

ب- **المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل** ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمار من ثلاث (03) سنوات إلى خمس (05) سنوات عندما تنشئ أكثر من مائة منصب شغل دائم خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر².

ت- **المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني** بموجب المادة 17 تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة.

من جملة المزايا الممنوحة نجد:

- تمديد مدة مزايا الاستغلال (المتعلقة بالاستثمارات القابلة للاستفادة) لفترة يمكن أن تصل إلى عشر سنوات.
- منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الإنجاز.

¹- المرجع السابق، ص 20.

²- المرجع نفسه، ص 21.

- يؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم، بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم ولمدة لا تتجاوز 5 سنوات.
- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة
- يمكن أن تكون مزايا الإنجاز المقررة في هذه المادة، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار محل تحويل للمتعاقد مع المستثمر المستفيد، والمكلفين بانجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير، حسب الكيفيات والشروط المحددة عن طريق التنظيم¹.

كما وضحت المادة 21 من هذا القانون أن الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب يتلقون معاملة منصفة وعادلة، فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم.

وفقا لهذا القانون تم تحديد دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تعد مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تكلف بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية بما يأتي:

- تسجيل الاستثمارات.
- ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج.
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع.

¹- المرجع السابق، ص 21.

- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.
 - الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال.
 - تأهيل المشاريع وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.
 - المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار، طبقاً للتشريع المعمول به.
- كما تنشأ لدى الوكالة أربعة مراكز تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها، وكذا لإنجاز المشاريع والتي تتجلى في مركز تسيير المزايا، مركز استيفاء الإجراءات، مركز الدعم لإنشاء المؤسسات، وكذا مركز الترقية الإقليمية¹.
- كما جاء المرسوم التنفيذي رقم 17-100 المؤرخ في 5 مارس 2017 ليعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها والتي حددها في مادته الثالثة (03) فيما يأتي:
- جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين.
 - مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع بما فيها ما بعد الإنجاز.
 - تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الإنجاز وتحليلها.

¹ - المرجع السابق، ص ص 22-23.

- تسهيل بالتعاون مع الإدارات المعنية الترتيبات للمستثمرين وتبسيط إجراءات وشكليات إنشاء المؤسسات وشروط استغلالها وإنجاز المشاريع وتساهم أيضا في تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه.
- ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني في الخارج¹.

المبحث السادس المرسومين التنفيذيين لسنتي 2017 و 2019 المتعلقين بالاستثمار

المطلب الأول: مرسوم تنفيذي لسنة 2017 يحدد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات

جاء في مادته الأولى تطبيقا لأحكام المواد 5 و6 و9 و14 و18 و25 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1427 الموافق 3 أوت سنة 2016 ، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات².

عرف في مادته الثانية السلع والخدمات التي تدخل في إطار إنجاز الاستثمار، لحاجات تطبيق هذا المرسوم والتي تتجلى فيما يلي:

¹- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 16، الصادر بتاريخ 08 مارس 2017، المرسوم رقم 100-17 ، ص 03.

²- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 16، الصادر بتاريخ 05 مارس 2017، المرسوم التنفيذي رقم 17-101 ، ص 07.

- أ- كل الممتلكات المنقولة أو العقارية، المادية أو غير المادية، المكتناة أو المستحدثة، الموجهة للاستعمال المستديم بنفس الشكل بغرض التكوين أو التطوير أو إعادة التأهيل للنشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات التجارية.
- ب- كل خدمة مرتبطة باقتناء أو إنشاء السلع الموجهة للنشاطات المذكورة في الفقرة أعلاه¹.

عرف في فصله الثالث في قسمه الأول أنواع الاستثمارات

المادة 11 يقصد باستثمار الإنشاء ما يأتي:

- أ- الاستثمار من أجل تكوين، أو إنشاء بحث للرأسمال التقني باقتناء أصول جديدة بغرض إنشاء نشاط لم يكن موجودا.
- ب- الاستثمار المنجز من أجل إنشاء نشاط جديد قابل للاستفادة من المزايا من طرف مؤسسة موجودة، شريطة أن يكون النشاط أو النشاطات الممارسة، لحد الآن من طرف هذه المؤسسة مستثناة من المزايا.

المادة 12 لا يمكن اعتباره إنشاء، حتى وإن كان مرفقا باستثمار تكميلي، ما يأتي:

- أ- تغيير الشكل القانوني للمؤسسة المستغلة لاستثمار موجود.
- ب- استئناف نشاط موجود تحت تسمية أخرى،
- ت- تكوين نشاطات انطلاقا من سلع تم استعمالها مسبقا في نشاط موجود.

¹ - المرجع السابق، ص 07.

المادة 13 يقصد باستثمار التوسع، التوسع الكمي عن طريق رقع قدرات الإنتاج و/أو التوسع النوعي عن طريق توسيع تشكيلة الإنتاج لتشمل سلعا أو خدمات جديدة عن طريق اقتناء وسائل إنتاج جديدة تضاف إلى تلك الموجودة.

يتحول استثمار الإنشاء إلى استثمار توسع، عندما يشكل محل تنازل أو تحويل لفائدة شخص طبيعي أو شخص معنوي يماس نشاطا قابلا للاستفادة من المزايا، أو يحوز شهادة تسجيل استثمار إنشاء دخل حيز الاستغلال.

يحتفظ استثمار الإنشاء بطابعه عندما يشكل محل تنازل أو تحويل لفائدة شخص طبيعي أو شخص معنوي يحوز شهادة تسجيل استثمار إنشاء قيد الإنجاز.

المادة 14 يتمثل استثمار إعادة التأهيل في عمليات اقتناء سلع وخدمات موجهة لمطابقة العتاد والتجهيزات الموجودة من أجل معالجة التأخر التكنولوجي أو بسبب التلف لقدمها والتي تؤثر عليها أو من أجل الرفع في الإنتاجية¹.

جاء في القسم الثاني كيفيات تطبيق المزايا

المادة 15 لا يمكن استثمارات التوسع وإعادة التأهيل المذكورة في المادتين 13 و 14 أعلاه، الاستفادة من المزايا المنشأة بموجب القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 أوت سنة 2016، إلا بشرط أن يساوي مبلغها أو يفوق

أ- 25 % من مجموع الاستثمارات الإجمالية الواردة في الميزانية الأخيرة عندما تكون هذه الاستثمارات أقل أو تساوي 100.000.000 دج.

¹ - المرجع السابق، ص 09.

ب- 15 % من مجموع الاستثمارات الإجمالية الواردة في الميزانية الأخيرة عندما تفوق هذه الاستثمارات 100.000.000 دج، وتكون أقل أو تساوي 1.000.000.000 دج، دون أن يكون مبلغها أقل من 25.000.000 دج.

ت- 10 % من مجموع الاستثمارات الإجمالية الواردة في الميزانية الأخيرة عندما تفوق هذه الاستثمارات 1.000.000.000 دج دون أن يكون مبلغها أقل من 150.000.000 دج.

المادة 16 تحدد الأسقف الدنيا من أجل الاستفادة من ضمان التحويل المحسوبة على شرائح على أساس حصة التمويل الواقعة على عاتق المساهم الأجنبي في التكلفة الإجمالية للاستثمار كالاتي:

أ- 30 % عندما يكون مبلغ الاستثمار أقل من 100.000.000 دج أو يساويه.

ب- 15 % عندما يكون مبلغ الاستثمار أكبر من 100.000.000 دج وأقل أو يساوي 1.000.000.000 دج.

ت- 10 % عندما يفوق مبلغ الاستثمار 1.000.000.000 دج

تكون حصة التمويل في التكلفة الإجمالية للاستثمار الواقعة على عاتق المساهم الأجنبي حسب الحصة التي يحوزها هذا الأخير في رأسمال الشركة.

لا يعرقل عدم توفر مبالغ الأسقف الدنيا المحددة أعلاه، الاستفادة من المزايا. غير أنه يحرم الاستثمار من حق ضمان التحويل المنصوص عليه في المادة 25 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 أوت سنة 2016.

وفقا لهذا القانون جاء في مادته 19 أنه عندما يتضمن استثمار ما واقع في منطقة تابعة للمناطق المذكورة في المادة 13 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق ل 3 أوت 2016 وحدات أو منشآت، فإن تلك المتركة خارج المواقع التابعة لهذه المناطق لا يمكنها الاستفادة، عندما تكون معنية بالاستثمار، إلا من المزايا المشتركة وعند الإقتضاء، من المزايا الإضافية غير تلك الموجهة للمواقع التابعة لهذه المناطق.

عند انتهاء فترة الإعفاء بعنوان هذه المزايا، يمكن الوحدات والمنشآت الواقعة في المناطق المذكورة في المادة 13 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق لـ 03 أوت 2016 ، أن تستمر وحدها في الاستفادة، بالنسبة لما تبقى من فترة الإعفاء الممنوحة لها مما يأتي:

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات حسب نسبة الاستثمارات التي تم إنجازها فيها.
- الإتاوة بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، حسب منطقة الموقع، و 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بعد هذه المدة¹.

¹ - المرجع السابق، ص ص 10-11.

المطلب الثاني: المرسوم التنفيذي لسنة 2019 المتعلق بمعاينة الشروع في مرحلة الاستغلال للاستثمارات

المرسوم التنفيذي رقم 19-149 مؤرخ في 23 شعبان عام 1440 الموافق لـ 29 أفريل سنة 2019 يتعلق بمعاينة الشروع في مرحلة الاستغلال للاستثمارات.

عرفت معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال في المادة الثانية على أنها إجراء ملزم للمستثمر يتجسد في شكل محضر يثبت أن المستثمر قد أوفى بالتزامه في مجال اقتناء السلع والخدمات على الأقل بمستوى يسمح بممارسة النشاط موضوع الاستثمار المسجل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار طبقا لشهادة التسجيل، وبأنه دخل الاستغلال¹.

- شروط وكيفيات إعداد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال

جاء في مادته الثالثة (03) أنه تعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال في شكل محضر، بعد الزيارة الميدانية من طرف الأشخاص المؤهلين التابعين لمركز تسيير المزاي للشباك الوحيد اللامركزي التابع له الاستثمار.

يعد محضر معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال ويسلم في أجل لا يتجاوز ثلاثين يوما، ابتداء من تاريخ إيداع الطلب من طرف المستثمر.

يقدم طلب معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال من طرف المستثمر لدى مركز تسيير المزاي التابع له المقر الاجتماعي. ويبلغ محضر معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال إلى المستثمر وإلى الشباك الوحيد اللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI** المختص إقليميا.

¹ - الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 31، الصادر بتاريخ 29 أفريل 2019، المرسوم التنفيذي رقم 19-149، ص 05.

في حالة ما إذا كان وجود النشاط تابعا لمركز تسيير مزايا غير ذلك الواقع فيه المقر الاجتماعي، يتم إعداد محضر معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال من طرف مركز تسيير المزايا الذي يتبع له مكان وجود النشاط.

يتم إرسال محضر معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال، في أجل ثمانية أيام إلى مركز تسيير المزايا الواقع بالمقر الجبائي وهذا وفق ما جاء في المادة 04 .

فيما يتعلق بالوثائق المطلوب إرفاقها مع طلب إعداد محضر معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال فقد حددته المادة 05 كما يلي:

- كشف اقتناء السلع والخدمات يبين تواريخ وأرقام الفواتير وكذا التصاريح الجمركية في حالة الاستيراد، ومراجع شهادات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لتلك المقتناة محليا.
- قائمة الأجهزة والخدمات المقتناة يؤشر عليها المستثمر، وتفرق بوضوح بين السلع والخدمات المقتناة باحتساب كل الرسوم الواردة في قائمة السلع والخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية، وبين تلك غير الواردة في هذه القائمة، عند الاقتضاء.
- موافقة المصالح التقنية المعنية على الاستثمارات المتعلقة بالأنشطة الخاضعة للتنظيم¹.

أثار معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال

حسب المادة 08 فإنه تمنح الاستفادة من مزايا الاستغلال حسب الحالات الآتية:

- بالنسبة لإنشاء نشاطات جديدة، يستفيد المستثمر من كافة المزايا.

¹ - المرجع السابق، ص ص 5-6.

- بالنسبة لتوسيع القدرة الإنتاجية (التوسع الكمي و/أو التوسع النوعي)، يستفيد المستثمر من مزايا الاستغلال وبتطبيق نسبة مئوية تحدد حسب نسبة الاستثمارات الجديدة مقارنة بمجموع الاستثمارات الإجمالية.
 - بالنسبة لإعادة التأهيل وكلما استجابت لأهداف الترشيح أو التحديث أو الرفع من الإنتاجية، يستفيد المستثمر من مزايا الاستغلال بتطبيق نسبة مئوية تحدد حسب نسبة الاستثمارات الجديدة مقارنة بمجموع الاستثمارات الإجمالية.
- ووفق ما جاء في المادة 09 عندما يشمل الاستثمار عدة وحدات أو مواقع معنية بالاستثمار، فإن تلك الموجود في المناطق المذكورة في المادة 13 من القانون رقم 09-16 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق لـ 03 أوت 2016، تستفيد من مزايا الاستغلال المطبقة على هذه المناطق.
- تستمر الوحدات أو المواقع المعنية بالاستثمار، عند انقضاء مدة الإعفاء، في الاستفادة لما تبقى من المدة من المزايا الممنوحة لها قانونا.
- يمكن تنفيذ الإجراءات المتعلقة بإعداد محضر معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال، سواء أثناء دخول المشروع في الاستغلال الجزئي أو أثناء الانتهاء الكلي له أو عند استنفاد، على أقصى تقدير جميع إمكانيات تمديد آجال الإنجاز.
- يخضع المستثمر الذي دخل مشروعة جزئيا في الاستغلال ويطلب صراحة تأجيل الاستفادة من مزايا الاستغلال للجباية وفق شروط القانون العام، على نشاطه الجزئي إلى غاية إعداد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال الكلي للاستثمار.
- يبدأ احتساب مدة مزايا الاستغلال من تاريخ إعداد محضر معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال.

في حالة ما إذا اختار المستثمر الاستفادة الفورية من مزايا الاستغلال، يتم تنفيذ هذه الأخيرة على أساس محضر معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال الجزئي ويبدأ سريانها ابتداء من تاريخ إعداده.

يعد إعداد محضر معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال الكلي اعترافاً بوفاء المستثمر بالتزاماته المكتتبه مقابل الاستفادة من المزايا الممنوحة، ويمنحه فرصة تسجيل استثمار جديد، بعنوان توسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة تأهيل الاستثمارات الموجودة ، والذي كان قد استفاد هو نفسه من المزايا¹.

¹ - المرجع السابق، ص 06.

خلاصة:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يتضح لنا أن القانون التشريعي للاستثمار في الجزائر عرف قفزة نوعية من خلال النصوص القانونية المنظمة له خاصة القانون 12/93 والقانون رقم 03/01 وكذا المرسومين التنفيذي لسنة 2019/2017 المتعلقين بتطوير الاستثمار، وعموما عملت الدولة على إرساء دعائم المناخ الملائم للاستثمار عن طريق خلق وتطوير الهيئات والأجهزة المكلفة بتشجيع الاستثمارات.

إن جملة التعديلات المتعاقبة التي مست القوانين المتعلقة بتطوير الاستثمار والتي حددت طرق منح الامتيازات للمستثمرين، وكذا الالتزامات والضمانات الممنوحة للمستفيد من هذه الامتيازات ساهمت في تفعيل الإجراءات المساهمة في المحافظة على جاذبية الجزائر في مجال الاستثمارات بحيث تم إعادة النظر في التحفيزات والتسهيلات الجبائية، التي من شأنها أن تحفز الشركات الأجنبية للاستثمار في الجزائر.

وبالرغم من كل هذه الإصلاحات لقوانين الاستثمار لاحظنا بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعاني من عدة عراقيل على الصعيد الأمني والسياسي، وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وكذا القانوني والإداري، فمن أبرز ما قد يعرقل هذه الاستثمارات عدم استقرار التشريعات الخاصة بها مما يجعل المستثمر الأجنبي يتردد في الإقدام على قرار الاستثمار بالجزائر.

الفصل الرابع:

واقع الاستثمار الأجنبي

المباشر بالجزائر في ظل

التحفيزات الممنوحة

الفصل الرابع : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحفيزات الممنوحة

عمدت الجزائر من خلال العديد من الإجراءات إلى تحفيز المستثمر الأجنبي لتوطين استثماراته في مختلف قطاعات النشاط المتاحة، وقد عملت على تطوير البيئة الاستثمارية بجعلها أكثر جاذبية.

لقد حاولت الدولة الجزائرية تطوير العديد من المجالات المحفزة للاستثمار والتي لها صلة وثيقة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات، وكل مجموعة تحتوي على مجموعة من المؤشرات الفرعية، انطلاق من هذه المؤشرات يتم الحكم على جاذبية الدولة المستقبلية للاستثمار، فالدولة الجزائرية كغيرها من الدول تحاول العمل على هذه المجموعات وعلى مؤشراتها الفرعية حتى تجذب الاستثمار من جهة وتتصدر قائمة ترتيب الدول العربية الجاذبة للاستثمار من جهة أخرى.

سوف نحاول من خلال هذا الفصل معالجة المحاور التالية:

- **المبحث الأول:** جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر
- **المبحث الثاني:** وضع الدول العربية والجزائر في المجموعات الثلاث
- **المبحث الثالث:** وضع الدول العربية والجزائر في المؤشرات الفرعية
- **المبحث الرابع:** وضع الجزائر في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار
- **المبحث الخامس:** الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من

سنة 2012 إلى 2017

المبحث الأول: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر

تعد الجاذبية من أبرز العوامل المستقطبة للاستثمارات الأجنبية ويتم قياس هذه الجاذبية بناء على مدى توفر مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالمجموعات الثلاثة التي سوف نعمل على إبرازها من خلال هذا المبحث.

أولاً: مفهوم الجاذبية الدولية ومجموعاتها الثلاثة

تعرف الجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات رؤوس أموال وخبرات المبدعين في مختلف الميادين، كما توضح الأدبيات الاقتصادية المتخصصة أن جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي ذات صلة وثيقة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات، تتألف كل مجموعة من عدد من المكونات الأساسية (المعبر عنها بالمؤشرات الفرعية) وكل مكون من عدد من المتغيرات الأساسية والفرعية التي تساهم في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيسي في مجال الاستثمار الأجنبي، أي الشركات المتعددة الجنسيات، عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة المحتملة للاستثمار¹.

تتمثل المجموعات الثلاثة فيما يلي:

¹ -مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012-2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص: 27.

1-1 مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة

تمثل الشروط المسبقة اللازم توافرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن في حال عدم توافرها قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب¹.

أ- مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي

- تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- معدل التضخم.
- تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال.
- عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة.
- نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ب- مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية

- معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ت- مؤشر البيئة المؤسسية

يتضمن عددا كبيرا من المؤشرات الفرعية من أهمها شفافية الإجراءات الاقتصادية الحكومية، شفافية السياسة الاقتصادية، فعالية النظام الضريبي، نظام إرساء العقود الحكومية فعالية الإدارة المحلية، درجة الأمان في التعامل والتعاقد مع

¹ - المرجع نفسه، ص.ص 27-28.

الحكومة والمجتمع، درجة أمان حقوق الملكية، درجة أمان التعاقدات بين الجهات الخاصة، فعالية قانون الإفلاس.

ث- مؤشر بيئة أداء الأعمال

- كفاءة الإجراءات الحكومية

- إجراءات تأسيس المشروع.
- الوقت اللازم لتأسيس المشروع.
- تكلفة تأسيس المشروع.
- الوقت اللازم لتسجيل ملكية العقار.
- الوقت اللازم لإنفاذ العقود.
- الوقت اللازم لاستخراج تراخيص البناء.
- الوقت اللازم لتوصيل الكهرباء.
- الوقت اللازم لتسوية حالات الإعسار.

- حرية عمل الأسواق

- الخصخصة في القطاع غير المالي منذ عام 2006.
- تنفيذ برنامج الخصخصة.
- حرية الأسعار.

- درجة أمان المعاملات والعقود في أسواق السلع والخدمات

- توافر المعلومات عن وضع الشركات.
- توافر معلومات بمعايير دولية عن نوعية السلع والخدمات.
- حماية الملكية الفكرية.
- فعالية إجراءات حماية الملكية الفكرية.
- سياسات تمليك الأراضي الحكومية.

• درجة تأمين حقوق تملك الأراضي.

- درجة المنافسة في الأسواق

• سهولة دخول الشركات الجديدة إلى الأسواق.

• درجة المنافسة في تسويق المنتجات الاستهلاكية.

• إجراءات تنظيم المنافسة في الأسواق.

• المعلومات المتاحة عن هيكل ملكية الشركات.

1-2 العوامل الكامنة

تتمثل بالأساس في المعايير المعتمدة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات عابرات الدول والقارات لاختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار وتتضمن بدورها 4 مكونات أساسية¹:

أ- مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه

• الطلب المحلي الحقيقي للفرد.

• تقلبات الطلب المحلي .

• متوسط دخل الفرد بمعيار القوة الشرائية.

• نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

• النفاذ إلى الأسواق العالمية.

• مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي :

✓ الانفتاح التجاري وحرية تحويل المدفوعات.

✓ حرية نفاذ رأس المال إلى المؤسسات المحلية.

✓ حرية تملك الأجانب للأراضي.

¹-المرجع السابق، ص: 29-30.

✓ انفتاح القطاع المالي على الخارج.

ب- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية

- نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي.
- نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية.
- متوسط سنوات الدراسة للبالغين.
- مؤشر التعليم في مؤشر التنمية البشرية.
- سنوات التعليم المتوقعة للأطفال .
- جودة نظام التعليم ومؤشر تغطية الحراك الاجتماعي:

✓ وجود نظام تعليمي مرن.

✓ قدرة غير المواطنين على النفاذ لأسواق العمل.

✓ جودة التعليم والرعاية الصحية الحكومية.

✓ الحراك الاجتماعي، والتوظيف والترقية.

ت- مؤشر عناصر التكلفة

- ظروف سوق العمل (التكاليف غير المباشرة):

✓ المرونة في سوق العمل الرسمي.

✓ صلابة عقود العمل.

✓ تكرار الإضرابات العمالية.

✓ العلاقات بين النقابات العمالية وأرباب العمل.

- الضرائب

✓ إجمالي سعر الضريبة نسبة من الأرباح التجارية.

✓ ضريبة العمل والمساهمات نسبة من الأرباح التجارية.

✓ عدد مرات دفع الضريبة خلال العام.

• تكلفة التصدير والاستيراد:

✓ تكلفة التصدير.

✓ تكلفة الاستيراد.

ث- مؤشر البنى التحتية ويشمل مايلي:

• النقل البري: كثافة الطرق، عدد ركاب السكك الحديدية.

• النقل الجوي: عدد ركاب النقل الجوي، كمية الشحن الجوي.

• الاتصالات الإلكترونية: عدد المشتركين في خدمة الإنترنت ذات

النطاق العريض، مستخدمو الإنترنت.

• الاتصالات الهاتفية: خطوط الهاتف، خطوط الهاتف النقال.

1-3 العوامل الخارجية الإيجابية

تمثل مختلف العوامل التي ترصد الاختلافات فيما بين الدول على صعيد عوامل التميز والتقدم التكنولوجي وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي ولا سيما على صعيد كثافة الاتفاقات الثنائية وكذلك الدور المهم الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية في تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية بأثر المحاكاة¹:

أ- مؤشر اقتصاديات التكتل

• نصيب الفرد من حجم عمليات الشركات متعددة الجنسيات المنتمة

للاتحاد الأوروبي داخل الدولة.

• عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمة للاتحاد الأوروبي داخل

الدولة.

¹ - المرجع السابق، ص: 30.

- عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية للولايات المتحدة داخل الدولة.
- رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة.

ب- مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

- مؤشر البيئة التكنولوجية التي تشمل:
 - ✓ بيئة الأعمال التكنولوجية.
 - ✓ الدعم الحكومي للبحث والتطوير.
 - ✓ كثافة علاقات التعاقد من الباطن.
- مؤشر طلبات براءة الاختراع.
- مؤشر معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع الدولية.
- مؤشر تطبيقات النماذج الصناعية.
- مؤشر تسجيلات النماذج الصناعية.
- مؤشر تسجيلات العلامات التجارية.
- مؤشر جودة الجامعات.
- مؤشر الحكومة الإلكترونية.

ثانياً: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر : مؤشر الأداء المحتمل

الجدول رقم 02 يوضح أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من

2013 إلى 2018

الترتيب	القيمة 2018	القيمة 2017	القيمة 2016	القيمة 2015	القيمة 2014	القيمة 2013	الدول
01	52.3	51.1	49.6	49.9	45.8	34.1	دول الخليج العربي
02	42.0	42.5	40.3	41.4	39.3	29.2	دول المشرق العربي
03	39.2	40.3	38.7	39.2	34.5	26.9	دول المغرب العربي
04	24.3	27.8	27.3	26.3	25.8	19.0	دول الدخل المنخفض
		/	40.2	40.4	36.7	28.0	المتوسط العربي
		/	45.6	45.8	42.8	33.9	المتوسط العالمي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير الاستثمار من 2013 إلى 2018

وضحت نتائج المؤشر العام للجاذبية في الدول العربية على مستوى المجموعات الجغرافية العربية أن دول الخليج (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان، البحرين) بشكل عام تصدرت الأداء بأفضل أداء عربي بقيمة **34.1** نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام **2013**، حيث حلت في المرتبة الأولى عربياً بأداء متوسط حول المتوسط العالمي البالغ **33.9** نقطة بنسبة **10 %**.

في سنة **2013** حلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة **29.2** نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام **2013**، بمستوى متوسط أيضا يقل عن المتوسط العالمي، ثم جاءت دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة **26.9** نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام **2013**، وبمستوى ضعيف يقل عن المتوسط العالمي بنسبة تتراوح بين **10** و **30** %، وأخيرا حلت دول الدخل المنخفض (سورية وموريتانيا واليمن والسودان) في المرتبة الرابعة عربيا بقيمة **19** نقطة من إجمالي **100** نقطة خلال العام **2013**، وبمستوى ضعيف جدا يقل عن المتوسط العالمي بنسبة تزيد عن **30** %¹.

في سنة **2014** فقد حلت دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة **34.5** نقطة، وبمستوى أداء ضعيف رغم تحسن أدائها بنسبة **1.9** %، في حين تصدرت دول الخليج (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان والبحرين) بشكل عام الأداء بقيمة **45.8** نقطة من إجمالي **100** نقطة خلال العام **2014**، وبمستوى أداء جيد، إلا أن أداءها على مستوى المؤشر العام تراجع بنسبة **2.9** % مقارنة بعام **2013**، كما حلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة **39.3** نقطة، وبمستوى متوسط، حيث تحسن أدائها بنسبة **0.5** %، وأخيرا حلت دول الأداء الضعيف جدا (العراق وسورية وموريتانيا واليمن والسودان) في المرتبة الرابعة

¹ - مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012-2013، مرجع سبق ذكره، ص:

عربيا بقيمة 25.8 نقطة، وبمستوى ضعيف جدا مع تراجع جاذبيتها للاستثمار بنسبة 3.4 % مقارنة بعام¹ 2013.

في سنة 2015 حلت دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 39.2 نقطة وبمستوى أداء نسبي منخفض، والتي تحسن أدائها وجاذبيتها بنسبة 1.38 % مقارنة بمؤشر 2013، في حين أنه تزعمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي للسنة الثالثة على التوالي المرتبة الأولى بقيمة 49.9 نقطة وبمستوى أداء نسبي متوسط، وحلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 41.4 نقطة من إجمالي 100 نقطة بمستوى نسبي منخفض، رغم تحسن أدائها مقارنة بمؤشر عام 2014 بنسبة بلغت 2.21 %، وحلت دول الأداء الضعيف جدا (العراق وموريتانيا واليمن والسودان) في المرتبة الرابعة عربيا بقيمة 26.3 وبمستوى ضعيف جدا².

في سنة 2016 حلت مجموعة الدول العربية للسنة الثالثة على التوالي في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 40.2 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 68 من أصل 109 دول.

مقارنة بتقرير 2015 فقد ارتفعت جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة ارتفاع قيمة المؤشر في الدول العربية بمقدار 0.1 نقطة وبنسبة 0.2 % . حلت دول المغرب العربي (تونس الجزائر والمغرب) في المرتبة

¹ - مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص: 09.

² - مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص: 09.

الثالثة عربيا بقيمة 38.7 نقطة من إجمالي 100 نقطة وبمستوى أداء نسبي منخفض، والتي تحسن أدائها وجاذبيتها بنسبة 0.21 % مقارنة بمؤشر عام 2015، وتزعمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للسنة الرابعة على التوالي ترتيب الدول العربية بقيمة 49.6 نقطة من إجمالي 100 نقطة لمؤشر عام 2016 وبمستوى أداء نسبي متوسط، وحلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 40.3 نقطة من إجمالي 100 نقطة وبمستوى نسبي منخفض، رغم تحسن أدائها مقارنة بمؤشر عام 2014 بنسبة بلغت 2.21 %، وأخيرا حلت دول الأداء الضعيف جدا (العراق وموريتانيا واليمن والسودان) في المرتبة الرابعة عربيا بقيمة 27.3 نقطة من إجمالي 100 نقطة، وبمستوى ضعيف جدا، حيث يلاحظ ارتفاع جاذبيتها للاستثمار بنسبة طفيفة بلغت 0.11 % مقارنة بعام 2015¹.

في سنة 2017 وضحت نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار أن مجموعة الدول العربية استقرت في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية للعام الخامس على التوالي. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، فيما جاءت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الخامسة، ثم دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيرا دول إفريقيا في المرتبة السابعة.

¹ - مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتتمان الصادرات، ص: 09.

مقارنة بتقرير عام 2016 فقد تحسنت نسبيا جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة ارتفاع قيمة المؤشر في الدول العربية.

على مستوى المجموعات العربية توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية أن دول الخليج (السعودية، والإمارات، الكويت، وقطر وسلطنة عمان والبحرين) بشكل عام تصدرت الأداء كما ارتفع أداؤها بشكل طفيف مقارنة بعام 2016. كما حلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا مع ارتفاع أدائها. وجاءت دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا ثم حلت أخيرا دول الأداء المنخفض¹.

أوضحت نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة 2018 أن مجموعة الدول العربية حلت في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 07 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 40.9 نقطة. ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 68، وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، فيما جاءت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بعد الدول العربية في المرتبة الخامسة، ثم دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيرا دول أفريقيا في المرتبة السابعة.

مقارنة بتقرير 2017 انخفضت جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة انخفاض قيمة المؤشر في الدول العربية. وعلى مستوى المجموعات العربية توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية أن دول المغرب

¹ - مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتئمان الصادرات، ص: 08.

العربي (تونس والجزائر والمغرب) جاءت في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 39.2 نقطة، في حين أن دول الخليج (السعودية، والإمارات، الكويت، وقطر وسلطنة عمان والبحرين) بشكل عام تصدرت الأداء بأفضل أداء عربي بقيمة 52.3 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال سنة 2018 حيث حلت في المرتبة الأولى عربيا رغم انخفاض أدائها بشكل طفيف مقارنة بسنة 2017، كما حلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 42 نقطة مع ارتفاع أدائها مقارنة بمؤشر 2017، ثم حلت أخيرا دول الأداء المنخفض¹.

يتضح لنا مما سبق أن الجزائر كدولة من دول المغرب العربي قد ترتبت في المرتبة الثالثة على مدار 06 سنوات أي من 2013 إلى 2018 بقيم متغيرة من سنة إلى أخرى تراوحت بين الانخفاض والارتفاع، وقد سجلت أعلى قيمة سنة 2017 والتي وصلت إلى 40.3 نقطة من إجمالي 100 درجة وهذا ما يوضح أن الجزائر تتوفر على إمكانيات جذب محدودة تعكس إمكانياتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية، فمن بين أكثر المتغيرات المؤثرة نجد عدم استقرار التشريع الجبائي، وكذا نقص العقار الصناعي، وعدم وجود بيئة أعمال محفزة بالإضافة إلى صعوبة اقتحام الصادرات خارج المحروقات في الأسواق الدولية وتدني نوعية البنية التحتية، وكذا التدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي، ووجود الفساد الإداري للدولة والضعف في استخدام التقنيات الحديثة في مجال الاتصال والمعلوماتية، وعدم ملائمة بيئة المؤسسات، بالإضافة إلى نسبة الأمية المرتفعة.

¹ - مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتتمان الصادرات، ص 26.

المبحث الثاني: وضع الدول العربية والجزائر في المجموعات الثلاث

تسعى كل من الجزائر والدول العربية إلى التموضع في مراكز متقدمة في المجموعات الثلاثة التي تشمل مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة التي تعد كشرط جاذبة للاستثمار، إضافة إلى العوامل الكامنة التي تعد كمؤشرات على أساسها يتم اختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار، أما العوامل الخارجية الإيجابية فهي التي تساعد على رصد الاختلافات فيما بين الدول فيما يرتبط بالتقدم التكنولوجي وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي، على هذا سوف نحاول من خلال هذا المبحث إبراز مركز الجزائر والدولة العربية في هذه المجموعات الثلاثة.

أولاً: وضع الدول العربية والجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية لسنة 2012-
2013

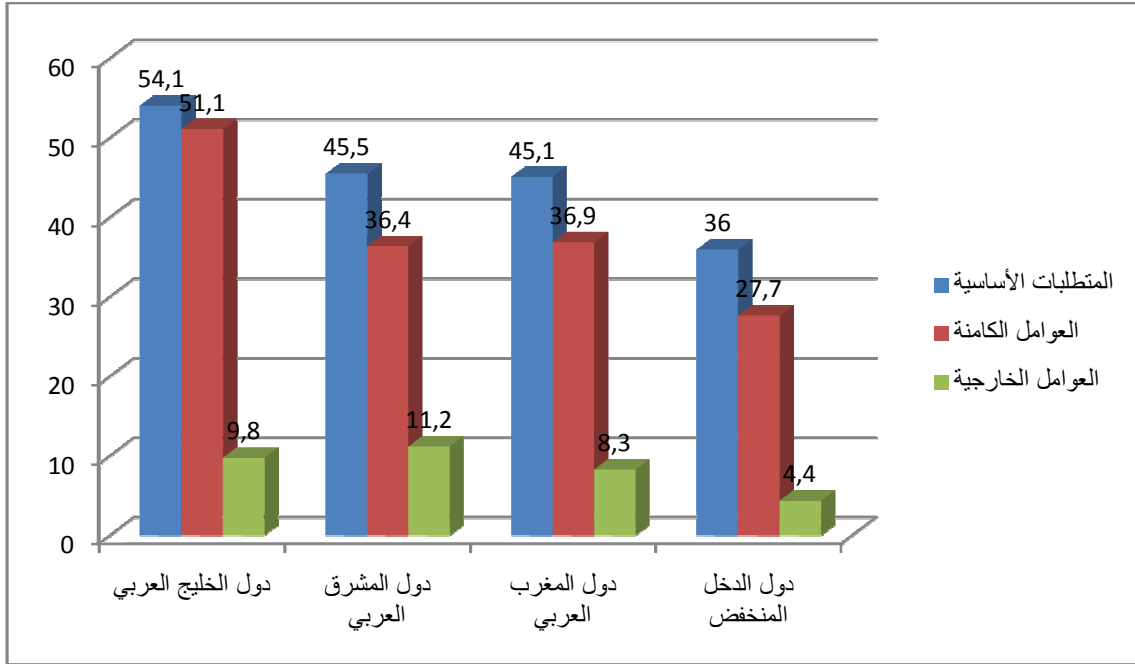
الجدول رقم 03 يوضح أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

الترتيب	العوامل الخارجية	العوامل الكامنة	المتطلبات الأساسية	القيمة	المجموعة 2013
01	9.8	51.1	54.1	34.1	دول الخليج العربي
02	11.2	36.4	45.5	29.2	دول المشرق العربي
03	8.3	36.9	45.1	26.9	دول المغرب العربي
04	4.4	27.7	36.0	19.0	دول الدخل المنخفض
	8.4	39.6	46.2	28.0	المتوسط العربي
	14.3	41.6	53.7	33.9	المتوسط العالمي

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012-2013،

ص: 37.

الشكل رقم 04 يوضح أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
2013



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق باستخدام برنامج Excel

- مجموعة العوامل الخارجية الايجابية وتضم مؤشري اقتصاديات التكتل، وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

يتضح لنا من الجدول رقم 03 والشكل رقم 04 أن الأداء العربي في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية ضعيف جدا حيث بلغ المتوسط العالمي 14.3 نقطة في حين أن المتوسط العربي بلغ 8.4 نقطة، تصدرت فيه دول المشرق الأداء العربي بقيمة 11.2 نقطة، وجاءت دول الخليج العربي في المرتبة الثانية بقيمة 9.8 بمستوى أداء متوسط لكليهما، في حين أن دول المغرب العربي جاءت في المرتبة الثالثة بقيمة 8.3 درجة وبمستوى أداء ضعيف، و 4.4 نقطة بمستوى ضعيف جدا لدول الدخل المنخفض.

- **مجموعة المتطلبات الأساسية** وتضم أربعة مؤشرات وهي الأداء الاقتصادي الكلي، والوساطة المالية والقدرات التمويلية، والبيئة المؤسسية والاجتماعية، وبيئة أداء الأعمال.

فيما يرتبط بأداء مجموعات الدول العربية في **مجموعة المتطلبات الأساسية** أو المسبقة لوحظ **ضعف الأداء العربي** بشكل عام في تلك المجموعة حيث أن دول المغرب العربي جاءت في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة **45.1** نقطة وبأداء ضعيف أقل من المتوسط العالمي، في حين أن دول الخليج العربي تصدرت الترتيب العربي بقيمة **54.1** نقطة، بأداء متوسط حول المتوسط العالمي البالغ **53.7** نقطة تلتها دول المشرق العربي بأداء ضعيف أقل من المتوسط العالمي، وفي المركز الأخير جاءت مجموعة دول الدخل المنخفض بقيمة **36** نقطة.

- **مجموعة العوامل الكامنة** وتضم 5 مؤشرات فرعية؛ حجم السوق وفرص النفاذ إليه، الموارد البشرية والطبيعية، عناصر التكلفة، والأداء اللوجستي، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

على صعيد **مجموعة العوامل الكامنة** حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بأداء متوسط وبدرجة **36.9** نقطة، وتصدرت دول الخليج قائمة الترتيب العربي بدرجة **51.1** نقطة بأداء جيد تفوق على المتوسط العالمي البالغ **41.6** نقطة، وقد احتلت دول المشرق العربي المرتبة الثالثة بدرجة **36.4** نقطة بأداء متوسط من المتوسط العالمي، أما مجموعة دول الدخل المنخفض فقد جاءت في المرتبة الرابعة بقيمة **27.7** نقطة بأداء ضعيف جدا¹.

¹- مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012-2013، مرجع سبق ذكره، ص: 10-09.

بلغ متوسط قيمة أداء الجزائر لسنة 2013 في مجموعة المتطلبات الأساسية 41.6 نقطة وفي مجموعة العوامل الكامنة 37.9 نقطة أما مجموعة العوامل الخارجية الايجابية فقد بلغت قيمة 6.0 نقطة.

ثانيا: وضع الدول العربية والجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية لسنة 2014

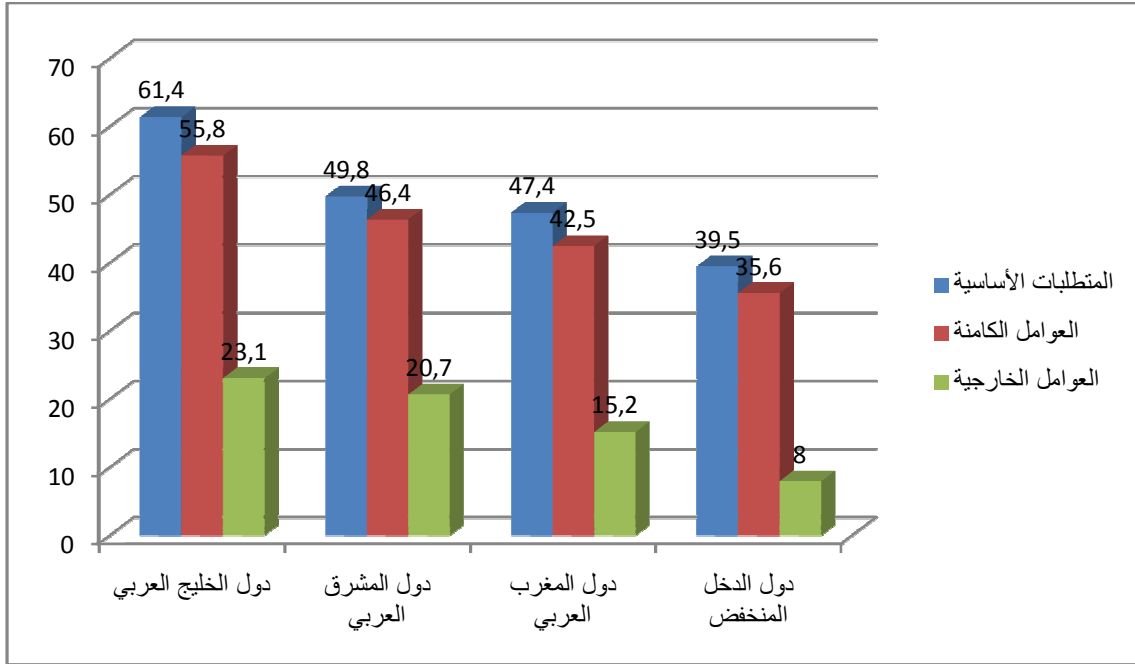
الجدول رقم 04 يوضح أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014

الترتيب عربيا	العوامل الخارجية	العوامل الكامنة	مجموعة المتطلبات	القيمة	المجموعة
01	23.1	55.8	61.4	45.8	دول الخليج العربي
02	20.7	46.4	49.8	39.3	دول المشرق العربي
03	15.2	42.5	47.4	34.5	دول المغرب العربي
04	8.0	35.6	39.5	25.8	دول الدخل المنخفض
	16.8	45.7	50.3	36.7	المتوسط العربي
	23.6	50.5	57.3	42.8	المتوسط العالمي

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

2014، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

الشكل رقم 05 يوضح أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق باستخدام برنامج

Excel

يلاحظ أن الأداء العربي في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية جاء ضعيفا جدا، وفي المقابل جاء الأداء العربي أقل بنسبة ضئيلة من المتوسط العالمي في كل من مجموعة المتطلبات الأساسية ومجموعة العوامل الكامنة.

جاءت الدول العربية في مجموعة المتطلبات الأساسية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 50.3 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 73 ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع قيمة المؤشر في الدول العربية بقيمة 1.5 نقطة وبنسبة تبلغ 2.9 % .

على مستوى المجموعات العربية تصدرت دول الخليج، بأداء متوسط حول المتوسط العالمي تليها دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا وبأداء ضعيف وفي نفس التصنيف حلت دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا وبأداء ضعيف وفي المركز الرابع والأخير عربيا جاءت مجموعة دول الأداء المنخفض بأداء ضعيف جدا. ومقارنة مع عام 2013 فقد تحسن أداء دول مجلس التعاون الخليجي فيما تراجع أداء بقية المجموعات بمعدلات ضئيلة.

جاء ترتيب الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة في المرتبة الرابعة عالميا بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 45.7 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول، داخل المجموعة، يبلغ 67 ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء الدول العربية.

على مستوى المجموعات العربية يلاحظ أيضا استمرار تصدر دول الخليج بأداء جيد يتفوق على المتوسط العالمي، ثم حلت مجموعة دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بأداء ضعيف، وجاءت مجموعة دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف، كما حلت مجموعة دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن أداء دول المغرب العربي فيما تراجع أداء بقية المجموعات بمعدلات ضئيلة.

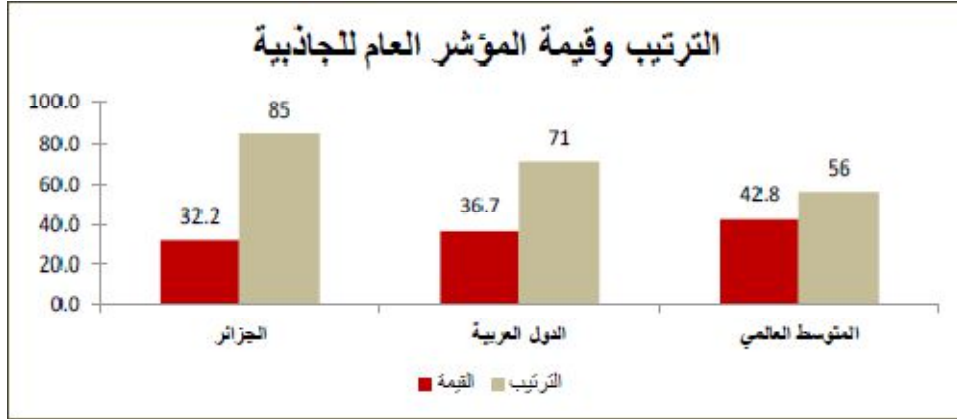
لقد حلت الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية في المرتبة الخامسة من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 16.8 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 73 ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء الدول العربية بمقدار 0.9 نقطة و5% .

على مستوى المجموعات العربية فقد تصدرت دول الخليج، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وبمستوى أداء متوسط للمجموعات الثلاثة، وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة وبمستوى أداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن أداء دول المشرق العربي في مجموعة العوامل الخارجية فيما تراجع أداء بقية المجموعات العربية¹.

بلغ متوسط قيمة أداء الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار سنة 2014 قيمة 32.2 بترتيب 85، وقد بلغ متوسط قيمة أداء الجزائر في مجموعة المتطلبات الأساسية لسنة 2014، 46.6 نقطة وفي مجموعة العوامل الكامنة 37.5 نقطة أما مجموعة العوامل الخارجية فقد بلغت قيمة 15.0 نقطة، وهذا ما يوضحه الشكلين رقم 06 و 07.

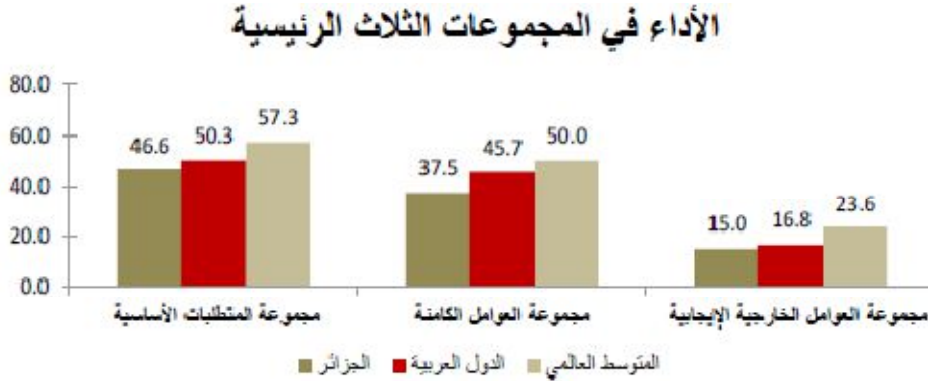
¹ - مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014، مرجع سبق ذكره، ص.ص 9-

الشكل رقم 06 يوضح الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية للدول العربية والجزائر لسنة 2014



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014، مرجع سبق ذكره، ص 110.

الشكل رقم 07 يوضح الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية بالجزائر والدول العربية لسنة 2014



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014، مرجع سبق ذكره، ص 110.

ثالثاً: وضع الدول العربية والجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية لسنة 2015

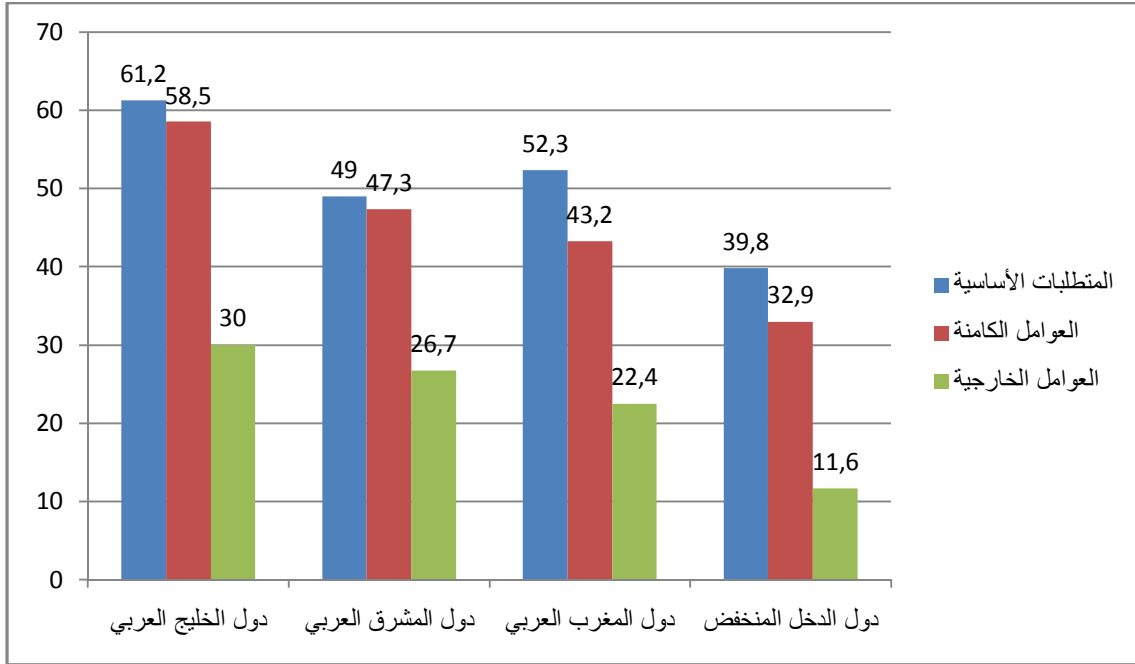
الجدول رقم 05 يوضح أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
2015

الترتيب عربياً	العوامل الخارجية	العوامل الكامنة	مجموعة المتطلبات الأساسية	القيمة	المجموعة
01	30.0	58.5	61.2	49.9	دول الخليج العربي
02	26.7	47.3	49.0	41.4	دول المشرق العربي
03	22.4	43.2	52.3	39.2	دول المغرب العربي
04	11.6	32.9	39.8	26.3	دول الدخل المنخفض
	23.3	47.1	51.9	40.4	المتوسط العربي
	29.7	50.9	57.4	45.8	المتوسط العالمي

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

2015، مرجع سبق ذكره، ص: 35

الشكل رقم 08 يوضح أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
2015



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق باستخدام برنامج Excel

- مجموعة المتطلبات الأساسية

حلت مجموعة الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم لعام 2015 بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 51.4 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 68 وعلى مستوى المجموعات العربية تصدرت دول الخليج العربية قائمة الترتيب بأداء جيد مقارنة بالمتوسط العالمي، تليها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية عربيا وبأداء نسبي ضعيف (أقل من المتوسط العالمي)، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة عربيا وبأداء ضعيف أيضا، وفي المركز الرابع والأخير عربيا جاءت مجموعة دول الأداء المنخفض والتي تقل كثيرا عن المتوسط العالمي وكذلك عن المتوسط العربي.

مقارنة بمؤشر عام 2014 فقد ارتفعت قيمة المؤشر في الدول العربية بقيمة 0.75 نقطة وبنسبة تبلغ 1.47 %، كمحصلة لتحسن أداء دول مجلس التعاون الخليجي وتراجع أداء بقية المجموعات بمعدلات ضئيلة.

- مجموعة العوامل الكامنة

لقد جاء ترتيب الدول العربية في المرتبة الرابعة عالميا بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 47.1 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 63 .

على مستوى المجموعات العربية تفوقت دول الخليج بشكل عام بأداء متوسط ثم حلت مجموعة دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بأداء متوسط أقل من المتوسط العالمي، ثم مجموعة دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف و أخيرا دول الأداء المنخفض بأداء ضعيف جدا.

ومقارنة بالنتائج التي توصل إليها تقرير عام 2014 فقد تحسن أداء الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة بشكل طفيف كمحصلة لاستمرار تحسن أداء دول المغرب العربي فيما تراجع أداء بقية المجموعات بمعدلات ضئيلة.

- مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية

حلت الدول العربية في المرتبة الخامسة من بين 7 مجموعات جغرافية بأداء ن سبي ضعيف وبمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 23.3 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 70 .

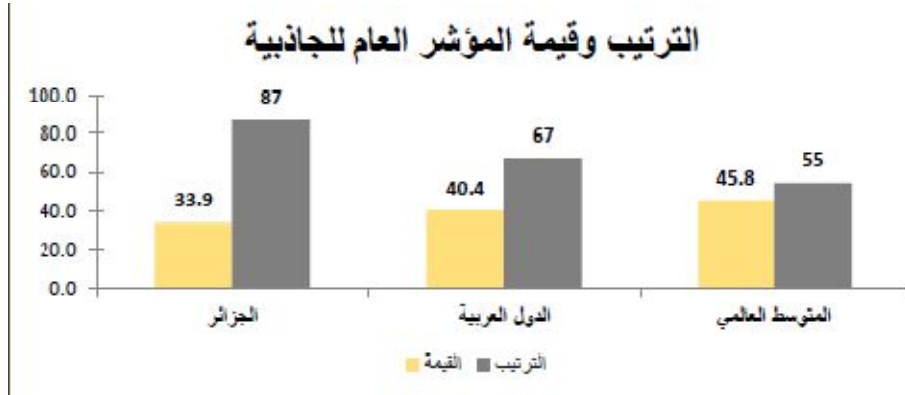
على مستوى المجموعات العربية حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة، في حين تصدرت دول الخليج كافة الدول العربية، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء متوسط للمجموعات الثلاث، وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة وبمستوى أداء ضعيف.

ومقارنة بعام 2014 فقد ارتفع أداء الدول العربية بمقدار 0.16 نقطة و 0.69 % فقط، وذلك كنتيجة لتحسن أداء دول المشرق العربي في مجموعة العوامل الخارجية فيما تراجع أداء بقية المجموعات العربية¹.

بلغ متوسط قيمة أداء الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار سنة 2015 قيمة 33.9 بترتيب 87 ، وقد بلغ متوسط قيمة أداء الجزائر في مجموعة المتطلبات الأساسية 45.8 نقطة وفي مجموعة العوامل الكامنة 37.7 نقطة أما مجموعة العوامل الخارجية فقد بلغت قيمة 18.6 نقطة، وهذا ما يوضحه الشكلين رقم 09 و 10.

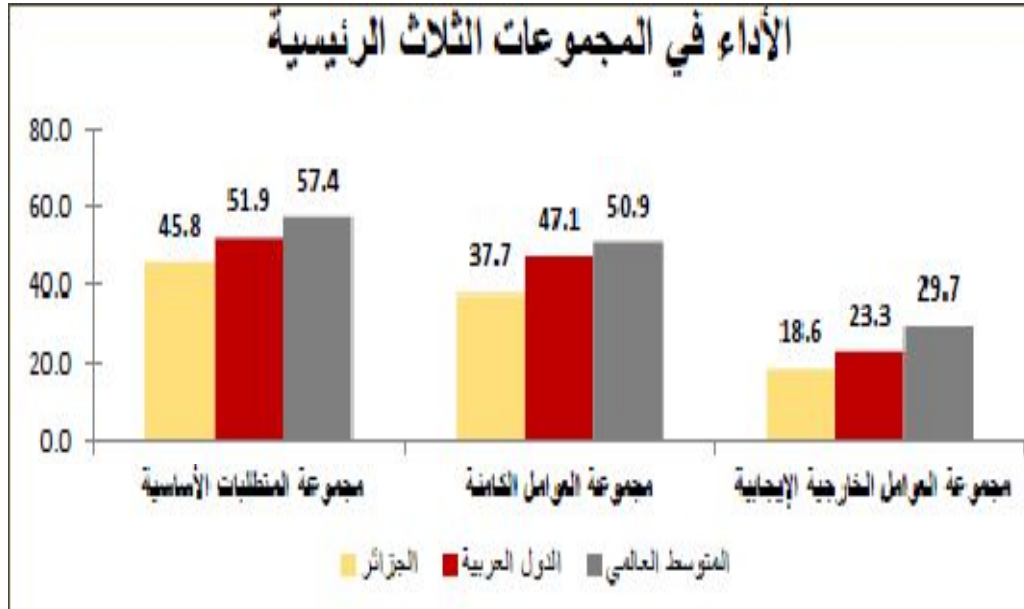
¹ - مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015، مرجع سبق ذكره، ص.ص:

الشكل رقم 09 يوضح الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية بالدول العربية والجزائر لسنة 2015



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015، مرجع سبق ذكره، ص 120.

الشكل رقم 10 يوضح الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية بالجزائر والدول العربية لسنة 2015



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015، مرجع سبق ذكره، ص 120.

رابعاً: وضع الدول العربية والجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية لسنة 2016

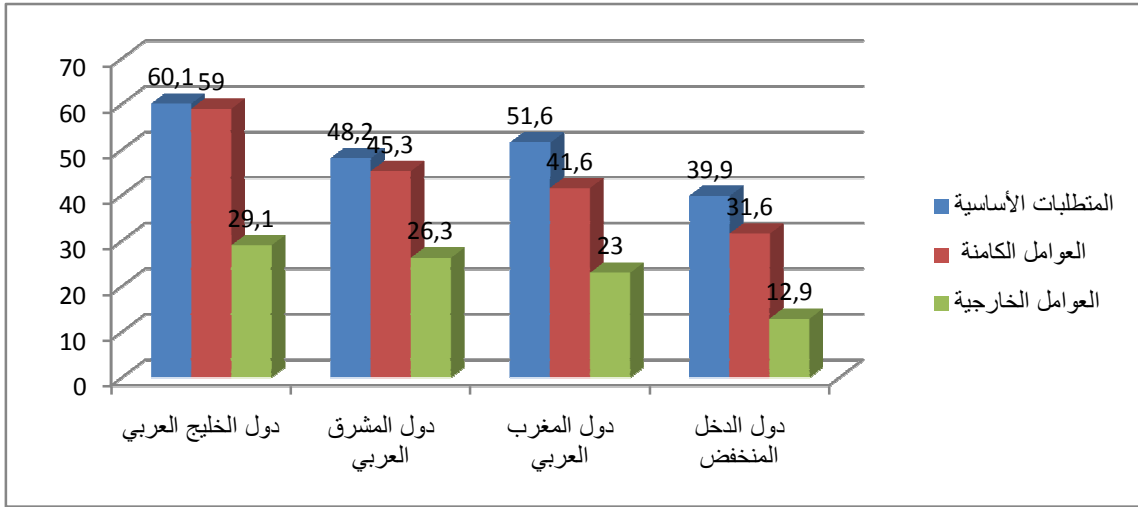
الجدول رقم 06 يوضح أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
2016

الترتيب عربياً	العوامل الخارجية	العوامل الكامنة	مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة	القيمة	المجموعة
01	29.1	59.0	60.1	49.6	دول الخليج العربي
02	26.3	45.3	48.2	40.3	دول المشرق العربي
03	23.0	41.6	51.6	38.7	دول المغرب العربي
04	12.9	31.6	39.9	27.3	دول الدخل المنخفض
	23.4	46.3	51.2	40.2	المتوسط العربي
	28.7	51.0	57.0	45.6	المتوسط العالمي

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

2016، مرجع سبق ذكره، ص: 35

الشكل رقم 11 يوضح أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق باستخدام برنامج Excel

- مجموعة المتطلبات الأساسية

تصدرت دول الخليج العربية قائمة الترتيب بأداء جيد مقارنة بالمتوسط العالمي، تليها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية عربيا وبأداء نسبي ضعيف (أقل من المتوسط العالمي)، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة عربيا وبأداء ضعيف، وفي المركز الرابع والأخير عربيا جاءت مجموعة دول الأداء المنخفض.

مقارنة بمؤشر عام 2015 فقد انخفضت قيمة المؤشر في الدول العربية بقيمة 0.3 نقطة وبنسبة تبلغ 0.6 % كمحصلة لتحسن أداء دول مجلس التعاون الخليجي وتراجع أداء بقية المجموعات بمعدلات ضئيلة.

- مجموعة العوامل الكامنة

حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف، في حين سجل استمرار التفوق النسبي لدول الخليج العربي بشكل عام بأداء متوسط، ثم حلت مجموعة دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بأداء متوسط أقل من المتوسط العالمي، وأخيرا دول الأداء المنخفض بأداء ضعيف جدا.

مقارنة بالنتائج المتوصل إليها في تقرير سنة 2015 فقد تحسن أداء الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة بشكل طفيف كمحصلة لاستمرار تحسن أداء دول الخليج فيما تراجع أداء بقية المجموعات بمعدلات ضئيلة.

- مجموعة العوامل الخارجية الايجابية

تصدرت دول الخليج كافة الدول العربية، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وبمستوى أداء متوسط للمجموعات الثلاث، وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة وبمستوى أداء ضعيف.

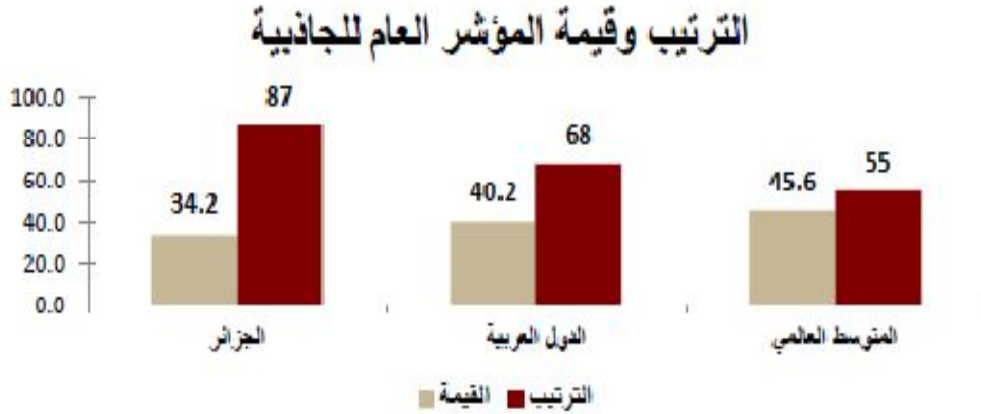
مقارنة بعام 2015 فقد ارتفع أداء الدول العربية بمقدار 0.1 نقطة و 0.3 % فقط، وذلك كنتيجة لتحسن أداء دول المغرب العربي ودول الأداء المنخفض في مجموعة العوامل الخارجية فيما تراجع أداء بقية المجموعات العربية¹.

بلغ متوسط قيمة أداء الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار سنة 2016 قيمة 34.2 بترتيب 87 ، وقد بلغ متوسط قيمة أداء الجزائر في مجموعة المتطلبات الأساسية 45.1 نقطة وفي مجموعة العوامل الكامنة 38.3

¹ - مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016، مرجع سبق ذكره، ص 09.

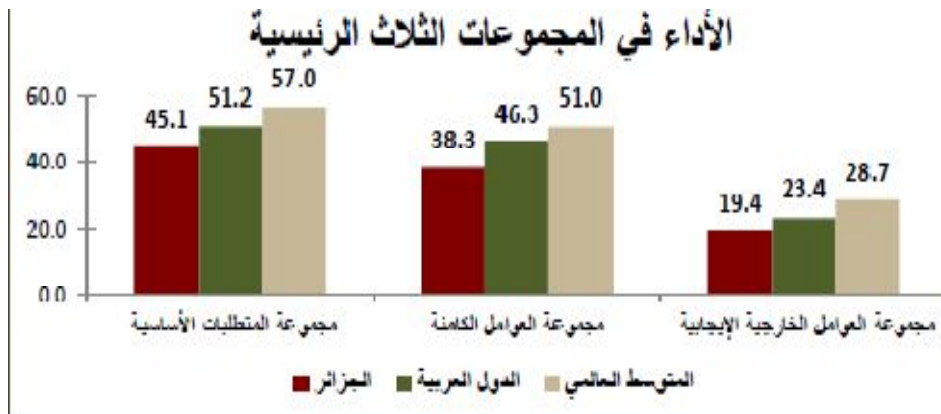
نقطة أما مجموعة العوامل الخارجية فقد بلغت قيمة 19.4 نقطة، وهذا ما يوضحه الشكلين رقم 12 و 13.

الشكل رقم 12 يوضح الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية بالدول العربية والجزائر لسنة 2016



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016، مرجع سبق ذكره، ص 120.

الشكل رقم 13 يوضح الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية بالجزائر والدول العربية لسنة 2016



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016، مرجع سبق ذكره، ص 120.

خامسا: وضع الدول العربية والجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية لسنة 2017

الجدول رقم 07 يوضح أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

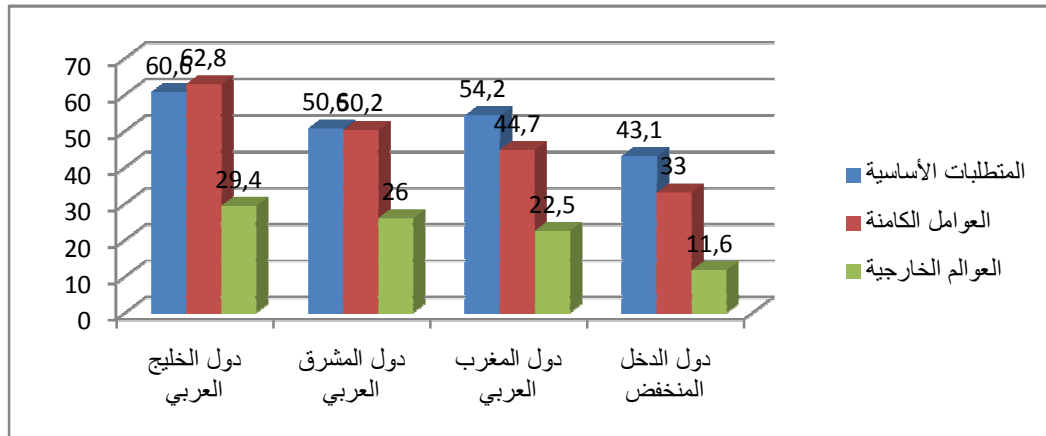
لسنة 2017

الترتيب عربيا	العوامل الخارجية	العوامل الكامنة	مجموعة المتطلبات الأساسية	القيمة	المجموعة
01	29.4	62.8	60.6	51.1	دول الخليج العربي
02	26.0	50.2	50.6	42.5	دول المشرق العربي
03	22.5	44.7	54.2	40.3	دول المغرب العربي
04	11.6	33.0	43.1	27.8	دول الدخل المنخفض

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

الشكل رقم 14 يوضح أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق باستخدام برنامج

Excel

- مجموعة المتطلبات الأساسية

لقد جاءت الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم وارتفعت قيمة المؤشر في الدول العربية، وقد انخفض الأداء العربي بشكل طفيف نسبيا عن أداء المتوسط العالمي.

تميزت دول الخليج العربي على صعيد الأداء في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي تلتها وبفارق ضئيل دول المغرب العربي. وتميزت دول المشرق العربي في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية. وشهد مؤشر البيئة المؤسسية وبيئة أداء الأعمال تفوقا واضحا لدول الخليج وبفارق كبير عن بقية المجموعات العربية.

- مجموعة العوامل الكامنة

جاء ترتيب الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم كما تحسن أدائها في المجموعة.

لوحظ استمرار التفوق النسبي لدول الخليج بشكل عام، حيث أشارت النتائج إلى تصدر دول الخليج قائمة الترتيب العربي بدرجة **61.4** نقطة بأداء متوسط يزيد قليلا على المتوسط العالمي البالغ **52.8** نقطة، ثم حلت مجموعة دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير تلتها دول المغرب العربي وأخيرا دول الأداء المنخفض.

جاء أداء دول المشرق العربي في مؤشري عناصر التكلفة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أفضل كثيرا من دول المغرب العربي وكذلك دول الأداء المنخفض.

- مجموعة العوامل الخارجية الايجابية

عالميا حلت الدول العربية في المرتبة الرابعة وتراجع أدائها في 2017 مقارنة بعام 2016. ومقارنة بعام 2016 تراجع أداء الدول العربية وكذلك بقية المجموعات.

تصدرت دول الخليج الأداء العربي بقيمة 29.4 نقطة وبمستوى أداء متوسط مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 28.9 نقطة، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ثم دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بفارق كبير عن بقية المجموعات.

وكشفت البيانات تميز أداء مجموعتي دول المشرق والمغرب العربي في مؤشر اقتصادات التكتل، وضعف أداء المجموعات الجغرافية في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي فيما عدا دول الخليج¹.

بلغ متوسط قيمة أداء الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار سنة 2017 قيمة 35 بترتيب 87، وقد بلغ متوسط قيمة أداء الجزائر في مجموعة المتطلبات الأساسية 47 نقطة وفي مجموعة العوالم الكامنة 42 نقطة أما مجموعة العوامل الخارجية فقد بلغت قيمة 18 نقطة، وهذا ما يوضحه الشكلين رقم 15 و 16.

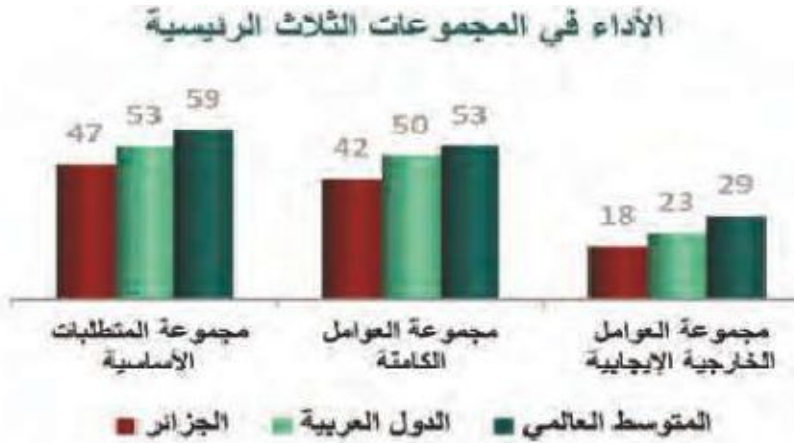
¹ - مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016، مرجع سبق ذكره، 29-31.

الشكل رقم 15 يوضح الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية بالدول العربية والجزائر لسنة 2017



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017، مرجع سبق ذكره، ص 60.

الشكل رقم 16 يوضح الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية بالجزائر والدول العربية لسنة 2017



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017، مرجع سبق ذكره، ص 60.

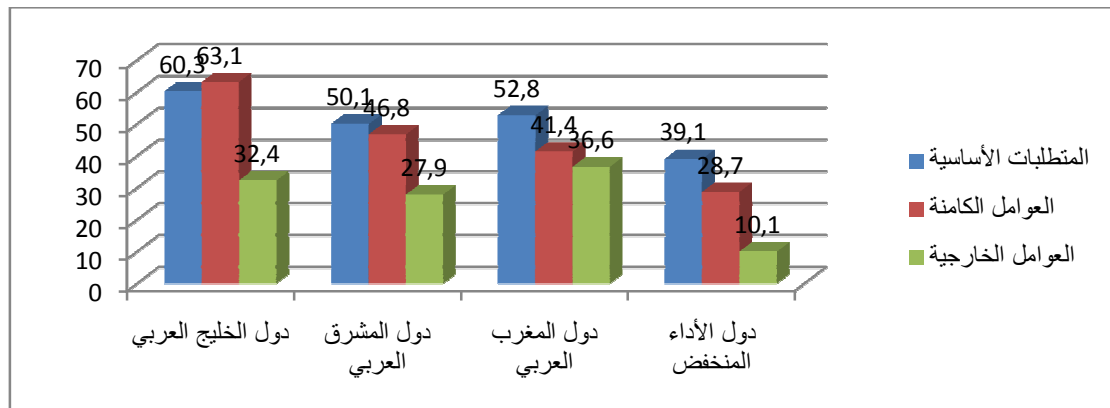
سادسا: وضع الدول العربية والجزائر في المجموعات الثلاث الرئيسية لسنة
2018

الجدول رقم 08 يوضح أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
2018

الترتيب عربيا	العوامل الخارجية	العوامل الكامنة	مجموعة المتطلبات الأساسية	القيمة	المجموعة
01	32.4	63.1	60.3	52.3	دول الخليج العربي
02	27.9	46.8	50.1	42.0	دول المشرق العربي
03	23.6	41.4	52.8	39.2	دول المغرب العربي
04	10.1	28.7	39.1	24.3	دول الدخل المنخفض

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ملحق الاستثمار 2018.

الشكل رقم 17 يوضح أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق باستخدام برنامج

Excel

- مجموعة المتطلبات الأساسية

جاءت الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين سبع مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية لجاذبية الاستثمار لسنة 2018 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 51.7 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 70.

لقد كشفت بيانات المؤشر التفوق النسبي لدول الخليج، حيث أشارت النتائج إلى تصدرها قائمة الترتيب العربي بقيمة 60.3 نقطة، تلتها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 52.8 نقطة، وقد حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة، وفي المركز الأخير جاءت مجموعة دول الأداء المنخفض.

تميزت دول المغرب العربي على صعيد الأداء في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي تلتها وبفارق ضئيل دول الخليج العربي، وتميزت دول المشرق العربي في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، وشهد مؤشر البيئة المؤسسية وبيئة أداء الأعمال تفوقا واضحا لدول الخليج وبفارق كبير عن بقية المجموعات العربية.

- مجموعة العوامل الكامنة

حلت الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة العوامل الكامنة لسنة 2018 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 47.4 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 64 نقطة.

مقارنة بسنة 2017 ارتفع أداء الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة وكذلك بقية المجموعات. لوحظ استمرار التفوق النسبي لدول الخليج بشكل عام حيث

تصدرت قائمة الترتيب العربي بدرجة 63.1 نقطة بأداء متوسط يزيد قليلا على المتوسط العالمي البالغ 51.4 نقطة، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير تلتها دول المغرب العربي وأخيرا مجموعة دول الأداء المنخفض.

جاء أداء دول المشرق العربي في مؤشرات عناصر التكلفة والأداء اللوجستي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أفضل كثيرا من دول المغرب العربي وكذلك دول الأداء المنخفض.

- مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية

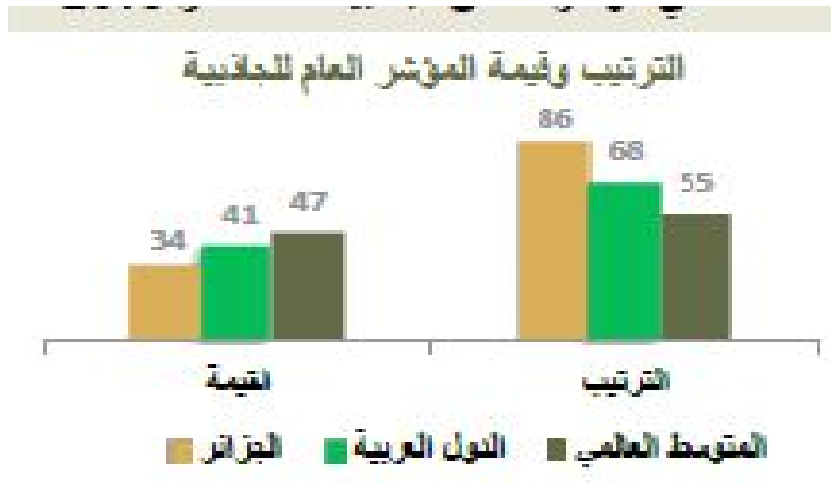
حلت الدول العربية في المرتبة الخامسة من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية لجاذبية الاستثمار لسنة 2018 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 24.3 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 71 نقطة.

مقارنة بسنة 2017 تراجع أداء الدول العربية وكذلك بقية المجموعات العالمية، وقد تصدرت دول الخليج الأداء العربي بقيمة 32.4 نقطة وبمستوى أداء متوسط مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 32.6 نقطة، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ثم دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بفارق كبير عن بقية المجموعات.

وقد كشفت البيانات تميز أداء مجموعتي دول المشرق والمغرب العربي في مؤشر اقتصادات التكتل وضعف أداء المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي مقارنة بالمتوسط العالمي¹.

بلغ متوسط قيمة أداء الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار سنة 2018 قيمة 34 بترتيب 86 أما في مجموعة المتطلبات الأساسية فقد بلغت القيمة 46 نقطة وفي مجموعة العوامل الكامنة 38 نقطة أما مجموعة العوامل الخارجية فقد بلغت قيمة 18 نقطة. وهذا ما يوضحه الشكلين رقم 18 و 19 .

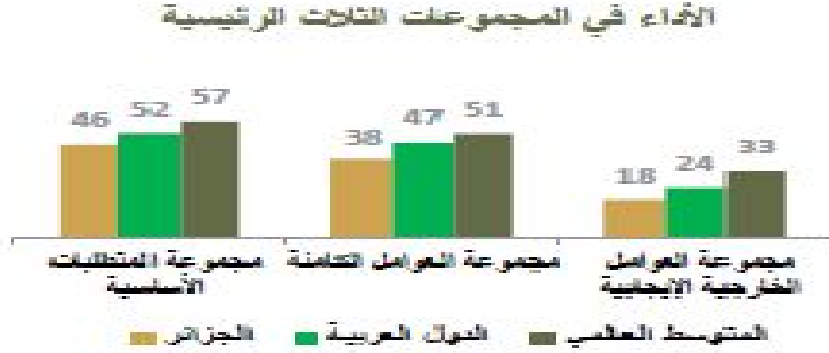
الشكل رقم 18 يوضح الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية بالدول العربية والجزائر لسنة 2018



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
2018، مرجع سبق ذكره، ص 60.

¹-مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018، مرجع سبق ذكره، ص.ص 27-

الشكل رقم 19 يوضح الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية بالجزائر والدول العربية لسنة 2018



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018، مرجع سبق ذكره، ص 60.

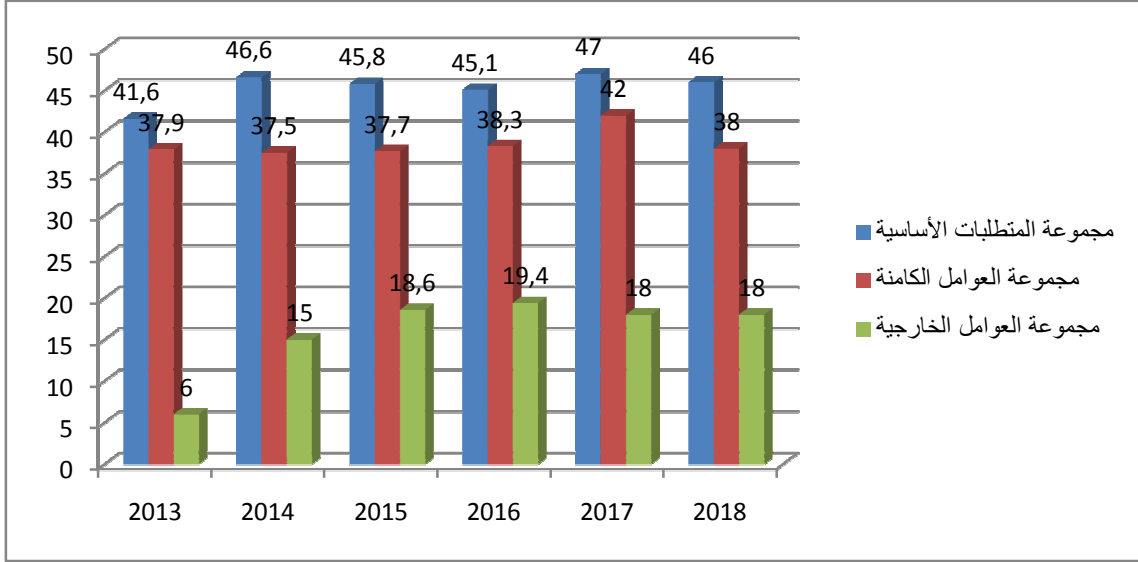
سابعاً: متوسط قيمة أداء الجزائر في المجموعات الثلاثة من 2013 إلى 2018

الجدول رقم 09 يوضح متوسط قيمة أداء الجزائر في المجموعات الثلاثة من 2013 إلى 2018

السنة	2018	2017	2016	2015	2014	2013
مجموعة المتطلبات الأساسية	46 ن	47 ن	45.1 ن	45.8 ن	46.6 ن	41.6 ن
مجموعة العوامل الكامنة	38 ن	42 ن	38.3 ن	37.7 ن	37.5 ن	37.9 ن
مجموعة العوامل الخارجية	18 ن	18 ن	19.4 ن	18.6 ن	15.0 ن	6.0 ن

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018، مرجع سبق ذكره، ص 60.

الشكل رقم 20 يوضح متوسط قيمة أداء الجزائر في المجموعات الثلاثة من 2013 إلى 2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق باستخدام برنامج Excel

من خلال معطيات الجدول والشكل الذي يوضح متوسط قيمة أداء الجزائر في المجموعات الثلاثة من 2013 إلى 2018 تبين لنا أن أداء الجزائر في مجموعة المتطلبات الأساسية في تحسن مستمر والتي تضم مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي الذي يعد عنصر فعال لجذب الاستثمار حيث يتم قياس استقراره ودرجته وفق سبعة متغيرات أساسية، هي مدى تقلب معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل التضخم وتقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال، عدد أزمات سعر الصرف خلال عشر سنوات الأخيرة، نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، ومؤشر البيئة المؤسسية، وكذا بيئة أداء الأعمال، حيث بلغت قيمة الأداء في

2017 47 نقطة وفي 2018 46 نقطة في حين أنه في سنة 2013 قدرت قيمته بـ 41.6 نقطة وقد تميزت الجزائر بأدائها في تقلب معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا التحسن في هذه المجموعة يعد كعامل محفز للاستثمار ويبرز الإصلاحات المنجزة لتحسين مناخ الاستثمار وهذا ما يظهر جليا من خلال تصنيف الجزائر في مؤشرات مجموعة المتطلبات الأساسية.

لقد كان أداء الجزائر على صعيد مجموعة العوامل الكامنة مستقر وقد ترواح مستواه بين الضعيف والمتوسط فمن سنة 2013 إلى 2014 بلغت قيمته 37 نقطة وقد شهد ارتفاع طفيف في سنة 2016 فقد بلغ 38.3 ن ليصل في 2017 إلى 42 نقطة ثم تراجع سنة 2018 ليعود إلى 38 نقطة، بالرغم من ترواح أداء الجزائر في هذه العوامل من المتوسط إلى الضعيف إلى أنها في كل السنوات كانت تترتب في المرتبة الثالثة وفي بعض الأحيان في المرتبة الثانية وهذا ما يساعدها على جذب المستثمرين، فالدول المستثمرة تختار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار بناء على مدى توفر هذه العوامل والتي تضم حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، الموارد البشرية والطبيعية، عناصر التكلفة بما تحمله من ظروف سوق العمل الضرائب تكلفة التصدير والاستيراد إضافة إلى البنى التحتية والتي تمثل النقل البري النقل الجوي الاتصالات الإلكترونية وكذا الهاتفية.

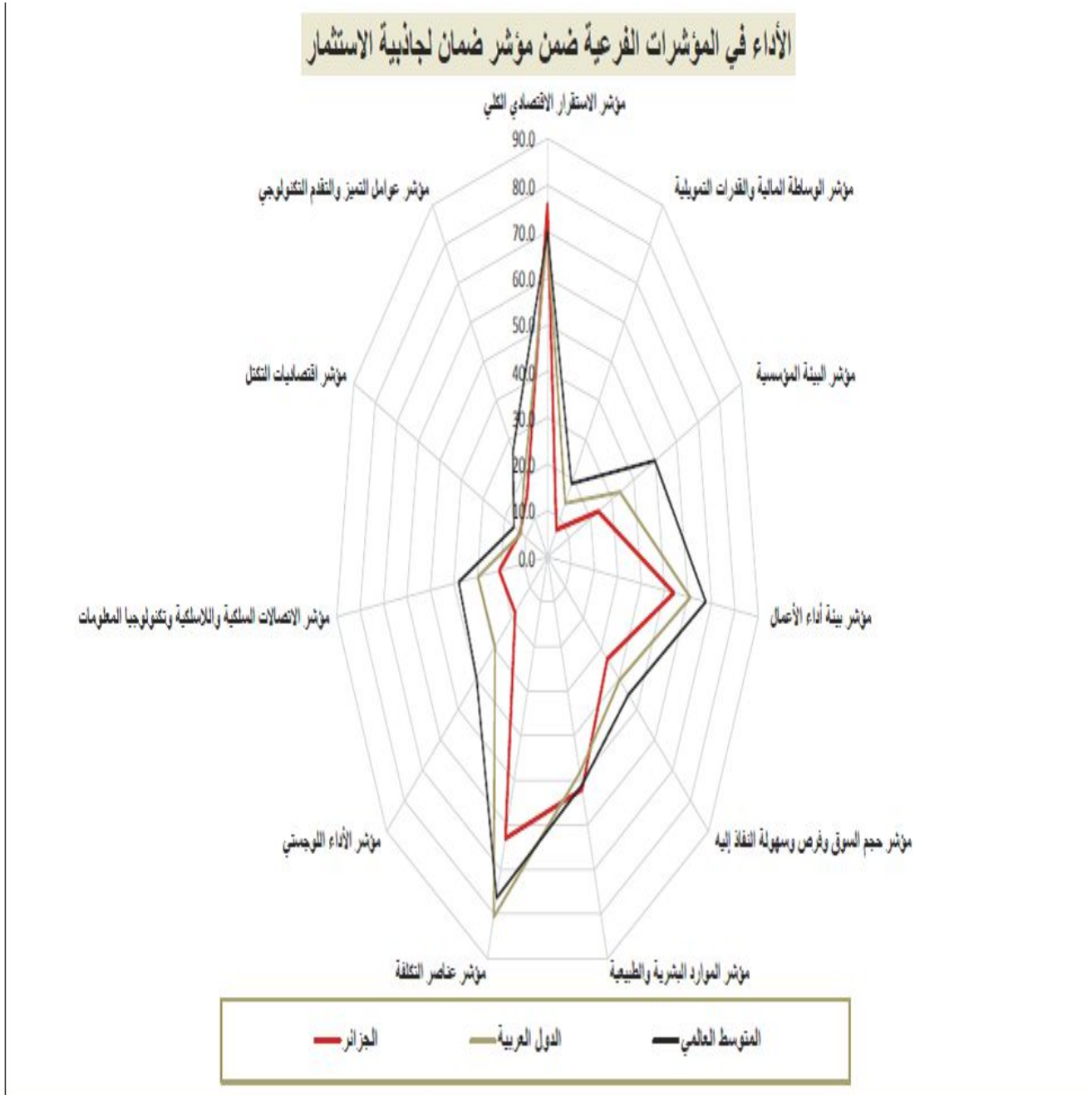
تميز أداء الجزائر في مجموعة العوامل الخارجية بالمستوى المتوسط إلى الضعيف وقد شهد ارتفاع مستمر من 2013 إلى 2018 ففي سنة 2013 بلغ 6 ن ليرتفع في سنة 2014 إلى 15 ن وقد وصل مستواه في سنة 2016 إلى 19.4 ن وقد استقر في سنتي 2017 و 2018 فقد بلغ 18 نقطة، وهذه العوامل تضم مؤشر اقتصاديات التكتل وكذا مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي، وقد تميزت الجزائر في مؤشر اقتصاديات التكتل وهذا ما يساهم في تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وقد ضعف أدائها في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي وهذا ما ينعكس بالسلب على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

المبحث الثالث: وضع الدول العربية والجزائر في المؤشرات الفرعية

تعد المؤشرات الفرعية للمجموعات الثلاثة كمقاييس يتم على أساسها قياس مدى جاذبية المناخ الاستثماري أي مدى توفر العوامل المساعدة على جعل البيئة مهيأة للاستثمارات الأجنبية، فبعد التطرق إلى وضع الجزائر والدول العربية في المجموعات الثلاثة في المبحث السابق سوف نحاول من خلال هذا المبحث التركيز على المؤشرات الفرعية لكل مجموعة من المجموعات الثلاثة التي تشكل عوامل جاذبة للاستثمار.

أولاً: وضع الدول العربية والجزائر في المؤشرات الفرعية لسنة 2014

الشكل رقم 21 يوضح الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2014



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014، مرجع سبق ذكره، ص 110.

من خلال الشكل رقم 21 يتضح لنا أن¹ :

- مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي

يعد الأداء العربي في هذا المؤشر الأفضل مقارنة بالمؤشرات الأحد عشر الأخرى حيث يتساوى تقريبا المتوسطان العربي والعالمي حول 69 نقطة .وعلى صعيد المجموعات العربية فقد تصدرت دول الخليج وبأداء جيد جدا، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء متوسط، أما دول المشرق العربي فقد حلت في المرتبة الثالثة وبمستوى أداء ضعيف جدا، كذلك حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة الأخيرة عربيا وبمستوى أداء ضعيف جدا، ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن أداء دول الخليج ودول المغرب العربي مقابل تراجع أداء دول المشرق العربي ودول الأداء المنخفض.

- مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية

رغم أن الأداء العالمي في هذا المجال متواضع بالأساس إلا أن الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل منه بشكل عام، وفيما يتعلق بالمجموعات العربية فقد تصدرت دول المشرق العربي وحلت منفردة في مجموعة الأداء الجيد، ثم حلت دول الخليج العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء متوسط ثم جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وبمستوى أداء متوسط، وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة وبمستوى أداء ضعيف جدا .ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن أداء دول الخليج ودول الأداء المنخفض وتراجع أداء دول المشرق والمغرب في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية.

¹-مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014، مرجع سبق ذكره، ص.ص 10-

- مؤشر البيئة المؤسسية

جاء أداء الدول العربية متواضعا جدا مقارنة بالمتوسط العالمي، مع وجود تباينات كبيرة بين المجموعات العربية. حيث حلت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى عربيا بأداء متوسط تلتها دول المشرق العربي في المرتبة الثانية وبأداء ضعيف. وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وبأداء ضعيف، وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة وبأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر.

- مؤشر بيئة أداء الأعمال

أداء متوسط للدول العربية مقارنة بالمتوسط العالمي، وعلى مستوى المجموعات العربية تصدرت دول الخليج بأداء متوسط. ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء متوسط أيضا، وحلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الثالثة ضمن الأداء الضعيف وأخيرا حلت دول المغرب العربي في المرتبة الرابعة بمستوى أداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية فيما عدا دول الخليج في مؤشر بيئة أداء الأعمال.

- مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه

لدى الدول العربية وضعية قريبة من المتوسط العالمي وفيما يتعلق بالمجموعات العربية فقد تصدرت دول الخليج بأداء جيد، ثم حلت دول المشرق العربي بأداء متوسط، وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر.

- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية

الأداء العربي في هذا المؤشر جاء قريبا من الأداء العالمي أما فيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد تقدمت دول الخليج بأداء متوسط وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية وكذلك دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف وأخيرا جاءت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة وبمستوى أداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية.

- مؤشر عناصر التكلفة

الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أعلى من الأداء العالمي المرتفع أصلا. أما فيما يتعلق بالمجموعات العربية فقد تصدرت دول الخليج وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء الجيد جدا، وجاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ثم حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الثالثة، وأخيرا دول المغرب العربي. ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء دول الخليج ودول المشرق وتحسن أداء دول المغرب ودول الأداء المنخفض في المؤشر.

- مؤشر الأداء اللوجستي

جاء الأداء العربي في هذا المؤشر أقل من الأداء العالمي المنخفض أصلا. وفيما يتعلق بالمجموعات العربية فقد تصدرت دول الخليج وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء المتوسط، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية ثم دول المشرق العربي وبأداء ضعيف ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة وبأداء

ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية فيما عدا دول المغرب العربي في المؤشر.

- مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي المنخفض أصلا. وفيما يتعلق بالمجموعات العربية فقد تصدرت دول الخليج بأداء جيد، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بأداء متوسط ثم دول المغرب العربي بأداء ضعيف ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- مؤشر اقتصاديات التكتل

أداء المتوسط العربي في هذا المؤشر جاء أقل بشكل واضح من الأداء العالمي المنخفض أصلا. أما فيما يتعلق بالمجموعات العربية فقد تصدرت دول المشرق العربي المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء المتوسط، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بأداء ضعيف ثم دول الخليج في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد ارتفع أداء دول الخليج ودول الأداء المنخفض في مؤشر اقتصاديات التكتل فيما تراجع أداء دول المشرق والمغرب.

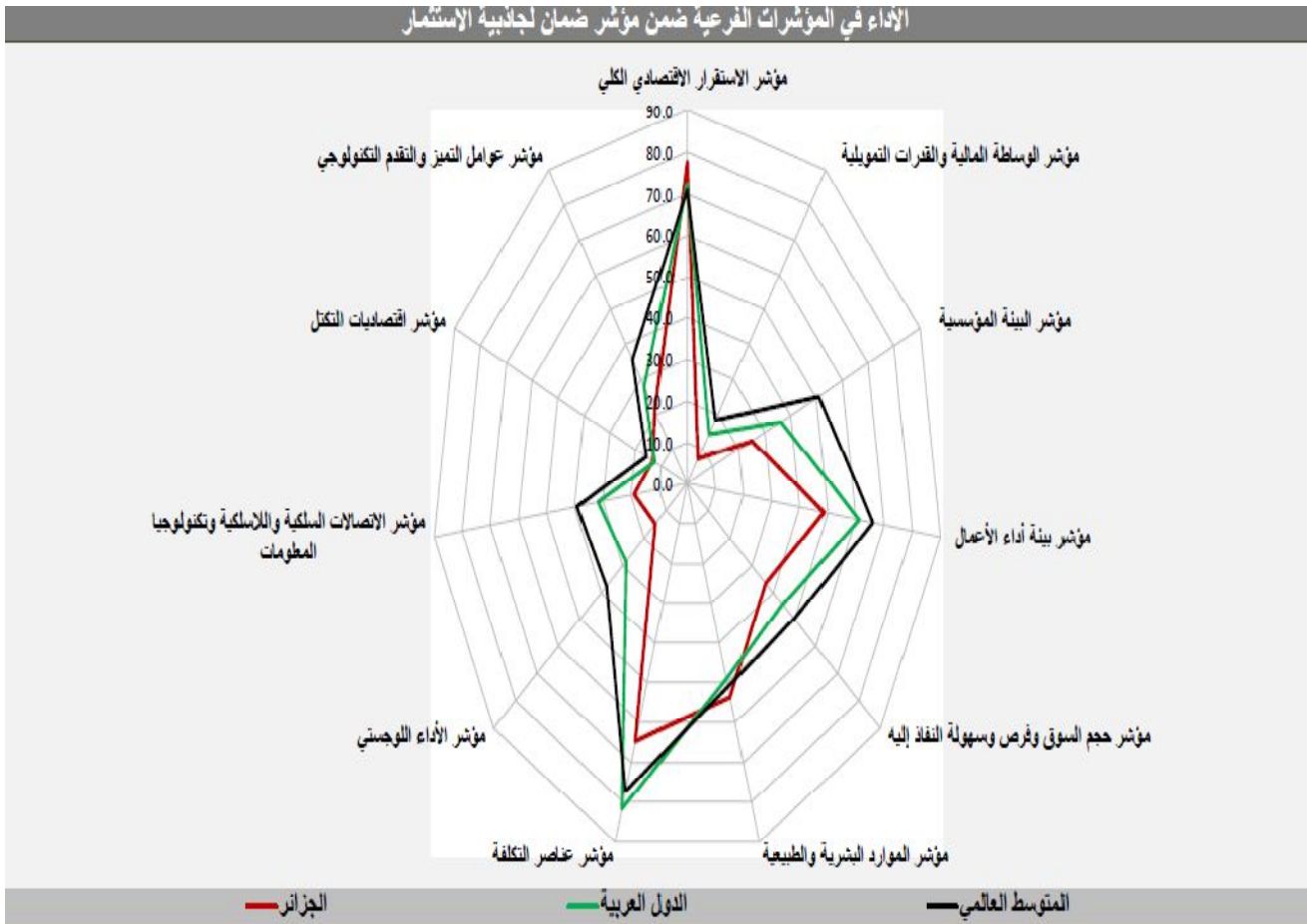
- مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

أداء المتوسط العربي في هذا المؤشر جاء أقل بشكل واضح من الأداء العالمي. وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية فقد تصدرت دول الخليج المجموعات العربية

وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء المتوسط، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بأداء ضعيف ثم دول المغرب في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2013 فقد تحسن أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر، فيما عدا دول المشرق العربي.

ثانيا: وضع الدول العربية والجزائر في المؤشرات الفرعية لسنة 2015

الشكل رقم 22 يوضح الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2015



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015، مرجع سبق ذكره، ص 120.

يوضح الشكل رقم 22 مايلي¹:

- مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي

تصدرت دول الخليج العربي المجموعات العربية بأداء جيد جدا، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء متوسط، أما دول المشرق العربي فقد حلت في المرتبة الثالثة بمستوى أداء ضعيف، وفي المرتبة الرابعة حلت دول الأداء المنخفض وبمستوى أداء ضعيف جدا، ومقارنة بعام 2014 تحسن أداء جميع المجموعات بنسب تتراوح ما بين 0.93 و 8.37% على التوالي.

- مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية

حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء متوسط، وتصدرت دول المشرق العربي الدول العربية وحلت منفردة في مجموعة الأداء الجيد، ثم جاءت دول الخليج العربي في المرتبة الثالثة وبمستوى أداء متوسط، وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بمستوى أداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2014 تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية وذلك نتيجة تسجيلها تراجعا في المؤشرات الفرعية الثلاثة المكونة للمؤشر.

- مؤشر البيئة المؤسسية

حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبأداء ضعيف، وجاءت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى عربيا بأداء متوسط، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة وبأداء ضعيف، وجاءت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة

¹ - مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015، مرجع سبق ذكره، ص.ص

والأخيرة وبأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2014 تراجع أداء دول الخليج ودول المشرق فيما تحسن أداء دول المغرب ودول الأداء الضعيف.

- مؤشر بيئة أداء الأعمال

حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بمستوى أداء ضعيف، وتصدرت دول الخليج بأداء متوسط وجاءت دول المشرق في المرتبة الثالثة وبمستوى أداء ضعيف، وحلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بمستوى أداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2014 فقد ارتفع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر بيئة الأعمال وجاءت دول الخليج في المقدمة كصاحبة أفضل نسبة تحسن بلغت 1.5 %.

- مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه

جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف، وتصدرت دول الخليج العربي المجموعات العربية بأداء متوسط، ثم حلت دول المشرق العربي بأداء متوسط، وأخير حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2014 تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر فيما عدا دول المغربي العربي.

- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية

تقدمت دول الخليج العربي بأداء جيد وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية وكذلك دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف وأخيرا جاءت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة وبمستوى أداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام

2014 تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية.

- مؤشر عناصر التكلفة

حلت دول المغرب العربي في المرتبة الأخيرة، وتصدرت دول الخليج وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء الجيد جدا، وجاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ثم حلت دول الاداء المنخفض في المرتبة الثالثة. ومقارنة بعام 2014 تتحسن أداء جميع المجموعات العربية في مؤشر عناصر التكلفة وخصوصا دول الاداء المنخفض بنسبة 6.6%.

- مؤشر الأداء اللوجستي

حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية، وتصدرت دول الخليج وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء الجيد، وجاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف ثم دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة وبأداء ضعيف جدا. مقارنة بعام 2014 تراجع أداء دول الخليج ودول الاداء المنخفض فيما ارتفع أداء دول المشرق والمغرب العربي في المؤشر.

- مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف، وتصدرت دول الخليج بأداء جيد، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بأداء متوسط، وجاءت دول الاداء المنخفض في المرتبة الرابعة بأداء ضعيف جدا. مقارنة بعام 2014 تحسن أداء دول الخليج ودول المشرق العربي، فيما تراجع أداء دول المغرب العربي ودول الاداء المنخفض.

- مؤشر اقتصاديات التكتل

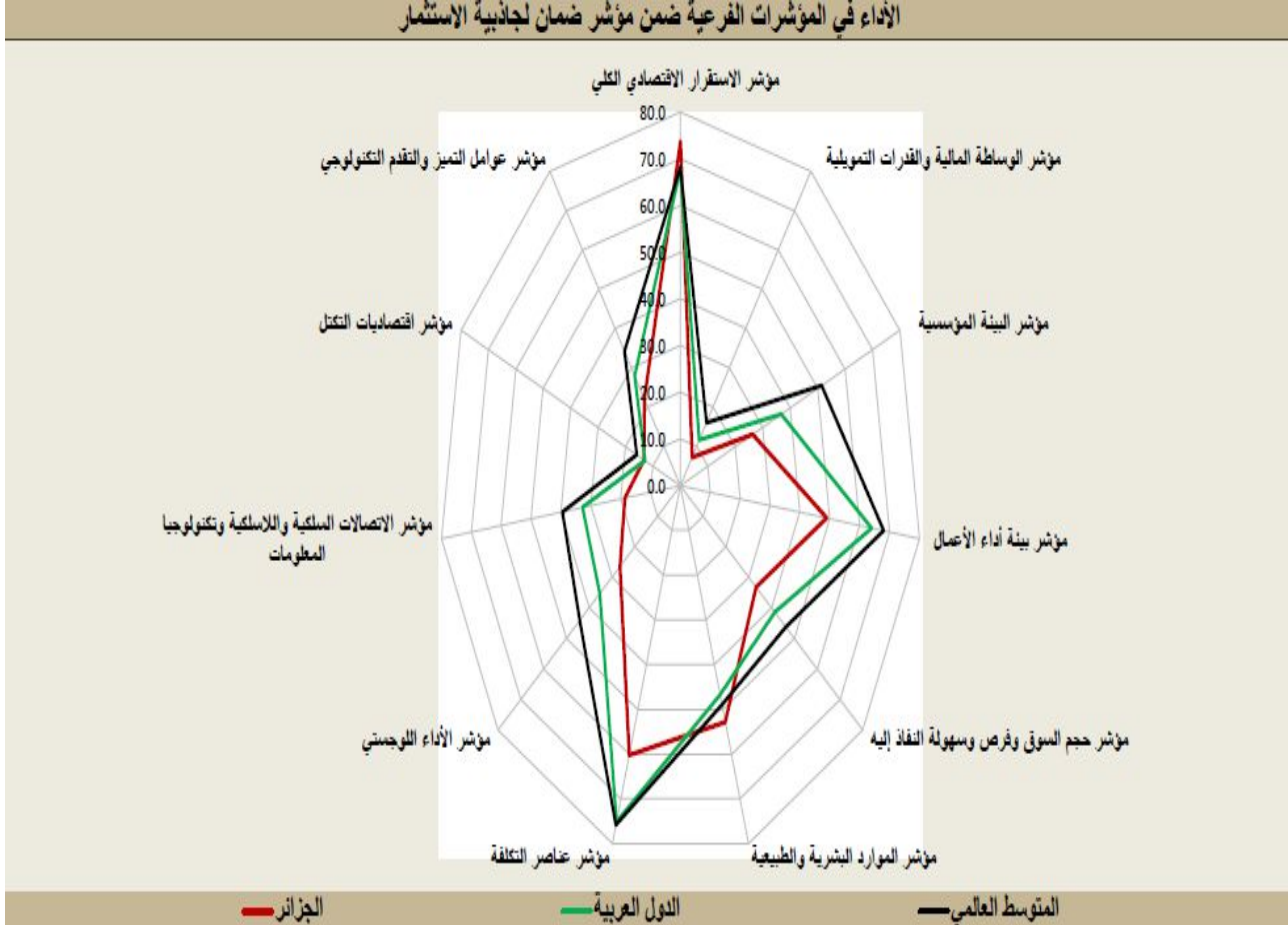
تصدرت دول المشرق العربي المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء المتوسط، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بأداء ضعيف، ثم دول الخليج في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بأداء ضعيف جدا. مقارنة بعام 2014 فقد ارتفع أداء جميع المجموعات في مؤشر اقتصاديات التكتل وكانت دول الخليج صاحبة أفضل تحسن بنسبة تقترب من 7% خلال تقرير عام 2015.

- مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف، وتصدرت دول الخليج المجموعات العربية وجاءت وحيدة في مجموعة الأداء المتوسط، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بأداء ضعيف، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاءت دول الأداء المنخفض بأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2014 تحسن أداء دول المشرق العربي ودول الأداء الضعيف في المؤشر، فيما تراجع أداء دول الخليج ودول المغرب العربي.

ثالثا: وضع الدول العربية والجزائر في المؤشرات الفرعية لسنة 2016

الشكل رقم 23 يوضح الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2016



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016، مرجع سبق ذكره، ص 120.

يوضح الشكل رقم 23 أن¹ :

- مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي

¹ - مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016، مرجع سبق ذكره، ص.ص 10-11.

حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء جيد، وتصدرت دول الخليج العربي المجموعات العربية بأداء جيد جدا، أما دول المشرق العربي فقد حلت في المرتبة الثالثة وبمستوى أداء ضعيف جدا، وجاءت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة الأخيرة عربيا وبمستوى أداء ضعيف جدا، ومقارنة بعام 2015 تحسن أداء جميع المجموعات العربية بنسب تتراوح ما بين 0.07 و 7.3 % على التوالي.

- مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية

تصدرت دول المشرق العربي الدول العربية وحلت منفردة في مجموعة الأداء الجيد، ثم حلت دول الخليج العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء متوسط، ثم جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء متوسط، وأخيرا حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بمستوى أداء ضعيف جدا. مقارنة بعام 2015 تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية.

- مؤشر البيئة المؤسسية

حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبأداء ضعيف، في حين ان دول الخليج العربي تصدرت المرتبة الأولى عربيا بأداء متوسط، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة وبأداء ضعيف، وأخيرا جاءت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة وبأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2015 تراجع أداء دول المشرق فيما تحسن أداء بقية المجموعات العربية في المؤشر.

- مؤشر بيئة أداء الأعمال

تصدرت دول الخليج بأداء متوسط، ثم حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء ضعيف ثم دول المشرق في المرتبة الثالثة وبمستوى أداء ضعيف أيضا، وحلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بمستوى أداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2015 فقد ارتفع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال وجاءت دول الأداء المنخفض في المقدمة كصاحبة أفضل نسبة تحسن بلغت 5.26 % .

- مؤشر حجم السوق وسهولة النفاذ إليه

جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف، وتصدرت دول الخليج بأداء متوسط، ثم حلت دول المشرق العربي بأداء متوسط، وأخيرا جاءت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة بأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2015 تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر.

- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية

تقدمت دول الخليج بأداء جيد وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية وكذلك دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف، وأخيرا جاءت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة وبمستوى أداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2015 تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية.

- مؤشر عناصر التكلفة

جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الأخيرة، في حين تصدرت دول الخليج العربي مجموعة الأداء الجيد جدا، وجاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ثم حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الثالثة. مقارنة بعام 2015 تحسن أداء جميع المجموعات العربية في مؤشر عناصر التكلفة، وخصوصا دول المشرق العربي بنسبة 8%.

- مؤشر الأداء اللوجستي

جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف، وتصدرت دول الخليج بأداء جيد، ثم حلت دول المشرق العربي بأداء ضعيف، وأخيرا جاءت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة بأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2015 ارتفع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر خصوصا دول الأداء المنخفض.

- مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بمستوى أداء ضعيف، في حين تصدرت دول الخليج العربي مجموعة الأداء الجيد جدا، وجاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بأداء متوسط، ثم حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بأداء ضعيف جدا. مقارنة بعام 2015 تحسن أداء جميع المجموعات العربية بقيادة دول المشرق ودو الخليج بنسب 6.5 و 5.3%.

- مؤشر اقتصاديات التكتل

تصدرت دول المشرق العربي المجموعات العربية بأداء جيد جدا، ثم حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء جيد ثم دول الخليج في المرتبة الثالثة وبمستوى أداء ضعيف، وحلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بمستوى أداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2015 فقد ارتفع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر اقتصاديات التكتل وكانت دول الخليج صاحبة أفضل تحسن بنسبة تقترب من 7 % خلال تقرير 2016 .

- مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف، وتصدرت دول الخليج بأداء جيد، ثم حلت دول المشرق العربي بأداء ضعيف، وأخيرا جاءت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة بأداء ضعيف جدا. ومقارنة بعام 2015 تراجع أداء دول الخليج والمشرق العربي فيما تحسن أداء دول المغرب ودول الأداء المنخفض.

رابعا: وضع الدول العربية والجزائر في المؤشرات الفرعية لسنة 2017

الشكل رقم 24 يوضح الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية

الاستثمار لسنة 2017

الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

2017، مرجع سبق ذكره، ص 60.

يوضح الشكل رقم 24 أن¹:

- مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي

تصدرت دول الخليج العربي المجموعات العربية بأداء جيد جدا، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء متوسط، أما دول المشرق العربي فقد حلت في المرتبة الثالثة بمستوى أداء ضعيف، وفي المرتبة الرابعة حلت دول الأداء المنخفض وبمستوى أداء ضعيف جدا، ومقارنة بعام 2016 تحسن أداء جميع المجموعات العربية في المؤشر.

- مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية

التمويلية رغم تواضع الأداء العالمي فإن الأداء العربي جاء منخفضا كما تصدرت مجموعة دول المشرق العربي مجموعة الدول العربية.

- مؤشر البيئة المؤسسية

جاء أداء الدول العربية متواضعا جدا مع وجود تباينات كبيرة بين المجموعات العربية، ومقارنة بعام 2016 ارتفع أداء جميع المجموعات العربية في المؤشر واستقر أداء دول الخليج.

¹ - مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017، مرجع سبق ذكره، ص.ص 11-10.

- مؤشر بيئة أداء الأعمال

يكشف المؤشر عن ضرورة إجراء إصلاحات عاجلة من قبل دول الخليج في مؤشري بدء الأعمال والحصول على الائتمان. ومقارنة بعام 2016 ارتفع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر.

- مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه

يكشف المؤشر عن ضرورة إجراء إصلاحات عاجلة من قبل دول المغرب العربي بخفض التعريفة الجمركية وكذلك قيام دول الأداء المنخفض بإصلاحات عاجلة في مؤشري نسبة التعريفة الجمركية والانفتاح على العالم الخارجي. ومقارنة بعام 2016 تحسن أداء دول المشرق ودول المغرب العربي فيما تراجع أداء دول الخليج ودول الأداء المنخفض.

- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية

الأداء العربي جاء قريبا من الأداء العالمي ويوضح المؤشر ضرورة إجراء إصلاحات من قبل دول الخليج في مؤشر نمو إنتاجية العمل وكذلك قيام دول الأداء المنخفض بإصلاحات في معظم المؤشرات الفرعية، ومقارنة بعام 2016 تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر فيما عدا دول المشرق العربي.

- مؤشر عناصر التكلفة

الأداء العربي جاء مساويا للأداء العالمي، وكشفت البيانات عن ضرورة إسراع دول الأداء المنخفض في اتخاذ خطوات إصلاحية في مجال تكلفة التصدير، في حين يتعين على دول المغرب العربي التحرك على صعيد معدل الضريبة كنسبة من

الأرباح التجارية. ومقارنة بعام 2016 تحسن أداء جميع المجموعات العربية فيما استقر أداء دول الخليج.

- مؤشر الأداء اللوجستي

الأداء العربي جاء أقل من الأداء العالمي ومقارنة بعام 2016 ارتفع أداء جميع المجموعات العربية بنسب كبيرة فيما عدا دول المغرب العربي.

- مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وتفوقت على المتوسط العالمي بفارق كبير في المؤشر، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير عن دول الخليج ثم دول المغرب العربي. وتميز أداء دول الخليج في غالبية المتغيرات فيما سجلت مجموعة المشرق العربي أداء قريبا من المتوسط العالمي في نسبة مستخدمي الانترنت والهاتف النقال، فيما تفوقت دول المغرب العربي عالميا في اشتراكات البرود باند والنقال. ومقارنة بعام 2016 تحسن أداء جميع المجموعات العربية بنسب متقاربة.

- مؤشر اقتصاديات التكتل

تصدرت دول المغرب العربي المجموعات العربية، ثم دول الخليج العربي بفارق كبير، ثم دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة، ومقارنة بعام 2016 فقد ارتفع أداء جميع المجموعات في مؤشر اقتصاديات التكتل فيما عدا دول الأداء المنخفض.

- مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

تميزت دول الخليج على صعيد تطور الحكومة الالكترونية ثم تطور السوق، في مقابل تراجع واضح لدول المغرب العربي في مؤشر تطور بيئة الأعمال ودول الأداء المنخفض في جميع المتغيرات الأساسية للمؤشر. ومقارنة بعام 2016 فقد تراجع أداء جميع المجموعات العربية بنسب متفاوتة وخصوصا دول المشرق العربي.

خامسا: وضع الدول العربية والجزائر في المؤشرات الفرعية لسنة 2018

الشكل رقم 25 يوضح الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2018

الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018



الجزائر الدول العربية المتوسط العالمي

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018، مرجع سبق ذكره، ص 60.

يوضح الشكل رقم 25 أن¹:

- مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي

يعد الأداء العربي في هذا المؤشر الأفضل مقارنة بالمؤشرات الأحد عشر الأخرى لقد تصدرت دول المغرب العربي الأداء العربي ، أما دول الخليج العربي فقد حلت في المرتبة الثانية وكذلك بالنسبة لدول المشرق العربي التي جاءت في المرتبة الثالثة بمستوى أداء ضعيف، أما دول الأداء المنخفض فقد جاءت في المرتبة الرابعة الأخيرة عربيا رغم أدائها الجيد في متغيري عدد أزمات سعر الصرف. وبالمقارنة مع سنة 2017 فقد تراجع أداء جميع المجموعات العربية في المؤشر عدا دول المشرق العربي.

- مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية

فيما يتعلق بالمجموعات العربية فقد تصدرت دول المشرق مجموعات الدول العربية، وقد جاء الأداء العربي أقل من الأداء العالمي.

- مؤشر البيئة المؤسسية

استمر أداء الدول العربية متواضعا جدا مقارنة بالمتوسط العالمي، مع وجود تباينات كبيرة بين المجموعات العربية. ومقارنة بعام 2017 فقد تحسن أداء جميع المجموعات العربية في المؤشر.

¹ - مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018، مرجع سبق ذكره، ص.ص 8-

- مؤشر بيئة أداء الأعمال

جاء أداء الدول العربية أفضل من المتوسط العالمي في متغيري تسجيل الملكية، وتنفيذ العقود فيما كان الأداء أقل من المتوسط في بقية المكونات، مقارنة بسنة 2017 ارتفع أداء جميع المجموعات العربية واستقر أداء دول المغرب العربي.

- مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه

جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وتصدرت دول الخليج المرتبة الأولى بأداء متوسط وبمعدل أقل قليلا من المتوسط العالمي، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية. ومقارنة بسنة 2017 فقد تحسن أداء دول المشرق العربي ودول المغرب العربي فيما تراجع أداء دول الخليج ودول الأداء المنخفض.

- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية

الأداء العربي في هذا المؤشر جاء قريبا جدا من الأداء العالمي وأفضل من المتوسط العالمي في متغير نصيب عوائد الموارد الطبيعية فيما جاء أقل من المستوى العالمي بشكل واضح في مؤشري التعليم. ومقارنة بسنة 2017 فقد تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر فيما عدا دول الأداء المنخفض التي شهدت نموا ودول المشرق التي شهدت استقرارا في الأداء.

- مؤشر عناصر التكلفة

الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي المرتفع أصلا. وقد كشفت البيانات أنه من الضروري أن تسرع دول الأداء المنخفض في اتخاذ خطوات إصلاحية في مجال تكلفة التصدير في حين يتعين على دول المغرب العربي التحرك

على صعيد معدل الضريبة وتكلفة التصدير. ومقارنة بسنة 2017 فقد تراجع أداء جميع المجموعات العربية فيما ارتفع أداء دول الأداء المنخفض.

- مؤشر الأداء اللوجستي

جاء الأداء العربي في هذا المؤشر أقل من الأداء العالمي. ومقارنة بسنة 2017 فقد استقر أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية.

- مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي. وفيما يتعلق بالمجموعات العربية فقد تصدرت دول الخليج وتفوقت على المتوسط العالمي بفارق كبير، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير عن دول الخليج ثم دول المغرب العربي. ومقارنة بسنة 2017 فقد تحسن أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسب متقاربة.

- مؤشر اقتصاديات التكتل

أداء المتوسط العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي إلا أنه جاء أفضل من المتوسط العالمي بالنسبة للرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة. أما فيما يتعلق بالمجموعات العربية فقد تصدرت دول المشرق العربي المجموعات العربية وتفوقت على العالم ، وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية ثم دول الخليج في المرتبة الثالثة. ومقارنة بسنة 2017 فقد ارتفع أداء جميع المجموعات في مؤشر اقتصاديات التكتل فيما أداء دول المغرب العربي الذي استقر.

- مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

أداء المتوسط العربي في هذا المؤشر جاء أقل بشكل واضح من متوسط الأداء العالمي. كما جاء أقل من المتوسط العالمي بالنسبة لجميع المتغيرات المكونة للمؤشر فيما عدا متغير الحكومة الإلكترونية الذي كان قريبا في أدائه من المستوى العالمي. ومقارنة بسنة 2017 فقد تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر بنسب متفاوتة.

انطلاقا مما تم تناوله في المبحث الثالث المرتبط بوضع الدول العربية والجزائر في المؤشرات الفرعية يتضح لنا أن:

الأداء في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي تراوح بين المتوسط والجيد في دول المغرب العربي والتي من بينها الجزائر بحيث أن استقرار الاقتصاد الكلي يعتبر عاملا حاسما في تعزيز جاذبية الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة والذي يتم قياسه عن طريق قياس تقلب معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي وهذا التقلب يكون ناتج عن الاستمرار في الاعتماد المفرط على إيرادات النفط ومشتقاته في تكوين الناتج الكلي الإجمالي، كما يقاس استقرار الاقتصاد الكلي عن طريق معرفة قيمة التضخم بحيث أن هذا الأخير يتسبب في زيادة حصائل الفوائد الإسمية عندما يطلب المستثمرين التعويض في القوى الشرائية للنقود وبالتالي يرفع مستوى عدم التأكد، بالإضافة إلى عنصر نسبة عجز الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي بحيث يتسبب تباطؤ النمو في بعض دول المغرب العربي الغير نفطية في تزايد عجز الميزانية وهو أحد العوامل الطاردة للاستثمار والمساهمة في زيادة التضخم وبالتالي عدم التأكد، بحيث تواجه بعض دول المغرب التحدي الأني المتمثل في

إستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي أو الحفاظ عليه وسط أجواء عدم اليقين السياسي والاضطرابات الاجتماعية التي زادت من حدة العجز في الموازنة.

تميز مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية بأدائه المتوسط ما بين 2014 و 2016 ثم شهد تراجع في سنتي 2017 و 2018 وهذا يعود لنقص الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

فيما يتعلق بمؤشر البيئة المؤسسية فقد تميز أداءه بالضعف ما بين 2014 و2015 إلى أنه بدأ في التحسن والإرتفاع منذ سنة 2017 وهذا يشير إلى التحسن في الإجراءات الاقتصادية الحكومية وكذا السياسة الاقتصادية، و النظام الضريبي.

فيما يرتبط بمؤشر أداء الأعمال فقد ترتب في المرتبة الرابعة بأداء ضعيف وهذا في 2014 إلى أنه بدأ في التحسن والتقدم في المرتبة منذ 2015 إلى غاية 2018 وهذا راجع إلى التحسن التدريجي من ناحية تسهيل بعض الإجراءات الحكومية كإجراءات تأسيس المشروع، الوقت اللازم لتسجيل ملكية العقار، الوقت اللازم لتنفيذ العقود، تسهيل إجراءات دخول الشركات الجديدة إلى الأسواق.

أما مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه فقد تميز بضعف وتراجع أدائه منذ سنة 2014 إلى غاية 2016 وقد عرف تحسن طفيف منذ سنة 2017 وهذا ما يؤكد على ضرورة خفض التعريفة الجمركية، والإنفتاح على العالم الخارجي.

تميز مؤشر الموارد البشرية والطبيعية بأدائه الضعيف وتراجع المستمر منذ 2014 إلى غاية سنة 2018 وهذا ما يشير إلى نقص جودة التعليم وكذا الرعاية الصحية الحكومية إضافة إلى نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي.

فيما يتعلق بمؤشر **عناصر التكلفة** بالرغم من تحسن أدائه من سنة إلى أخرى (من 2014 إلى 2018) إلى أن مستوى أدائه لا يزال ضعيف ما يشير إلى ضرورة اتخاذ خطوات إصلاحية على صعيد معدل الضريبة وتكلفة التصدير.

شهد مؤشر **الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات** تحسن في أدائه منذ سنة 2016 إلى غاية 2018 وبالرغم من ذلك لا يزال أداءه يوصف بالضعيف فحول المغرب العربي ومن بينهم الجزائر تفوقوا في استخدام الهاتف النقال إلى أنهم يحتاجون إلى اجتياز العديد من الأشواط لتمكن من إدخال واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذا التكيف والتأقلم معها.

تميز مؤشر **اقتصاديات التكتل** بتحسن في أدائه ففي سنتي 2016 و 2017 أصبح أداءه جيد ليستقر في 2018 وهذا راجع إلى ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وكذا الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة.

فيما يرتبط بمؤشر **التميز والتقدم التكنولوجي** فقد تراجع منذ 2014 إلى غاية 2018 بمستوى أداء ضعيف ويعود هذا إلى تراجع المؤشرات الفرعية المشكلة له والمرتبطة بجاهزية بيئة الأعمال التكنولوجية، الدعم الحكومي للبحث والتطوير، التوجه نحو الحكومة الإلكترونية وغيرها..

المبحث الرابع : وضع الجزائر في مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار

تسعى الجزائر جاهدة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية بغرض دخول رؤوس الأموال الأجنبية المساهمة في إنعاش الاقتصاد الجزائري وهذا ما فرض على الجزائر تهيئة المناخ الاستثماري من أجل استقطاب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب وكذا تشجيع الاستثمارات المحلية بغية تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، ويوجد عدة مؤشرات على أساسها يقيم المناخ الاستثماري ونحن قد وقع اختيارنا على ثلاثة مؤشرات تتمثل في مؤشر الحرية الاقتصادية، التنافسية العالمية وكذا مؤشر سهولة أداء الأعمال لنبرز وضع الجزائر فيها.

أولاً: مؤشر الحرية الاقتصادية

الجدول رقم 10 يوضح تطور ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة

2007 إلى 2018

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الترتبة	102	95	106	104	132	140	145	146	157	151	156	172
القيمة	55.4	56.2	56.6	56.9	52.4	51	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7
نسبة التغير		1.44	0.71	0.53	7.91-	2.67-	2.75-	2.42	3.74-	2.45	7.19-	3.87-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على

Terry Miller, Anthony B.Kim, The Heritage Foundation, 2017
index of Economic freedom, Institute for Economic Freedom p
448 .

مؤشر الحرية الاقتصادية يقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك في الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع ويستند هذا المؤشر إلى 10 عوامل تشمل حرية الأعمال، حرية التجارة، الحرية الجبائية، الإنفاق الحكومي، الحرية النقدية، حرية الاستثمار، الحرية المالية، حرية الملكية، الحرية من الفساد، حرية العمل.

بناءً على معطيات الجدول الموضح أعلاه تبين أن الجزائر شهدت تراجع في ترتيبها في مؤشر الحرية الاقتصادية ففي سنة 2006 و 2007 حلت في المرتبة 102 ، وتقدمت بـ 07 مراتب فقد حلت في المرتبة 95 سنة 2008 وابتداء من 2010 بدأت تتراجع في ترتيبها لتصل إلى المرتبة 157 سنة 2015، وقد تقدمت بستة مراتب سنة 2016 وتراجعت مرة أخرى فقد تأخرت بخمسة مراتب سنة 2017 إذ حلت في المرتبة 156 وتراجعت بستة عشر مرتبة سنة 2018 فقد حلت في المرتبة 172 مما يدل على ضعف الحرية الاقتصادية في الجزائر، وهذا ما يدل على أن اقتصاد الجزائر يعتبر مغلقاً ومعقداً مقارنة بالدول العربية الأخرى والإفريقية أيضاً نظراً لجملة من المؤشرات التي أبقت الجزائر في ذيل الترتيب من بينها حجم دور الحكومة وسيطرتها على اقتصاد وحجم الرسوم والضرائب على المؤسسات، إضافة إلى مؤشر القوانين الاقتصادية والتجارية وتأمين الملكية الفكرية، والوصول إلى التمويل، وكذا مؤشر حرية التجارة الخارجية وضبط القروض والعمل والأعمال.

الجدول رقم 11 يوضح الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية
لسنة 2015

المتوسط العالمي	الرتبة	القيمة	المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية
64.1	85	66.6	حرية الأعمال
75.4	164	60.8	حرية التجارة
77.4	82	80.0	الحرية الجبائية
61.7	154	38.7	الإتفاق الحكومي
75.0	140	71.2	الحرية النقدية
54.8	158	25.0	حرية الاستثمار
48.5	131	30	الحرية المالية
42.2	94	30	حرية الملكية
41.9	95	36.0	الحرية من الفساد
61.3	138	50.5	حرية العمل

المصدر: موسى كاسحي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي: حالة الجزائر مصر ومنطقة الخليج العربي، أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، 2016، ص 202.

يوضح الجدول المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية التي ترتبت في 2015 في مرتبة متدنية حيث حلت في المرتبة 157، وهذا يعود إلى تدني مراتب مؤشراتها الفرعية فمؤشر الحرية الجبائية جاء في المرتبة 82، في حين حل مؤشر حرية الأعمال في المرتبة 85، أما حرية الملكية حلت في المرتبة 94 والحرية من الفساد في المرتبة 95، أما مؤشر الحرية المالية فقد جاء في المرتبة 131 وحرية العمل في المرتبة 138، وقد حلت الحرية النقدية في المرتبة 140، أما الإنفاق الحكومي فقد جاء في المرتبة 154، أما مؤشر حرية الاستثمار في المرتبة 158، وأخيرا جاء مؤشر حرية التجارة في المرتبة 164 .

الاقتصاد الجزائري يسير في مسار تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية بسبب إهمال سياسات الحفاظ على الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة والاعتماد الكبير على قطاع الطاقة الذي تهمين عليه الدولة، إلى جانب الأنظمة المعرقة للمستثمرين، وكذا المستويات العالية للفساد في قطاع الأعمال والقطاعات العامة، كما لا تزال العراقيل البيروقراطية في النشاط التجاري والتنويع الاقتصادي قائمة وسوق العمل جامدة، ومعدل البطالة بين الشباب مرتفع، وكل هذا يستدعي مزيدا من التحسينات والإصلاحات خصوصا حرية الاستثمار والتي تبقى بعيدة عن المتوسط العالمي باستثناء 2002 و 2003 و 2004 التي شهدت قيمة المؤشر الفرعي الخاص بحرية الاستثمار تحسنا واعتبرت الجزائر كدولة عالية الحرية في الاستثمار ، ثم بدأت قيمة المؤشر الفرعي في الانخفاض.

الجدول رقم 12 يوضح تطور قيمة المؤشر الفرعي الخاص بحرية الاستثمار في الجزائر 2006-2015

السنوات	قيمة المؤشر الفرعي - حرية الاستثمار	الرتبة عالميا	المتوسط العالمي
2006	50	49	50.8
2007	50	52	49.6
2008	40	97	50.3
2009	50	64	48.8
2010	45	100	49
2011	20	152	50.2
2012	20	155	50.7
2013	20	156	51.7
2014	45	125	54.9
2015	25	158	54.8

المصدر: موسى كاسحي، مرجع سبق ذكره، ص: 203.

يتضح من جدول تطور قيمة المؤشر الفرعي الخاص بحرية الاستثمار أن قيمه شهدت انخفاض وتراجع خصوصا ما بين 2011 و 2013 وهذا ما يدل على أن الجزائر لا تزال بعيدة عن حرية الاستثمار وهذا ما يعتر كعائق بالنسبة للمستثمرين المحليين والأجانب مما يجعلها مطالبة بتحرير نظامها الاستثماري حتى يصبح مناخها الاستثماري يتصف بالجاذبية.

ثانيا: مؤشر التنافسية العامة

الجدول رقم 13 يوضح ترتيب الجزائر في المحاور الرئيسية ضمن مؤشر

التنافسية العالمية 2007-2016

السنة	2012	2013	2013	2014	2014	2015	2015	2016	2016	2017
المحاور الرئيسية	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	القيمة	المرتبة	المرتبة	القيمة	القيمة
المتطلبات الأساسية	89	4.2	92	4.3	65	4.6	82	4.4	88	4.3
المؤسسات	141	2.7	135	3.0	101	3.4	99	3.5	99	3.5
البنية التحتية	100	3.2	106	3.1	106	3.1	105	3.1	100	3.3
الاقتصاد الكلي	23	5.7	34	5.5	11	6.4	38	5.3	63	4.8
الصحة والتعليم الأساسي	93	5.4	92	5.4	81	5.6	81	5.6	73	5.7
محفزات الكفاءة	136	3.1	113	3.2	125	3.3	117	3.4	110	3.6
التعليم العالي والتدريب	108	3.4	101	3.5	98	3.7	99	3.7	96	3.9
كفاءة السلع سوق	143	3.0	142	3.2	136	3.5	134	3.5	133	3.5
كفاءة العمل سوق	144	2.8	147	2.9	139	3.1	135	3.2	132	3.2

2.9	132	2.8	135	2.7	137	2.6	143	2.4	142	تطور السوق المالية
3.1	108	2.6	126	2.6	129	2.5	136	2.6	133	الجاهزية التكنولوجية
4.7	36	4.7	37	4.4	47	4.4	48	4.3	49	حجم السوق
3.1	119	3.0	124	2.9	133	2.6	143	2.3	144	عوامل تطور الإبداع والابتكار
3.3	121	3.3	128	3.2	131	2.9	144	2.5	144	تطور بيئة الأعمال
2.9	112	2.8	119	2.6	128	2.4	141	2.1	141	الابتكار

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على 2012/2017

world Economic forum, the global competitiveness report

حلت الجزائر في المرتبة 86 وفق تقرير التنافسية العالمي لسنة 2018/2017 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي الكائن مقره بجنيف بحيث يشمل هذا التقرير تقييم سنوي للعوامل المساعدة على الإنتاجية والرخاء والنمو الاقتصادي في 137 دولة. وقد تقدمت الجزائر برتبة واحدة بعد أن كانت تحتل المرتبة 87 في سنة 2016 وهي المرتبة البعيدة عن تلك التي احتلتها في سنة 2014 حيث حلت في المرتبة 79 ولكنها أحسن من تلك المراتب التي سجلت في السنوات الماضية حيث احتلت المرتبة 100 سنة 2013 و 110 في سنة 2012.

المجموعة الأولى: المتطلبات الأساسية

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم 13 فيما يتعلق بالمتطلبات الأساسية التحسن الضئيل لمرتبة الجزائر عالميا حيث جاءت في المرتبة 24 خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 التي حلت في المرتبة السابعة عشر، ثم تراجع من جديد بـ 17 و 23 مرتبة سنة 2015 و 2016 ويعود السبب في ذلك إلى التدهور في أغلب مكونات المتطلبات الأساسية والتمثلة في:

- المؤسسات نلاحظ في هذا المؤشر التقدم بستة مراتب سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 بحيث أخذ هذا المؤشر في التحسن خلال سنة 2014 بـ 34 مرتبة و 36 مرتبة سنة 2015 و 2016 على التوالي مقارنة بسنة 2013 ويعود سبب هذا التحسن في تقدم مؤشر حماية الملكية الفكرية بـ 37 مرتبة ما بين سنة 2013 و 2016 ومؤشر ثقة الجمهور في السياسيين وكذا مؤشر كفاءة الإطار القانوني لتسوية المنازعات وكذا تحسن ترتيب المؤشرات الخاصة بوجهة نظر قادة الأعمال حول كلفة الجريمة المنظمة، في حين تراجع مرتبة مؤشر قوة حماية المستثمرين بـ 64 مرتبة، ورغم تحسن الجزائر في الترتيب لأغلب المؤشرات التي تدرج في محور المؤسسات ولكنها تبقى بعيدة كل البعد عن المراتب المتقدمة مقارنة بالدول الأخرى.

- البنية التحتية جاء ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر متأخرا مما يدل على ضعف بنيتها التحتية بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة في هذا المجال حيث حازت الجزائر في آخر تقرير في التنافسية العالمية سنتي 2016 و 2017 على المرتبة 101 في مؤشر البيئة التحتية الشاملة بالمرتبة 96 في مؤشر جودة الطرق وكذا مؤشر السكك الحديدية في المرتبة 57

والمرتبة 92 في مؤشر نوعية خدمات تزويد الكهرباء والمرتبة 77 في مؤشر نسبة اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 مستخدم وهذا من بين 138 دولة ذكرت في التقرير.

- **الاقتصاد الكلي** لقد احتلت الجزائر المرتبة 34 سنة 2013 الذي كان له تحسن طفيف مقارنة بسنة 2012 الذي احتلت فيه المرتبة 23 سنة 2013 وتقدم ب 23 مرتبة سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 ثم تراجع مرة أخرى ب 27 و 52 مرتبة في التقريرين الأخيرين على التوالي ، ويعود ذلك إلى تراجع ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية سنة 2014 و 2016 ، حيث تراجع مؤشر رصيد الميزانية الحكومية بشكل لافت قدر بـ 115 مرتبة، وتراجع مؤشر الادخار الوطني الإجمالي بستة مراتب، وفيما يخص مؤشر التصنيف الائتماني فقد تراجع بأربعة مراتب، وتقد مؤشر التضخم في سنة 2015 بـ 22 مرتبة وتراجع بـ 33 مرتبة سنة 2016 مقارنة بـ 2014 .

- **الصحة والتعليم الأساسي** عرف هذا المؤشر تقدما ملحوظا بين سنة 2012 و 2016 مقارنة بالسنوات السابقة، نظرا لتمكن الجزائر من إحراز تقدم ملحوظ في ترتيب مؤشر معدل إنتشار فيروس الإيداز، معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي، حيث إحتلت الجزائر مراتب متقدمة في تقرير التنافسية العالمية 2016 -2017 من أصل 138 دولة.

المجموعة الثانية: محفزات الكفاءة عرف هذا المؤشر تحسن ما بين 2012 و 2016 مقارنة بالسنوات التي سبقتها والذي تنطوي تحته المؤشرات الفرعية الآتية:

- **التعليم العالي والتدريب** احتلت الجزائر في هذا المؤشر المرتبة 108 ما بين سنتي 2012 و 2013 لتتقدم بـ 7 مراتب سنتي 2013 و 2014 و بـ 3 مراتب سنتي 2014 و 2015 وتراجع بمرتبة سنتي 2015 و 2016 ولتصل إلى المرتبة 96 سنتي 2016 و 2017 ، يعود التقدم في الترتيب في هذا المحور إلى تقدم ترتيب مؤشر جودة النظام التعليمي وجودة تعليم الرياضيات والعلوم وكذا جودة إدارة المدارس ومؤشر إيصال الانترنت للمدارس ومدى توفر خدمات البحوث والتطوير وكذا تدريب الموظفين.
- **كفاءة سوق السلع** احتلت الجزائر في مؤشر كفاءة سوق السلع المرتبة 143 سنتي 2012 و 2013 ، وتقدمت بمرتبة سنتي 2013 و 2014 أما سنتي 2014 و 2015 فقد تقدمت بـ 6 مراتب وبمرتبتين سنتي 2015 و 2016 لتصل إلى المرتبة 133 سنتي 2016 و 2017 . بالرغم من تقدم الجزائر في هذا المؤشر من سنة إلى أخرى إلى أن ترتيبها يبقى متأخرا بسبب تراجع ترتيب مؤشرات الفرعية فقد بلغ كل من مؤشر التنافسية المحلية المرتبة 136 أما إجمالي معدل الضرائب فقد جاء في المرتبة 135 والتعريفات الجمركية حلت في المرتبة 127، ومؤشر عبء الإجراءات الجمركية المرتبة 114.
- **كفاءة سوق العمل** احتلت الجزائر في هذا المؤشر المرتبة 144 سنتي 2012 و 2013 وتراجعت بـ 3 مراتب ما بين سنتي 2013 و 2014 ، أما سنتي 2014 و 2015 فقد تقدمت بـ 8 مراتب وبـ 4 مراتب ما بين سنتي 2015 و 2016 لتصل إلى المرتبة 132 من ضمن 138 دولة سنتي 2016 و 2017 . تدني مرتبة الجائر في هذا المؤشر يعود كذلك إلى تدني ترتيب مؤشرات الفرعية والتي من أبرزها مؤشر التعاون في العلاقة بين العمال وصاحب العمل، مؤشر الاعتماد على الإدارة المحترفة، مؤشر قدرة البلد

على إبقاء المواهب وكذا جذبها، مؤشر معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة.

- **تطور السوق المالية** ترتبت الجزائر في هذا المؤشر في المرتبة 142 سنتي 2012 و 2013 وتراجعت بمرتبة سنتي 2013 و 2014، أما سنتي 2014 و 2015 فقد تقدمت بـ 6 مراتب و بمرتبتين سنتي 2015 و 2016 لتصل إلى المرتبة 132 سنتي 2016 و 2017. وهذا راجع كذلك إلى تدني مراتب المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر فقد احتلت الجزائر في مؤشر مدى توفر الخدمات المالية المرتبة 131، أما مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية فقد جاءت في المرتبة 95، ومؤشر التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية المرتبة 124، أما مؤشر سهولة الحصول على القروض فقد جاءت في المرتبة 122.

- **الجاهزية التكنولوجية** حلت الجزائر في المرتبة 133 سنتي 2012 و 2013 وتراجعت بـ 3 مراتب سنتي 2013 و 2014 أما سنتي 2014 و 2015 فقد تقدمت بـ 7 مراتب و بـ 03 مراتب سنتي 2015 و 2016 لتصل إلى المرتبة 108 من ضمن 138 دولة ما بين سنتي 2016 و 2017. ودائما يعود التراجع في الترتيب إلى تدني أغلب المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر حيث جاء مؤشر مدى توفر أحدث التقنيات في المرتبة 125، أما مؤشر استيعاب التكنولوجيا على مستوى الشركات المرتبة 128، مؤشر نقل الاستثمار الأجنبي المباشر للتكنولوجيا المرتبة 121، أما مؤشري مستخدمي الإنترنت وكذا اشتراكات الهاتف النقال فقد حلوا في المرتبة 95 و 85. وهذه المراتب توضح أن الاقتصاد الجزائري له قدرة محدودة في استيعاب التكنولوجيا.

- **حجم السوق** ترتبت الجزائر في هذا المؤشر في المرتبة 49 بين 2012 و 2013 وتقدمت بمرتبتين بين 2013 و 2015، وبـ 10 مراتب في سنتي 2015 و 2016، لتصل إلى المرتبة 36 عالميا بين 2016 و 2017، يعود تحسن ترتيب الجزائر في هذا المؤشر إلى تقدم ترتيبها في مؤشر حجم السوق المحلي وكذا مؤشر حجم السوق الأجنبي ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

المجموعة الثالثة عوامل تطور الإبداع والابتكار ترتبت الجزائر في هذه المجموعة في المرتبة 144 ما بين 2012 و 2013، وتقدمت بمرتبة في سنتي 2013 و 2014، أما ما بين 2014 و 2015 فقد تقدمت بـ 10 مراتب و بـ 09 مراتب ما بين 2015 و 2016، وقد حلت في المرتبة 119 ما بين 2016 و 2017. وتشتمل هذه المجموعة على:

- **تطور بيئة الأعمال** حلت الجزائر في المرتبة 144 ما بين 2012 و 2014، وقد تقدمت بـ 13 مرتبة ما بين 2014 و 2015، أما في سنتي 2015 و 2016 فقد تقدمت بـ 3 مراتب، لتحل في المرتبة 121 سنتي 2016 و 2017. التقدم المستمر في هذا المؤشر يعود إلى تحسن في ترتيب بعض مؤشرات الفرعية، إلى أن البعض منها ظلت متأخرة كمؤشر نوعية الموردين المحليين، مؤشر التحكم في التوزيع الدولي، مؤشر عمليات الإنتاج، مؤشر عمليات التسويق، وكذا الاستعداد لتفويض السلطة.

- **الإبتكار** حلت الجزائر في المرتبة 141 في مؤشر الابتكار ما بين 2012 و 2014 وقد تقدمت بـ 13 مرتبة ما بين 2014 و 2015، أما ما بين سنتي 2015 و 2016 فقد تقدمت بـ 9 مراتب، لتصل إلى المرتبة 112

ما بين 2016 و 2017. يعود تقدم الجزائر في الترتيب إلى تقدم بعض المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، وبالرغم من ذلك إلا أنها ظلت تحتل المراتب الأخيرة فقد احتلت المرتبة 112 في مؤشر القدرة على الابتكار، والمرتبة 99 في مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي، والمرتبة 113 في مؤشر إنفاق منظمات الأعمال على البحث والتطوير، والمرتبة 120 في مؤشر التعاون بين الجامعات ومنظمات الأعمال في مجال البحث والتطوير.

ثالثا: مؤشر سهولة أداء الأعمال

الجدول رقم 14 يوضح ترتيب الجزائر في مؤشر بيئة أداء الأعمال بين سنتي 2016-2015

السنوات	2015	2016	التغير في الترتيب
الترتيب	161	163	-2

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار، بيئة أداء الأعمال 2016

بناء على تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2016 فقد حلت الجزائر في المرتبة 161 عالميا سنة 2015 وتراجعت بمرتين فقد حلت في المرتبة 163 سنة 2016 من مجموع 189 دولة أي شهدت تراجع في الترتيب العالمي لمؤشر سهولة أداء الأعمال، وهذا ما يوضح أن مناخ الأعمال بالجزائر لا يزال يعاني من القصور خصوصا ما تعلق بتسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين لبدء مشاريعهم، فمن أبرز ما ميز بيئة أداء الأعمال بالجزائر التعسف والبيروقراطية الإدارية وكذا

ضعف أداء بعض المؤسسات المخول إليها مهام تسهيل إجراءات الاستثمار للمستثمرين.

الجدول رقم 15 يوضح وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة أداء الأعمال 2016

عالميا	المؤشرات الفرعية لمؤشر أداء الأعمال
145	مؤشر بدء المشروع
122	مؤشر استخراج التراخيص
130	مؤشر توصيل الكهرباء
163	مؤشر تسجيل الممتلكات
174	مؤشر الحصول على الائتمان
174	مؤشر حماية المستثمر
169	مؤشر دفع الضرائب
176	مؤشر التجار عبر الحدود
106	مؤشر إنقاذ العقود
73	مؤشر تسوية حالات الإعسار

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار، بيئة أداء الأعمال 2016

توضح معطيات الجدول أعلاه المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة أداء الأعمال لسنة 2016 والذي جاء في المرتبة 163 وهذا يعود إلى تدني ترتيب مؤشرات الفرعية والتي أخذت مراتب مختلفة عالميا، فمؤشر تسوية حالات الإعسار جاء في المرتبة

73 ، أما مؤشر إنفاذ العقود فقد حلا في المرتبة 106، واستخراج التراخيص في المرتبة 122، في حين جاء مؤشر توصيل الكهرباء في المرتبة 130، ومؤشر بدء المشروع في المرتبة 145، وقد حلا مؤشر تسجيل الممتلكات في المرتبة 163، وأخذ مؤشر دفع الضرائب المرتبة 169، ومؤشر الحصول على الائتمان وكذا حماية المستثمر المرتبة 174، وهذا ما يدل على أن مناخ بيئة الأعمال غير مهياً وغير محفز على الاستثمار، فالتسهيلات التي تمنح للمستثمرين هي التي من شأنها أن تحفز على الاستثمار.

المبحث الخامس الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من عام 2012 إلى 2017

تتميز أغلب إقتصاديات الدول العربية بنمو اقتصادي ضعيف ومشاكل اقتصادية مختلفة كضعف الاستثمار وضعف البنى التحتية ورؤوس الأموال اللازمة للاستثمار بحيث تسعى هذه الدول ومن بينها الجزائر إلى إستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة قصد النهوض باقتصادياتها والتخلص من مختلف هذه المشاكل. ونحن سوف نقوم في هذا المبحث بالتعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وذلك من خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017.

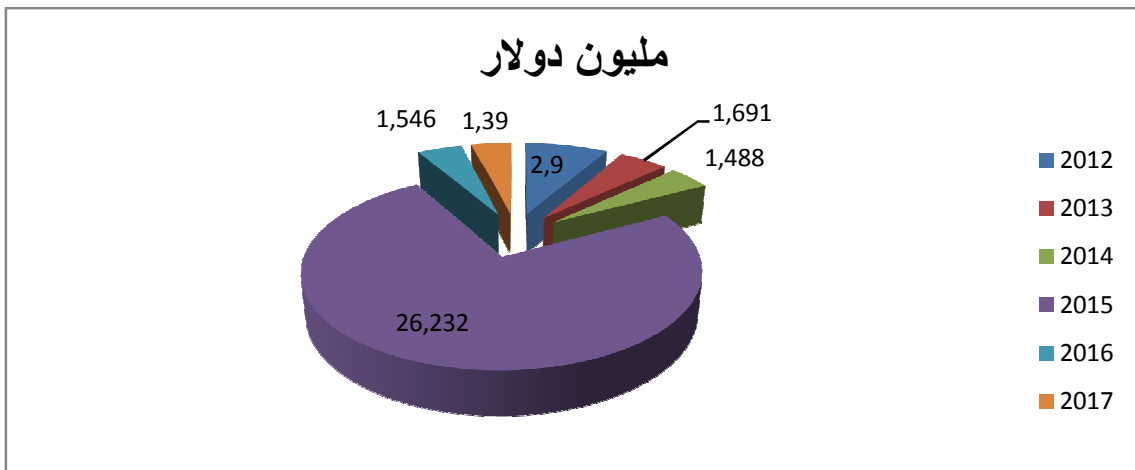
أولاً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر

الجدول رقم 16 يوضح الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر
بالمليون دولار من عام 2012 إلى 2017

السنة	مليون دولار	الحصة	الترتيب
2012	2.900	6.2 %	المرتبة الرابعة
2013	1.691	3.5 %	المرتبة العاشرة
2014	1.488	3.4 %	المرتبة الثامنة
2015	26.232	3.2 %	المرتبة الحادية عشر
2016	1.546	5.0 %	المرتبة الخامسة
2017	1.390	2.0 %	المرتبة السابعة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير الاستثمار

الشكل رقم 26 يوضح الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق باستخدام برنامج

Excel

احتلت الجزائر المرتبة الرابعة في قائمة الدول العربية من حيث جذب الاستثمار خلال عام 2012 بحصة 6.2 % وبقيمة 2900 مليون دولار، وقد تراجع ترتيب الجزائر في سنة 2013 فقد حلت في المرتبة العاشرة بحصة 3.5 % وبقيمة 1691 مليون دولار ، أما في سنة 2014 جاءت الجزائر في المرتبة الثامنة بحصة 3.4 % وقد نجحت في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 1488 مليون دولار، لتتراجع مرتبة الجزائر سنة 2015 فقد حلت في المرتبة الحادية عشر بحصة 3.2 % وبقيمة 26.232 مليون دولار، أما سنة 2016 صعدت مرتبة الجزائر فقد حلت في المرتبة الخامسة بحصة 5.0 % وبقيمة 1.546 مليون دولار، وبالتالي فقد تحسنت النتائج بشكل محسوس بعد النتائج السلبية التي سجلت في 2015 والتي تميزت بتأثر الاقتصاد بالصدمة البترولية التي كانت في بدايتها واستطاعت الجزائر وفق تقرير الندوة الأممية للتجارة والاستثمار العودة إلى الساحة الدولية الاقتصادية، حيث استطاعت جلب 1.6 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد التدفقات السلبية التي سجلت طيلة 2015.

وحسب المحللين فإن العودة القوية للجزائر راجعة إلى العديد من الاعتبارات الموضوعية، ومنها على سبيل الخصوص تحسن السياسات الاستثمارية، والتحسن الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي، كما ثمنت الهيئة تبني الجزائر قانونا جديدا حول الاستثمار هو عامل آخر يحسب لها في مجال استقطاب الاستثمار الخارجي بتبني هذا القانون الجديد حيث وفرت التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية، أما في 2017 فقد تراجعت مرتبة الجزائر بدرجتين فقد حلت في المرتبة السابعة بحصة 2.0 % وبقيمة 1.390 مليون دولار.

بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر نهاية عام 2014 نحو 26.8 مليار دولار تمثل 3.6 % من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة.

بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بنهاية عام 2015 نحو 26.2 مليار دولار تمثل 3.2 % من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة.

بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بنهاية عام 2016 نحو 27.788 مليون دولار تمثل 3.3 % من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة.

فيما حلت الجزائر في سنة 2017 في المرتبة السابعة في قائمة الدول العربية من حيث جذب الاستثمار بحصة 2.0 % وبقيمة 1390 مليون دولار.

فيما يتعلق بنشاط الجزائر على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة (greenfield) فتشير قاعدة بيانات FDI Markets التابعة لمؤسسة فاينانشال تايمز العالمية إلى مايلي¹:

¹ - مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015، مرجع سبق ذكره، ص: 118.

- خلال الفترة ما بين جانفي 2003 وديسمبر 2015 بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 381 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 315 شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 60 مليار دولار وتوظف نحو 92 ألف عامل.
- خلال الفترة ما بين جانفي 2011 وديسمبر 2015 جلت اسبانيا وقطر وتركيا على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصتهم نحو 65 % من الإجمالي.
- منذ جانفي 2011 تركزت الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الجزائر في قطاعات المعادن بقيمة 3.7 مليارات دولار والعقارات بقيمة 1.7 مليار دولار ثم البناء ومواد البناء 1.3 مليار دولار .
- منذ جانفي 2011 تصدرت مجموعة أورترز الإسبانية للإنشاءات قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تنفذ 5 مشروعات ضخمة بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 9.4 مليارات دولار.

الجدول رقم 17 يوضح الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي 1980-2017)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
صافي التدفقات الوافدة	348669038.1	13207259.36	53569192.64	417641.1628	802668.8741
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
صافي التدفقات الوافدة	397788.2971	5316528.378	3711537.9	13018265.02	12091646.8
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
صافي التدفقات الوافدة	334914.5642	11638686.45	30000000	29695137.1	679815164.1
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
صافي التدفقات الوافدة	1329935191	270000000	260000000	606600000	291600000
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
صافي التدفقات الوافدة	280100000	1110000000	106000000	637881289	881851385
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
صافي التدفقات الوافدة	1160000000	1840000000	16900000000	26400000000	2750000000
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
صافي التدفقات الوافدة	2300000000	2570000000	15000000000	16900000000	15000000000
السنوات	2015	2016	2017		
صافي التدفقات الوافدة	-537792920.92	1640000000	1200000000		

المصدر: التقرير السنوي للبنك الدولي

توضح معطيات الجدول أعلاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة الممتدة من 1980 إلى 2017 ، حيث أنه من 1980 إلى 1990 كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتغير بصفة عشوائية نظرا لعدم وجود قوانين واضحة مع بروز المرحلة الانتقالية من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي، إلى أنه في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2008 حققت الجزائر مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد وضعت قانون الاستثمار سنة 1993 بغية تحفيز الاستثمار الأجنبي أين منحت فيه مزايا مالية وجبائية للمستثمرين، وتم تعديل هذا القانون سنة 2001 ليفسح المجال واسعا للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

أما الفترة الممتدة من 1993 إلى 1995 فقد تميزت بتفانم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية، وقد كان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي.

ما ميز الفترة الممتدة من 1996 إلى 2017 انتعاش في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات وبقية الجزائر غير جاذبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى.

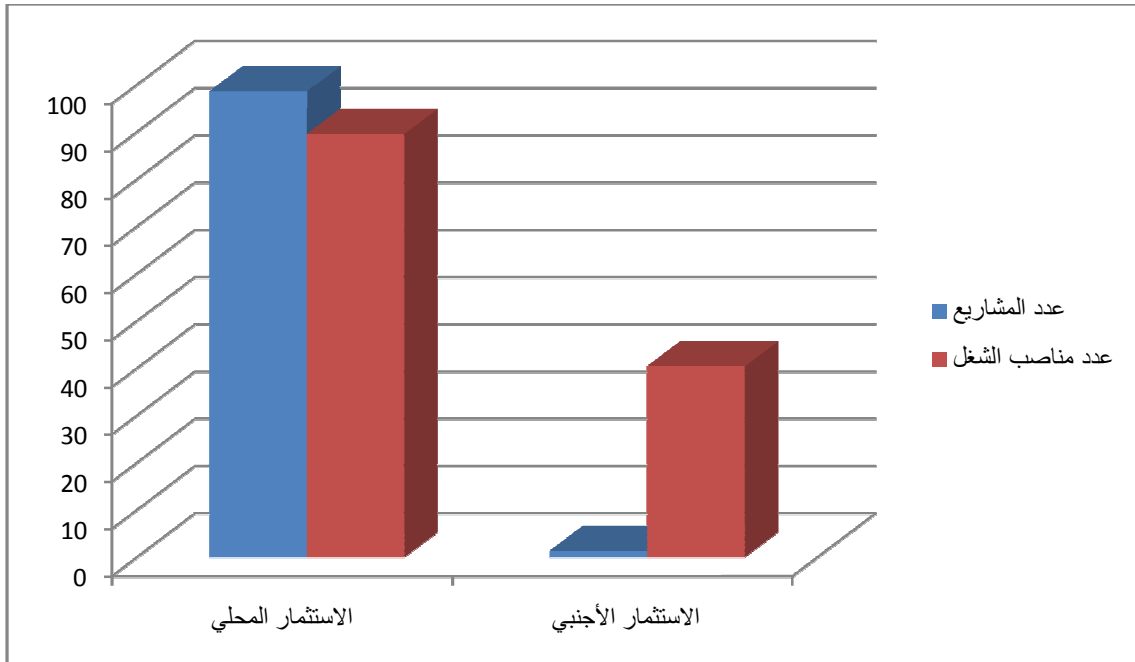
ثانيا: المشاريع الاستثمارية المصرح بها والتي تشرك الأجانب

الجدول رقم 18 يوضح المشاريع الاستثمارية المصرح بها ما بين 2002 و 2018

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	66 439	98.63	13 311 132	83.32	1 231 677	89.58
الاستثمار الأجنبي	921	1.37	2 665 681	16.68	143 237	10.42
المجموع	67 360	100	15 976 813	100	1 374 914	100

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشكل رقم 27 يوضح المشاريع الاستثمارية المصرح بها ما بين 2002 و 2018



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الجدول السابق باستخدام برنامج

Excel

تبين نتائج الجدول أعلاه بأن الاستثمار المحلي يكتسي طابعا استراتيجيا هاما بالنسبة للاستثمارات في الجزائر وذلك بتمثيله بـ **98.63%** من إجمالي الاستثمارات المحلية كما أنه يوفر عدد كبير من مناصب العمل بنسبة **89.58%** وهذا نظرا للأهمية البالغة التي توليها الجزائر في تدعيم الاستثمار المحلي بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق أجهزة الوكالة الوطنية للقرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بحيث ساهمت هذه الأجهزة بتمويل العديد من المستثمرين الشباب.

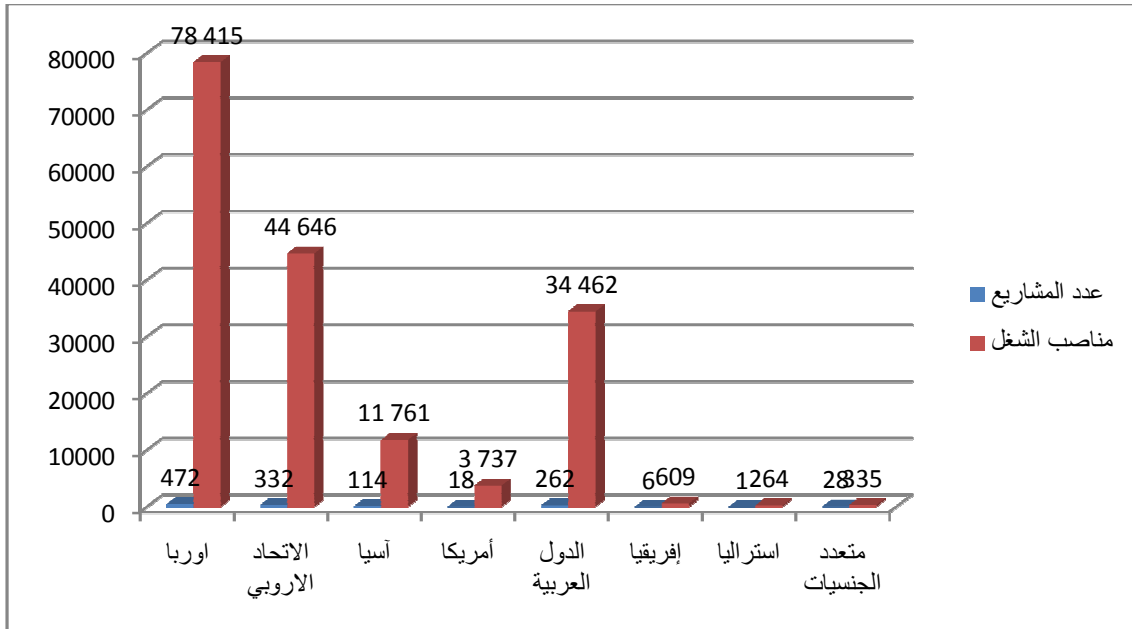
أما عن مساهمة الشريك الأجنبي في الاستثمارات فقد تمثلت بـ **921** مشروع بما يقدر بـ **1.42%** وهذا في الفترة الممتدة من **2002** إلى **2018** وتعتبر هذه النسبة قليلة مقارنة بالاستثمارات المحلية وهذا نظرا للعوائق التي تعترض دخول الاستثمارات الأجنبية للجزائر من بينها المشكل الأمني ومشكل نقص العقار الصناعي وكذا مشكل البيروقراطية الإدارية، وعدم الاستقرار السياسي وعدم وجود سوق منافسة، وكذا النقص في توفر الشفافية الجمركية، وعدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية، وكذا عدم مسابرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع جميع القطاعات الأخرى وخاصة القطاع المالي والذي يعاني من شبه جمود في مجال إصلاح المنظومة المصرفية بالجزائر.

الجدول رقم 19 يوضح المشاريع التي تشرك الأجانب ما بين 2002 و 2017

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
أوروبا	472	1 148 208	78 415
الاتحاد الأوروبي	332	666 499	44 646
آسيا	114	169 732	11 761
أمريكا	18	68 813	3 737
الدول العربية	262	1 057 257	34 462
إفريقيا	6	39 686	609
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	28	33 160	4 335
المجموع	901	2 519 831	133 583

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشكل رقم 28 يوضح المشاريع التي تشرك الأجانب ما بين 2002 و 2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق باستخدام برنامج

Excel

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أوروبا احتلت المرتبة الأولى من حيث أكبر المشاريع المستثمر بها في الجزائر بقيمة **1 148 208** مليون دينار جزائري وتوفير حوالي **78 415** منصب شغل.

احتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الثانية بـ **332** مشروع بقيمة **666 499** مليون دينار جزائري وقد وفرت ما يقارب **44 646** منصب شغل.

وجاءت الدول العربية في المرتبة الثالثة بـ **262** مشروع بقيمة **1 057 257** مليون دينار جزائري وتوفير حوالي **34 462** منصب شغل.

الملاحظ من هذا أن الدول السابقة الذكر وجدت مناخ استثماري جذاب بالجزائر من خلال التحفيزات والضمانات الاستثمارية الممنوحة من الدولة المضيفة.

أما فيما يخص البلدان الأخرى فكانت الشراكة مع الجزائر بمشاريع قليلة بالنظر إلى حجم العلاقات والتبادل الاقتصادي.

ثالثا: المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط

الجدول رقم 20 يوضح المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط ما بين

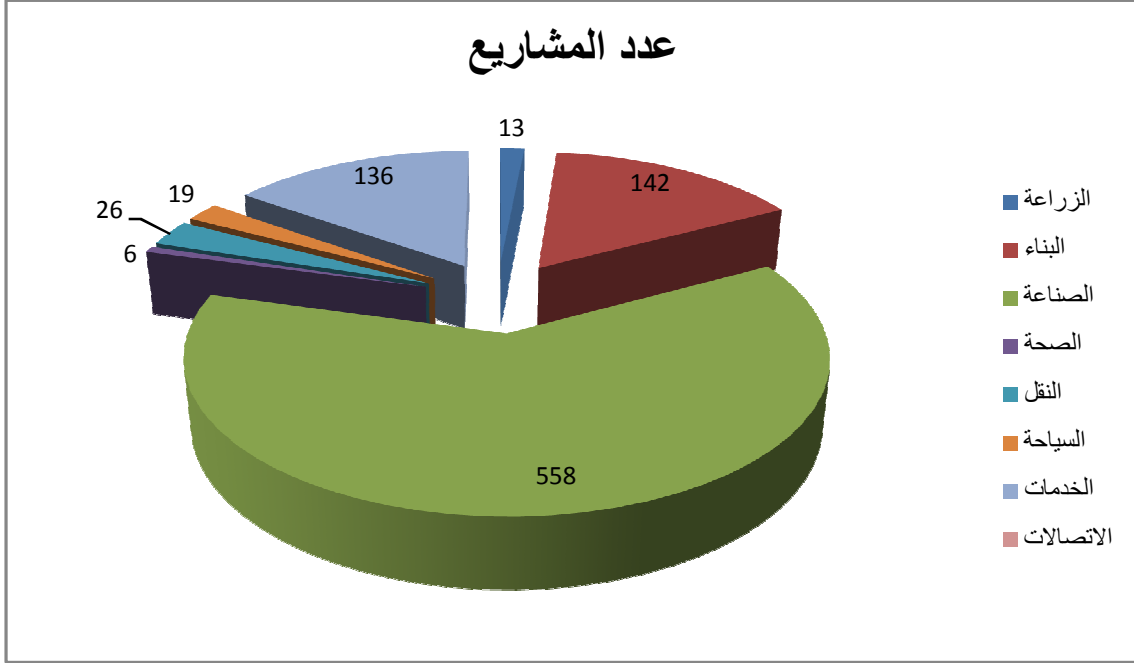
2017-2002

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بميلون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	13	1.44	5 768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82 593	3.28	23 928	17.91
الصناعة	558	61.93	2 050 277	81.37	81 413	60.95
الصحة	6	0.67	13 572	0.54	2 196	1.64
النقل	26	2.89	18 966	0.75	2 407	1.80
السياحة	19	2.11	128 234	5.09	7 656	5.73
الخدمات	136	15.09	130 980	5.20	13 842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89 441	3.55	1 500	1.12
المجموع	901	100	2 519 831	100	133 583	100

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشكل رقم 29 يوضح المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط ما

بين 2002-2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق باستخدام برنامج Excel

يوضح الجدول أعلاه المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط، بحيث نلاحظ تركيز المشاريع الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية فمن أصل 901 مشروع مصرح به نجد 558 بنسبة 61.93 % يخص القطاعات الصناعية بقيمة مالية تقدر بـ 2 050 277 مليون دينار جزائري من أصل 2 519 831 مليون دينار جزائري، حيث استطاع خلق 81 413 منصب شغل بنسبة 60.95 % من مناصب الشغل المتوفرة.

في الدرجة الثانية جاء قطاع البناء بمجموع 142 مشروع بنسبة 15.76 % بقيمة 82 593 مليون دينار جزائري مع توفير ما يقارب 23 928 منصب شغل ويعود إقبال المستثمرين على الاستثمار في قطاع البناء إلى العدد الكبير للمشاريع السكنية

التي أطلقتها الجزائر من خلال برنامج الحكومة المسطر، وكذا نتيجة لغلق العديد من المؤسسات العمومية بالإضافة أنه يستقطب القطاع الخاص بالنظر إلى الطلب القوي على البرامج السكنية وكذا عجز الدولة عن إقامة جميع الهياكل القاعدية (الطرق، الجسور، السدود، الموانئ..إلى غير ذلك).

كما احتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة أي ما يقارب حجم الاستثمارات المستثمرة في قطاع البناء بـ **136** مشروع بنسبة **15.09 %** وقيمة **130 980** مليون دينار جزائري مع توفير ما يقارب **13 842** منصب شغل بنسبة **10.36 %**، ويعود إقبال المستثمرين على الاستثمار في قطاع الخدمات لقلّة المخاطر وللمردودية العالية التي يوفرها بالإضافة إلى التنوع في الخدمات.

ونلاحظ بأن قطاع الفلاحة رغم الدعم والتحفيزات الجبائية التي منحتها الدولة له إلى أنه يبقى عاجزا حيث أنه لم يستقطب سوى **1.44 %** بمجموع **13** مشروع وكذلك **0.48 %** من مناصب الشغل وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جدا ناتجة عن عدة مشاكل من بينها مشكل العقار ومشكل المياه الجوفية.

كذلك بالنسبة لقطاع السياحة والذي يلعب دورا هاما بدول الجوار كتونس والمغرب لما يوفره من عملة صعبة، حيث بقيت الجزائر تعاني من عدة مشاكل رغم التسهيلات والتحفيزات الجبائية التي وضعتها الدولة إلى أنه لم يستقطب سوى **2.11 %** بمجموع **19** مشروع، حيث حقق **5.73 %** من مناصب شغل.

وحسب آراء المتدخلين وكذا تقارير صندوق النقد الدولي من خلال النشريات التي يقوم بها والتي ترجع 70 % من الأسباب تعود إلى مشكل البيروقراطية والغموض في تشريع القوانين الاستثمارية، ووجود المشكل الأمني، ونقص الوضوح في توزيع المسؤوليات هذه العوامل كلها أدت إلى عدم إقبال المستثمرين على الاستثمار في قطاع السياحة بالجزائر.

أما القطاعات الأخرى نجد حجم الاستثمار فيها قليل جدا وبنسب محتشمة ويرجع السبب إلى عدم الترويج ومنح التسهيلات اللازمة لجلب المستثمر الأجنبي.

ومن خلال ما سبق نلاحظ بأن معدل البطالة في انخفاض مستمر وهذا نظرا لمساهمة سياسة الدولة تجاه البطالة عامة والاستثمار الأجنبي خاصة والذي وفر **133 583** منصب شغل في ظرف **15** سنة أي خلال الفترة الممتدة من **2002** إلى **2017**.

ومن هنا نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر لعب دورا مهما في القضاء على ظاهرة البطالة والتخفيف من حدتها من خلال مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.

- رابعا: الدول والشركات والأقاليم المستثمرة في الجزائر

الجدول رقم 21 يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013

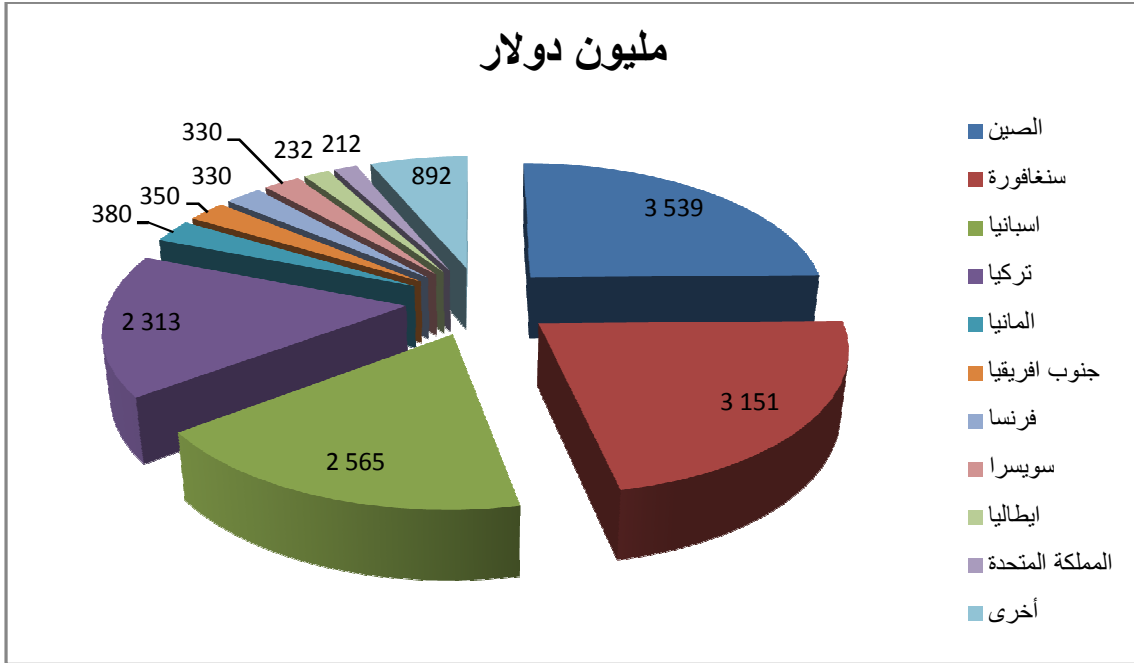
وديسمبر 2017

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الصين	3.539	10	05
سنغافورة	3.151	03	01
اسبانيا	2.565	10	06
تركيا	2.313	04	04
المانيا	380	07	07
جنوب افريقيا	350	01	01
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	04	04
ايطاليا	232	01	01
المملكة المتحدة	212	02	02
أخرى	892	28	28
الإجمالي	14.293	82	69

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

2018، مرجع سبق ذكره، ص: 61

الشكل رقم 30 يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق باستخدام برنامج Excel

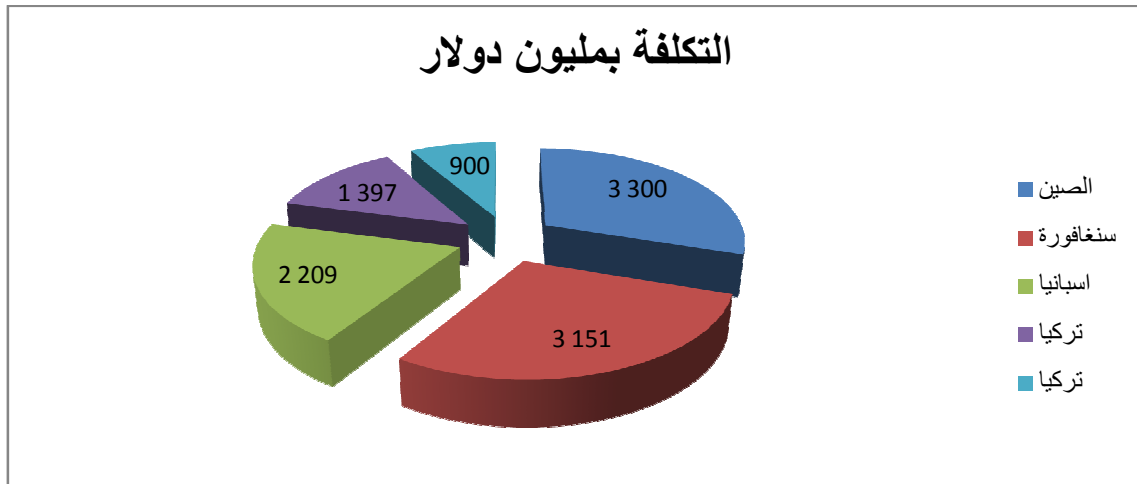
خلال الفترة ما بين جانفي 2012 وديسمبر 2017 حلت الصين وسنغافورة واسبانيا وتركيا على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات. بحيث شاركت هذه الدول بفتح 16 شركة من إجمالي عدد الشركات المستثمرة بالجزائر من الفترة 2002 إلى 2017 وبمجموع تكلفة قدرت بـ 11568 من المجموع المقدر بـ 14.293 ، بحيث تعبر هذه الدول بحوالي نسبة 80 % من إجمالي الدول المستثمرة ويرجع السبب في ذلك إلى حجم علاقات الصداقة وكذا العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول، وكذلك بالنظر إلى جودة المشاريع بالنسبة للدول الأربعة السابقة الذكر.

الجدول رقم 22 يوضح أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
China state construction engineering corporation	الصين	3.300
Indorama	سنغافورة	3.151
Grupo ortiz construccion y servicios del mediterraneo	اسبانيا	2.209
Tosyali Holding	تركيا	1.397
Taypa tekstil	تركيا	900

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

الشكل رقم 31 يوضح أهم 05 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق باستخدام برنامج

Excel

من خلال الجدول والشكل المبين أعلاه نلاحظ بأن مجموعة **China state construction engineering corporation** تصدرت قائمة أهم 05 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تنفذ مشروعات ضخمة بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 3.300 مليون دولار، وهذا راجع إلى إختصاص هذه المجموعة بإنجاز المشاريع الكبرى المتمثلة في الطرقات والمباني والموانئ والجسور التي أطلقتها البرامج الحكومية في السنوات القليلة الماضية ومن بينها الطريق السيار شرق غرب الذي قارب الانتهاء منه وكذا الطريق السيار شمال جنوب، وإنجاز البرامج السكنية بمختلف الصيغ من طرف هذه المجموعة.

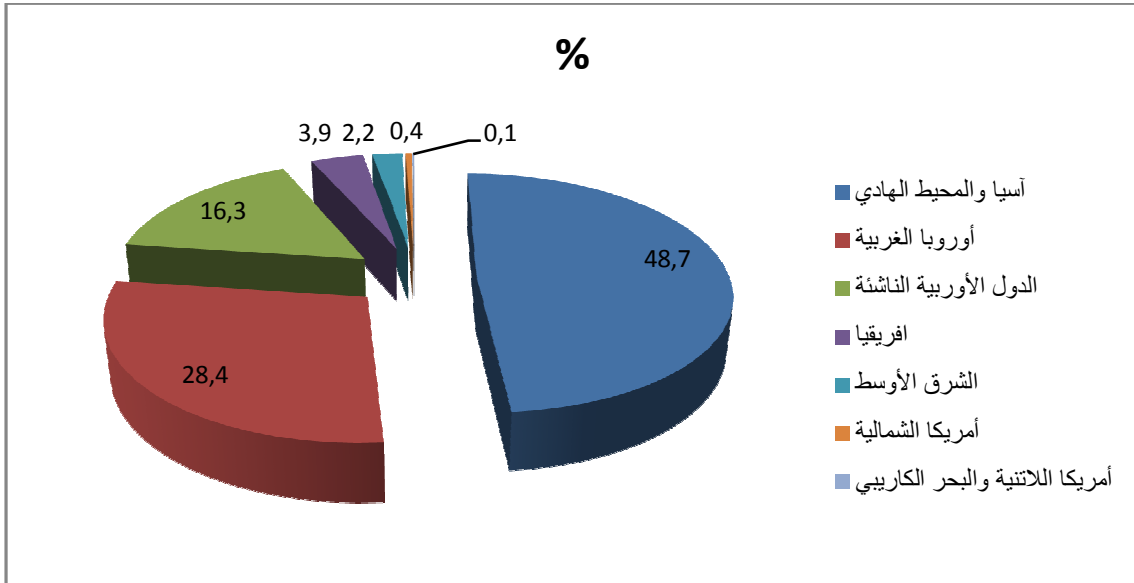
أيضا سنغافورة لا تقل شأنًا في الاستثمارات مقارنة بالصين الشعبية بتكلفة مالية قدرت بـ 3.151 مليون دولار أما إسبانيا وتركيا لها شركات تنشط في الاستثمارات والمتمثلة أغلبها في الاستثمار في المجال البترولي.

الجدول رقم 23 يوضح الأقاليم المستثمرة ما بين 2013 و 2017

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
آسيا والمحيط الهادي	6.964.9	48.7
أوروبا الغربية	4.056.1	28.4
الدول الأوروبية الناشئة	2.327.9	16.3
افريقيا	554.3	3.9
الشرق الأوسط	317.1	2.2
أمريكا الشمالية	59.4	0.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12.7	0.1

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

الشكل رقم 32 يوضح الأقاليم المستثمرة ما بين 2013 و 2017



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق باستخدام برنامج

Excel

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن آسيا والمحيط الهادي تتصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر من حيث عدد المشاريع خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017 بقيمة 6.964.9 مليون دولار ما يعادل نسبة 48.7 % أي مثلت حوالي نصف العدد الاجمالي من المشاريع في القطاعات المختلفة، تلتها دول أوروبا الغربية بقيمة 4.056.1 مليون دولار وبنسبة 28.4 % ، ثم الدول الأوروبية الناشئة بقيمة 2.327.9 مليون دولار وبنسبة 16.3%، في حين أن إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فقد جاءت في المراتب الأخيرة بنسب 3.9 % ، 2.2 % ، 0.4 % ، 0.1% على التوالي.

تبين لنا القيم والنسب الموضحة في الجدول أن الاستثمارات المتدفقة إلى الجزائر ليست مرتفعة بالنظر إلى أهمية وكبر السوق الجزائرية وكذا الهياكل والمرافق التي تتوفر عليها، إضافة إلى الضمانات التي توفرها الدولة الجزائرية للمستثمرين الأجانب من خلال القوانين والتشريعات والتسهيلات الممنوحة.

خلاصة الفصل

تعد مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار المتمثلة في مؤشر الحرية الاقتصادية وكذا مؤشر التنافسية العالمية وسهولة أداء الأعمال من بين أهم المقاييس التي تبين مدى نجاح السياسات الإصلاحية الاقتصادية إذ تمكن من معرفة نقاط القوة والضعف لها وماهي الأهداف التي حققت والتي لم تحقق، فمن خلال دراستنا لهذه المؤشرات في هذا الفصل اتضح لنا بأن الجزائر تبقى بعيدة في احتلال المراكز الأولى في ترتيب تنافسية الاقتصاد العالمي، فقد احتلت المرتبة 86 من بين 137 دولة وفق تقرير التنافسية العالمي لسنة 2018/2017 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي الكائن مقره بجنيف.

وبالنظر إلى مؤشر الحرية الاقتصادية لاحظنا بأن الجزائر شهدت تراجعاً في ترتيبها في سنة 2006 و 2007 حيث حلت المرتبة 102 وابتداءً من 2010 زادت في تراجعها حيث احتلت في سنة 2017 المرتبة 172 مما يدل على ضعف الحرية الاقتصادية في الجزائر، أما بالنسبة لمؤشر سهولة أداء الأعمال فقد شهدت نفس التراجع حيث كان ترتيبها في سنة 2015 المرتبة 161 ثم تراجعت بمرتبتين في سنة 2016 بحيث حلت في المرتبة 163 من مجموع 189 دولة، وهذا ما يوضح أن مناخ الأعمال في الجزائر لا يزال بعيد كل البعد في نظر المستثمرين الأجانب بالرغم من التحفيزات الجبائية الممنوحة والتي من بينها الإعفاء الجمركي نهائياً للمستثمر الأجنبي في الجزائر، ولكن الأوضاع السياسية الغير مستقرة وكذا البيروقراطية الإدارية وعدم الشفافية وعدم استقرار النظام الجبائي في الجزائر حالت دون أن تستقطب المستثمرين الأجانب.

خاتمة

خاتمة

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجهاز الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية بالدول النامية، والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بها من خلال تهيئتها للمناخ الملائم لهذه الاستثمارات من أجل استقطابها.

يتضح من خلال دراستنا المتعلقة بدور التحفيز الجبائي في تشجيع وترقية الاستثمار أن التحفيزات الجبائية تلعب دورا هاما في تشجيع الاستثمارات بما أن هذه الاستثمارات بالرغم من العوائق التي تعترضها لها آثار إيجابية وسلبية على الاقتصاد الوطني.

لا يختلف اثنان على أن الجزائر سعت جاهدة خصوصا بعد تحولها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أنواعه في جميع القطاعات لما في ذلك من إيجابيات تعود على الاقتصاد الوطني برمته، وبالتحديد نقل عنصر التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات الأجنبية وخلق مناصب الشغل للتخفيف من معدل البطالة ومحاولة النهوض بالقطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات للخروج من الاقتصاد الريعي والذي يحتل 97% من مداخل الاقتصاد الجزائري.

لقد عمل المشرع الجزائري على منح وسائل قانونية أكثر فعالية تتمثل في إصدار الأمر 03/01 الذي قدم للمستثمر الأجنبي ضمانات إدارية ومالية تتمثل في تبسيط الإجراءات الإدارية، بإنشاء أجهزة مكلفة بترقية وتطوير الاستثمار من بينها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمجلس الوطني للاستثمار.. وغيرها، تمنح هذه الأجهزة عدة امتيازات وحوافز وإعفاءات ضريبية من أجل خلق مناخ ملائم

للاستثمار الأجنبي في الجزائر يضمن لها تدفقات استثمارية والتي تؤثر إيجاباً على التنمية الاقتصادية.

يعتبر توفير المناخ الجيد للاستثمار من أهم العوامل التي تؤثر على القرارات الاستثمارية لذا وجب على الجزائر أن تعمل على خلق مناخ ملائم، من خلال سن قوانين واضحة ومبسطة وثابتة بالاعتماد على نظام جبائي فعال يمنح الحوافز الجبائية المميزة لاستقطاب المستثمرين الأجانب، والتي من بينها تخفيض العبء الضريبي، أو الإعفاء الدائم أو المؤقت من دفع الضريبة أو في شكل إجراءات ضريبية تقنية والتي تخص بعض العناصر المتأثرة بالضريبة.

والجزائر كأحد البلدان النامية التي تصنف ضمن الدول ذات القدرات التنافسية الضعيفة يتوجب عليها مواصلة الإصلاحات على غرار دول مماثلة حققت نجاح في مجال التنافسية، لأن مؤشرات التنافسية صارت مهمة إلى الحد الذي تؤثر فيه على قرارات الاستثمار العالمي، وعلى تشكيل السياسات الاقتصادية للدول وهو ما جعل الدول تسعى إلى تحسين مكانتها الدولية من خلال تحسين وضعيتها هذه المؤشرات، وذلك من أجل جذب العديد من المؤسسات الأجنبية المستثمرة وهو ما يؤثر في زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها مما يؤدي إلى تحسين ترتيبها في مؤشر التنافسية العالمية.

النتائج واختبار فرضيات الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج من أبرزها:

أولاً: النتائج المرتبطة بجاذبية دول المغرب العربي للاستثمار الأجنبي المباشر

- جاءت دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 26.9 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2013، فيما تعلق بالمؤشر العام للجاذبية في الدول العربية على مستوى المجموعات الجغرافية العربية.

- في سنة 2014 حلت دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 34.5 نقطة، وبمستوى أداء ضعيف رغم تحسن أدائها بنسبة 1.9 %.

- في سنة 2015 حلت دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 39.2 نقطة وبمستوى أداء نسبي منخفض، والتي تحسن أدائها وجاذبيتها بنسبة 1.38 % مقارنة بمؤشر 2013.

- في سنة 2016 حلت دول المغرب العربي (تونس الجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 38.7 نقطة من إجمالي 100 نقطة وبمستوى أداء نسبي منخفض، والتي تحسن أدائها وجاذبيتها بنسبة 0.21 % مقارنة بمؤشر عام 2015.

- في سنة 2017 جاءت دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا.

- في سنة 2018 لم يتراجع ترتيبها فقد حلت كذلك في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 39.2 نقطة.

هذه النتائج تنفي صحة الفرضية الأولى فالجزائر تتمتع بمستوى أداء ضعيف لجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وليس متوسط.

ثانيا: النتائج المرتبطة بوضع الجزائر في المجموعات الثلاثة

- مجموعة العوامل الخارجية الايجابية

وتتضمن مؤشري اقتصاديات التكنل، وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

- مجموعة المتطلبات الأساسية

وتتضمن أربعة مؤشرات وهي الأداء الاقتصادي الكلي، والوساطة المالية والقدرات التمويلية، والبيئة المؤسسية والاجتماعية، وبيئة أداء الأعمال.

- مجموعة العوامل الكامنة

وتتضمن 5 مؤشرات فرعية؛ حجم السوق وفرص النفاذ إليه، الموارد البشرية والطبيعية، عناصر التكلفة، والأداء اللوجستي، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

في سنة 2013

- في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 8.3 درجة وبمستوى أداء ضعيف.

- في مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة دول المغرب العربي جاءت في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 45.1 نقطة وبأداء ضعيف أقل من المتوسط العالمي.

- على صعيد مجموعة العوامل الكامنة حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بأداء متوسط وبدرجة 36.9 نقطة.

- بلغ متوسط قيمة أداء الجزائر لسنة 2013 في مجموعة المتطلبات الأساسية 41.6 نقطة وفي مجموعة العوامل الكامنة 37.9 نقطة أما مجموعة العوامل الخارجية الايجابية فقد بلغت قيمة 6.0 نقطة.

في سنة 2014

- في مجموعة المتطلبات الأساسية حلت دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا وبأداء ضعيف.
- في مجموعة العوامل الكامنة جاءت مجموعة دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف.
- في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وبمستوى أداء متوسط.
- بلغ متوسط قيمة أداء الجزائر في مجموعة المتطلبات الأساسية لسنة 2014 46.6 نقطة وفي مجموعة العوامل الكامنة 37.5 نقطة أما مجموعة العوامل الخارجية فقد بلغت قيمة 15.0 نقطة.

في سنة 2015

- في مجموعة المتطلبات الأساسية جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية عربيا وبأداء نسبي ضعيف (أقل من المتوسط العالمي).
- في مجموعة العوامل الكامنة جاءت مجموعة دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف.
- في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة.
- بلغ متوسط قيمة أداء الجزائر سنة 2015 في مجموعة المتطلبات الأساسية 45.8 نقطة وفي مجموعة العوامل الكامنة 37.7 نقطة أما مجموعة العوامل الخارجية فقد بلغت قيمة 18.6 نقطة.

في سنة 2016

- في مجموعة المتطلبات الأساسية جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية عربيا وبأداء نسبي ضعيف.
- في مجموعة العوامل الكامنة حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف.
- في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وبمستوى أداء متوسط.
- بلغ متوسط قيمة أداء الجزائر سنة 2016 في مجموعة المتطلبات الأساسية 45.1 نقطة وفي مجموعة العوامل الكامنة 38.3 نقطة أما مجموعة العوامل الخارجية فقد بلغت قيمة 19.4 نقطة.

في سنة 2017

- في مجموعة المتطلبات الأساسية تميزت دول الخليج العربي على صعيد الأداء في مؤشر الاستقرار الاقتصادي.
- في مجموعة العوامل الكامنة حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف.
- في مجموعة العوامل الخارجية الايجابية حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وبمستوى أداء متوسط، وقد تميزت في مؤشر اقتصادات التكتل، وضعف أداءها في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.
- بلغ متوسط قيمة أداء الجزائر سنة 2017 في مجموعة المتطلبات الأساسية 47 نقطة وفي مجموعة العوامل الكامنة 42 نقطة أما مجموعة العوامل الخارجية فقد بلغت قيمة 18 نقطة.

في سنة 2018

- في مجموعة المتطلبات الأساسية جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 52.8 نقطة، فقد تميزت على صعيد الأداء في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي .
- في مجموعة العوامل الكامنة حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة، وقد جاء أداء دول المشرق العربي في مؤشرات عناصر التكلفة والأداء اللوجستي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أفضل كثيرا من دول المغرب العربي وكذلك دول الأداء المنخفض.
- في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وقد تميز أداء مجموعتي دول المشرق والمغرب العربي في مؤشر اقتصادات التكتل وضعف أداء المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي مقارنة بالمتوسط العالمي .
- بلغ متوسط قيمة أداء الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار سنة 2018 قيمة 34 بترتيب 86 أما في مجموعة المتطلبات الأساسية فقد بلغت القيمة 46 نقطة وفي مجموعة العوامل الكامنة 38 نقطة أما مجموعة العوامل الخارجية فقد بلغت قيمة 18 نقطة.
- أداء الجزائر في مجموعة المتطلبات الأساسية شهد تحسن مستمر وهذا ما بين سنة 2013 و 2018.
- على صعيد العوامل الكامنة فقد كان مستقر فمن سنة 2013 إلى 2014 بلغت قيمته 37 نقطة وقد شهد ارتفاع طفيف في سنة 2016 فقد بلغ

38.3 ن ليصل في **2017** إلى **42** نقطة ثم تراجع سنة **2018** ليعود إلى **38** نقطة.

- لقد تميز أداء الجزائر في مجموعة العوامل الخارجية بالمستوى المتوسط إلى الضعيف وقد شهد ارتفاع مستمر من **2013** إلى **2018** ففي سنة **2013** بلغ **6** ن ليرتفع في سنة **2014** إلى **15** ن وقد وصل مستواه في سنة **2016** إلى **19.4** ن وقد استقر في سنتي **2017** و **2018** فقد بلغ **18** نقطة.

هذه النتائج تنفي صحة الفرضية الثانية فالجزائر تتمتع بمستوى يتراوح بين المتوسط والضعيف في المجموعات الثلاثة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: النتائج المرتبطة بوضع الجزائر والدول العربية في المؤشرات الفرعية

في سنة 2014

- مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء متوسط.
- مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وبمستوى أداء متوسط.
- مؤشر البيئة المؤسسية حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وبأداء ضعيف.
- مؤشر بيئة أداء الأعمال حلت دول المغرب العربي في المرتبة الرابعة بمستوى أداء ضعيف جدا.
- مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف.

- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف.
- مؤشر عناصر التكلفة جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الرابعة.
- مؤشر الأداء اللوجيستي حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية.
- مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف.
- مؤشر اقتصاديات التكتل وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بأداء ضعيف.
- مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف.

في سنة 2015

- مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء متوسط.
- مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء متوسط.
- مؤشر البيئة المؤسسية حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبأداء ضعيف.
- مؤشر بيئة أداء الأعمال حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بمستوى أداء ضعيف.
- مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف.

- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف.
- مؤشر عناصر التكلفة حلت دول المغرب العربي في المرتبة الأخيرة.
- مؤشر الأداء اللوجستي حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية.
- مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف.
- مؤشر اقتصاديات التكتل حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بأداء ضعيف
- مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف.

في سنة 2016

- مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء جيد.
- مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء متوسط.
- مؤشر البيئة المؤسسية حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبأداء ضعيف.
- مؤشر بيئة أداء الأعمال حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء ضعيف .
- مؤشر حجم السوق وسهولة النفاذ إليه جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف.

- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف.
- مؤشر عناصر التكلفة جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الأخيرة.
- مؤشر الأداء اللوجستي جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف.
- مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بمستوى أداء ضعيف.
- مؤشر اقتصاديات التكتل حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء جيد
- مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف.

في سنة 2017

- مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية وبمستوى أداء متوسط.
- مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية الأداء العربي جاء فيها منخفضا.
- مؤشر البيئة المؤسسية مقارنة بعام 2016 ارتفع أداء جميع المجموعات العربية في المؤشر.
- مؤشر بيئة أداء الأعمال مقارنة بعام 2016 ارتفع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر.
- مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه كشف المؤشر عن ضرورة إجراء إصلاحات عاجلة من قبل دول المغرب العربي بخفض التعريفات الجمركية ومقارنة بعام 2016 تحسن أداء دول المغرب العربي.

- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية مقارنة بعام 2016 تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر فيما عدا دول المشرق العربي.
- مؤشر عناصر التكلفة كشفت البيانات على أنه يتعين على دول المغرب العربي التحرك على صعيد معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية. ومقارنة بعام 2016 تحسن أداء جميع المجموعات العربية فيما استقر أداء دول الخليج.
- مؤشر الأداء اللوجستي مقارنة بعام 2016 ارتفع أداء جميع المجموعات العربية بنسب كبيرة فيما عدا دول المغرب العربي.
- مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وتفوقت دول المغرب العربي في اشتراكات البرود باند والنقال.
- مؤشر اقتصاديات التكتل تصدرت دول المغرب العربي المجموعات العربية.
- مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي كشفت البيانات عن تراجع واضح لدول المغرب العربي في مؤشر تطور بيئة الأعمال.

في سنة 2018

- مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي يعد الأداء العربي في هذا المؤشر الأفضل مقارنة بالمؤشرات الأحد عشر الأخرى وقد تصدرت دول المغرب العربي الأداء العربي .
- مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية تصدرت دول المشرق مجموعات الدول العربية، وقد جاء الأداء العربي أقل من الأداء العالمي.
- مؤشر البيئة المؤسسية مقارنة بعام 2017 فقد تحسن أداء جميع المجموعات العربية في المؤشر.

- مؤشر بيئة أداء الأعمال مقارنة بسنة 2017 ارتفع أداء جميع المجموعات العربية واستقر أداء دول المغرب العربي.
- مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء متوسط وبمعدل أقل قليلا من المتوسط العالمي.
- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية مقارنة بسنة 2017 فقد تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر فيما عدا دول الأداء المنخفض التي شهدت نموا ودول المشرق التي شهدت استقرارا في الأداء.
- مؤشر عناصر التكلفة كشفت البيانات أنه من الضروري أن تسرع دول المغرب العربي في اتخاذ خطوات إصلاحية على صعيد معدل الضريبة وتكلفة التصدير.
- مؤشر الأداء اللوجستي مقارنة بسنة 2017 فقد استقر أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية.
- مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة، ومقارنة بسنة 2017 فقد تحسن أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسب متقاربة.
- مؤشر اقتصاديات التكتل حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية، ومقارنة بسنة 2017 فقد ارتفع أداء جميع المجموعات في مؤشر اقتصاديات التكتل فيما أداء دول المغرب العربي الذي استقر.
- مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي مقارنة بسنة 2017 فقد تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر بنسب متفاوتة.

وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية

- الجزائر شهدت تراجع في ترتيبها في مؤشر الحرية الاقتصادية ففي سنة 2006 و 2007 حلت في المرتبة 102 ، في حين حلت في المرتبة 95 سنة 2008 وابتداء من 2010 بدأت تتراجع في ترتيبها لتصل إلى المرتبة 157 سنة 2015 مما يدل على ضعف الحرية الاقتصادية في الجزائر.

وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية

فيما يرتبط بترتيب الجزائر في المحاور الرئيسية لمؤشر التنافسية العالمية ما بين 2007- 2016

المجموعة الأولى: المتطلبات الأساسية تشتمل هذه المجموعة على:

- المؤسسات رغم تحسن الجزائر في الترتيب لأغلب المؤشرات التي تتدرج في محور المؤسسات ولكنها تبقى بعيدة كل البعد عن المراتب المتقدمة مقارنة بالدول الأخرى.

- البنية التحتية جاء ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر متأخرا مما يدل على ضعف بنيتها التحتية بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة في هذا المجال.

- الاقتصاد الكلي تراجع ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر ما بين سنة 2014 و 2016 .

- الصحة والتعليم الأساسي عرف هذا المؤشر تقدما ملحوظا بين سنة 2012 و 2016 مقارنة بالسنوات السابقة.

المجموعة الثانية: محفزات الكفاءة عرف هذا المؤشر تحسن ما بين 2012 و 2016 مقارنة بالسنوات التي سبقتها والذي تنطوي تحته المؤشرات الفرعية الآتية:

- **التعليم العالي والتدريب** تقدمت الجزائر في الترتيب في هذا المحور وهذا راجع إلى تقدم ترتيب مؤشر جودة النظام التعليمي وجودة تعليم الرياضيات والعلوم وكذا جودة إدارة المدارس ومؤشر إيصال الانترنت للمدارس ومدى توفر خدمات البحوث والتطوير وكذا تدريب الموظفين.
- **كفاءة سوق السلع** بالرغم من تقدم الجزائر في هذا المؤشر من سنة إلى أخرى إلى أن ترتيبها يبقى متأخرا بسبب تراجع ترتيب مؤشرات الفرعية.
- **كفاءة سوق العمل** تدني مرتبة الجزائر في هذا المؤشر يعود كذلك إلى تدني ترتيب مؤشرات الفرعية والتي من أبرزها مؤشر التعاون في العلاقة بين العمال وصاحب العمل، مؤشر الاعتماد على الإدارة المحترفة، مؤشر قدرة البلد على إبقاء المواهب وكذا جذبها، مؤشر معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة.
- **تطور السوق المالية والجاهزية التكنولوجية** تدني ترتيب الجزائر في هذين المؤشرين وهذا راجع كذلك إلى تدني مراتب مؤشراتهم الفرعية.
- **حجم السوق** تحسن ترتيب الجزائر في هذا المؤشر إلى تقدم ترتيبها في مؤشر حجم السوق المحلي وكذا مؤشر حجم السوق الأجنبي ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

المجموعة الثالثة عوامل تطور الإبداع والابتكار تشتمل هذه المجموعة على:

- **تطور بيئة الأعمال** التقدم المستمر في هذا المؤشر والذي يعود إلى تحسن في ترتيب بعض مؤشرات الفرعية، إلى أن البعض منها ظلت متأخرة كمؤشر نوعية الموردين المحليين، مؤشر التحكم في التوزيع الدولي، مؤشر عمليات الإنتاج، مؤشر عمليات التسويق، وكذا الاستعداد لتفويض السلطة.

- الإبتكار تقدمت الجزائر في الترتيب وهذا راجع إلى تقدم بعض المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، وبالرغم من ذلك إلا أنها ظلت تحتل المراتب الأخيرة في بعض من مؤشرات كـمؤشر القدرة على الابتكار، ومؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي، وكذا مؤشر إنفاق منظمات الأعمال على البحث والتطوير، ومؤشر التعاون بين الجامعات ومنظمات الأعمال في مجال البحث والتطوير.

وضع الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال

شهدت الجزائر تراجع في الترتيب العالمي لمؤشر سهولة أداء الأعمال وهذا يعود إلى تدني ترتيب مؤشرات الفرعية ففي سنة 2015 حلت في المرتبة 161 عالميا وتراجعت بمرتين فقد حلت في المرتبة 163 سنة 2016.

هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الثالثة فالجزائر تتمتع بمستوى يتراوح بين المتوسط والضعيف في المؤشرات الفرعية لتقييم المناخ الجاذب للاستثمارات الأجنبية.

رابعا: النتائج المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ما بين 2002 إلى 2017

- احتلت الجزائر المرتبة الرابعة في قائمة الدول العربية من حيث جذب الاستثمار خلال عام 2012 بحصة 6.2 % .
- في سنة 2013 حلت الجزائر في المرتبة العاشرة بحصة 3.5 % .
- في سنة 2014 جاءت الجزائر في المرتبة الثامنة بحصة 3.4 % .
- في سنة 2015 حلت الجزائر في المرتبة الحادية عشر بحصة 3.2 % .
- في سنة 2016 حلت الجزائر في المرتبة الخامسة بحصة 5.0 % .

- في سنة **2017** حلت الجزائر في المرتبة السابعة بحصة **2.0 %**.
- بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر نهاية عام **2014** نحو **26.8** مليار دولار تمثل **3.6 %** من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة.
- بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بنهاية عام **2015** نحو **26.2** مليار دولار تمثل **3.2 %** من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة.
- بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بنهاية عام **2016** نحو **27.788** مليون دولار تمثل **3.3 %** من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة.
- تساهم الاستثمارات الأجنبية بـ **921** مشروع بما يقدر بـ **1.42 %** وهذا في الفترة الممتدة من **2002** إلى **2018**.
- احتلت أروبا المرتبة الأولى من حيث أكبر المشاريع المستثمر بها في الجزائر بقيمة **1 148 208** مليون دينار جزائري وتوفير حوالي **78 415** منصب شغل.
- مند جانفي **2002** إلى غاية ديسمبر **2017** تركزت الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الجزائر في القطاعات الصناعية، وفي الدرجة الثانية جاء قطاع البناء بمجموع **142** مشروع، كما احتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة، ثم قطاع الفلاحة والسياحة.
- خلال الفترة ما بين جانفي **2012** وديسمبر **2017** حلت الصين وسنغافورة وإسبانيا وتركيا على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات.

- منذ جانفي 2012 إلى غاية ديسمبر 2017 تصدرت مجموعة **China state construction engineering corporation** قائمة أهم 05 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تنفذ مشروعات ضخمة بتكلفة استثمارية تقدر بنحو **3.300** مليون دولار

- خلال الفترة الممتدة من **2012** إلى **2017** تصدرت آسيا والمحيط الهادي قائمة أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر، تلتها دول أوروبا الغربية ، ثم الدول الأوروبية الناشئة في حين أن إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فقد جاءت في المراتب الأخيرة.

هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الرابعة فيما يتعلق بتباين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر.

بالرغم من ما قامت به الجزائر من سياسات إصلاحية اقتصادية خاصة المتعلقة بالسياسة الجبائية بمنح امتيازات وتحفيزات جبائية من خلال سن قوانين تشريعية لجذب الاستثمار الأجنبي، إلى أن المستثمر الأجنبي لا زالت تواجهه عدة صعوبات من بينها عدم استقرار النظام الجبائي لكثرة القوانين وتعديلها من الحين إلى الآخر في الجزائر، والوضع السياسي والأمني غير المستقر، وكذا الفساد الإداري المتزايد، فكل هاته العوامل أثرت سلبا على احتلال الجزائر رتب متأخرة في مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي.

توصيات الدراسة

وفي الأخير يجب أن ندرك أن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق زيادة الامتيازات الجبائية وكثرتها من فترة إلى أخرى لم تعد لوحدها كافية لجذب الاستثمارات عليه نقترح التوصيات التالية:

1. تحسين وتطوير إدارة جبائية وتكييفها مع التكنولوجيا الحديثة.
2. ضرورة اعتماد تشريع يتصف بالشفافية والاستقرار الجبائي.
3. يجب منح امتيازات جبائية لترقية الاستثمار لمدة محدودة مع ضرورة إلزام المستثمر المستفيد من هذه الإعفاءات من الاستمرار من نشاطه على الأقل في مدة مماثلة لمدة التحفيزات.
4. يجب استخدام معياري الكفاءة والفعالية في تقييم سياسة التحفيز الجبائي من خلال مقارنة الكفاءة بالمنافع الناتجة عن هذه التحفيزات لأن الخزينة العمومية تتحمل قيمة هذه الامتيازات ولذا وجب معرفة القيمة المضافة للمشاريع المحفزة.
5. إعادة النظر في القاعدة 49/51 من قانون الاستثمار والتي تشكل عائق بالنسبة للعديد من المستثمرين الأجانب وهذا ما نراه في الجمعيات العامة التي يقوم بها المستثمر لمناقشة سياسة مؤسسته لأن رأيه لا يكون مؤثرا في تغيير سياسة المؤسسة.
6. يجب رقمنة والتسريع في إصلاح قطاع الجمارك بحيث يعتبر هذا القطاع حساس بالنسبة للمستثمر الأجنبي المباشر.

7. الاستعانة بالخبرات الأجنبية خاصة الشركات متعددة الجنسيات في تكوين ورسكلة العمال.

8. التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر عن طريق الممثلات الدبلوماسية في الخارج.

9. القضاء على البيروقراطية ومحاولة جذب المستثمرين نحو قطاعات خارج قطاع المحروقات لتتويع مداخل الدولة، وتجنب أخطار تقلبات أسعار البترول.

10. العمل على إبرام المزيد من الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والجهوية والدولية لجلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب.

آفاق الدراسة:

من أجل تعميق الدراسة في هذا الموضوع من عدة جوانب ذات العلاقة والتي لم نتطرق إليها في هذا العمل فإننا نقترح جملة من المواضيع التي يمكن البحث فيها وهي كالآتي:

1. سبل تطوير جاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
2. دراسة مقارنة بين دول المغرب العربي في استقطاب الاستثمار الأجنبي.
3. دراسة قياسية لمؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.
4. دراسة واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات.
5. دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر ودورها في التنمية المحلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- كتب

1. أبو قحف عبد السلام، "نظريات التدويل وجدول الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001.
2. بن سمينة دلال، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة: محدداتها آثارها وتوجهاتها"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2017.
3. وتين محمد، "المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية"، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010.
4. الجبوري عمار محمد خضير، "ضمانات الاستثمار الأجنبي: دراسة مقارنة"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2017.
5. الجنابي طاهر، "علم المالية العامة والتشريع المالي"، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، 1990.
6. الجيلالي عجة، "الكامل في القانون الجزائري للاستثمار الأنشطة العادية وقطاع المحروقات"، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.
7. الحجازي مرسي السيد، "النظم والقضايا الضريبية المعاصرة"، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2004.
8. الحرازي محمد علي عوض، "الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات: دراسة مقارنة"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2007.
9. الحصري أحمد فوزي، "الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2017.

10. حماد طارق عبد العالي، "مبادئ المحاسبة المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
11. حمو محمد، أوسرير منور، "محاضرات في جباية المؤسسات"، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2009.
12. حنفي عبد الغفار، "الإدارة المالية: مدخل القرارات"، منشورات جامعة بيروت، بيروت، 1990.
13. خليل علي محمد، سليمان أحمد اللوزي، "المالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
14. دراز حامد عبد المجيد، "السياسات المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
15. رمضان زياد، "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2005.
16. السيد سيد عطا الله، "النظريات المحاسبية"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
16. صدقة عمر هاشم محمد، "ضمانات الإستثمارات الأجنبية في القانون الدولي"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008.
17. صيام أحمد زكرياء، "مبادئ الاستثمار"، دار المناهج، عمان، 1997.
18. صيام وليد زكريا وآخرون، "الضرائب ومحاسبتها"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1997.
19. طاقة محمد، هدى العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

20. عبد السلام رضا، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2007.
21. عبد المقصود نزيه، مبروك محمد، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
22. عثمان سعيد عبد العزيز، "النظم الضريبية (مدخل تحليل مقارن)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
23. عطوي فوزي، "المالية العامة: النظم الضريبية وموازنة الدولة"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
24. عطية وسام مجدي، "الآليات القانونية والإقتصادية لتحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والتطبيق"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2012.
25. العلي عادل فليح، "المالية العامة والتشريع المالي والضريبي"، دار ومكتبة الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 2003.
26. قدي عبد المجيد، "المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006.
27. كاكي عبد الكريم، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.
28. ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، دار هومة، الجزائر، 2003.
29. النعيمي عدنان، الساقى سعدون وآخرون، "الإدارة المالية النظرية والتطبيق"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
30. هاني حسن بني، "حوافز الاستثمار في النظام الإقتصادي الإسلامي (مفهومها، أنواعها، أهميتها) دراسة مقارنة"، دار الكندي، الطبعة الأولى، 2004.

31. يونس منصور ميلاد، "مبادئ المالية العامة"، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، الأردن، 2004.

- الأطروحات العلمية

1. بن عاشور رتيبة، "جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2013"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2015.

2. بن عبد العزيز فطيمة، "فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية: حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2005.

3. بولرباح غريب، "تحليل آثار العوامل التحفيزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة 1995-2005"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010.

4. دحماني سامية، "أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة (2000-2015)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، 2016.

5. شعباني لطفي، "دور التحفيز الجبائي والإدخال البورصي في تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،" دراسة حالة الجزائر الفترة 2005-2011"، أطروحة دكتوراه تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر 03، 2014.

6. كاسحي موسى، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي: حالة الجزائر مصر ومنطقة الخليج العربي، أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، 2016.

- مذكرات الماجستير

1. بليل فدوى، "دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار السياحي في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2012.
2. بوحمادي حليم، "دور الضريبة في ترقية الاستثمار الخاص الوطني في الجزائر: دراسة حالة وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (1993-2001)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2003.
3. بوزيان عبد الباسط، "دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2007.
4. توامي أمال، "التحفيزات الجبائية للإستثمارات في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2012.
5. جخدم أمحمد، "فعالية التحفيزات الجبائية وتأثيرها على الوعاء الجبائي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الأغواط"، مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة عمار ثلجي الأغواط، 2010.
6. سحنون فاروق، "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2010.
7. لعلا رمضان، "أثر التحفيزات الجبائية على الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التخطيط الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2002.

8. والي صافية، " دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة الجزائر، تونس"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية، 2012.

المقالات

1. بولرباح غريب، "العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
2. حاكمي بوحفص ، برادعي إبراهيم الخليل، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 2005-2015 ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد الرابع، العدد الأول، جوان 2017.
3. زينات أسماء، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، 2017.
4. عبد الحميد صديق عبد البر، "تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد القومي"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني أبريل، جامعة عين شمس، 2003.

- الملتقيات

1. باشوندة رفيق، كبير داني ماعاشو، " تحليل سلوك المؤسسة اتجاه العبء الجبائي والتحرير الجبائي"، الملتقي الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، البليدة، يومي 11 و12 ماي 2003 .
2. بوسالم أبوبكر ، عزوز مخلوفي وآخرون، "مقومات النظم الضريبية في الدول الناشئة وانعكاساتها الاقتصادية، ملتقى الجاذبية ودورها في تشجيع الاستثمار وترقية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 01- 02
ديسمبر 2015.

3. بوكحيل نسيم، محمد بوظلعة، "التوجه نحو سياسة التحفيز الجبائي لتوسيع الوعاء
الضريبي بالإشارة لحالة الجزائر"، ملتقى الجاذبية ودورها في تشجيع الاستثمار
وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 01
-02 ديسمبر 2015.

4. عيساني عامر، يحي الشريف نبيلة،" دور سياسة التحفيز الضريبي في استقطاب
الاستثمار الأجنبي -دراسة حالة الجزائر- "، ملتقى الجاذبية ودورها في تشجيع
الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة العربي بن مهيدي أم
البواقي، 01- 02 ديسمبر 2015.

- التقارير

1. مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012-
2013، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
2. مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014،
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
3. مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015،
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
4. مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016،
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
5. مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017،
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

6. مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018،
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

- القوانين

1. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 80، الصادر بتاريخ
1966/09/15، القانون رقم 66-284.

2. قانون رقم 82-11 المؤرخ في 21/08/1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي
الخاص الوطني، الجريدة الرسمية، السنة التاسعة عشر، العدد 34، الصادر
بتاريخ 1982/08/24.

3. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 35، الصادر بتاريخ 27 أوت
1986، القانون رقم 86-13.

4. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 35، الصادر بتاريخ 27 أوت
1986، القانون رقم 86-14.

5. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 63، الصادر بتاريخ 7
ديسمبر 1991، القانون رقم 91-21.

6. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 64، الصادر بتاريخ 10
أكتوبر 1993، القانون رقم 93-12.

7. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 47، الصادر بتاريخ 22 أوت
2001، الأمر رقم 03/01 .

8. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 47، الصادر بتاريخ 19
جويلية 2006، الأمر رقم 08/06.

9. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 42، الصادر بتاريخ 27
جويلية 2008، الأمر رقم 02/08 .

10. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 44، الصادر بتاريخ 26 جويلية 2009، الأمر رقم 01/09.
11. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 46، الصادر بتاريخ 03 أوت 2016، القانون رقم 09/16.
12. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 16، الصادر بتاريخ 08 مارس 2017، المرسوم رقم 17-100.
13. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 16، الصادر بتاريخ 05 مارس 2017، المرسوم التنفيذي رقم 17-101.
14. الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد رقم 31، الصادر بتاريخ 29 أفريل 2019، المرسوم التنفيذي رقم 19-149.

- كتب باللغة الأجنبية

1. Andrew Masters , Etude de cas sur les incitation fiscales, seminaire de haut niveau organisé par l'institu du FMI en coopération avec L'Institut multilatéral D'Afrique, tunisie, 28 février-1^{er} mars 2006.
2. Bellon Bertrand, Gouir Ridha, "Investissements Direct Etrangers Et Développement Industriel Méditerranée", Ed Economica, paris , 1998.
3. Beltrame Pierre, La Fiscalité en France ; Hachette time, 6eme Edition , 1998.
4. Bernard Raymond, "Economie Financière International", Editions PUF , Paris, 1971.
5. Conso Pierre, "La Gestion Financière de l'entreprise", Ed Betri, Paris , 1998.

6. OCDE , "Définition de référence détaillées des investissements internationaux", paris, 1983.
7. Terry Miller, Anthony B.Kim, The Heritage Foundation, 2017 index of Economic freedom, Institute for Economic Freedom.

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين الأجانب في ظل قوانين الاستثمار المنصوص عليها من قبل المشرع الجزائري، وكذا التعرف على وضع الجزائر في مؤشرات تقييم المناخ الجاذب للاستثمارات الأجنبية، مع إبراز حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من سنة 2012 إلى 2018، وقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في دراستنا.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الجزائر حققت نتائج متوسطة في بعض المؤشرات، لكن لا يزال جهد كبير ينتظرها لتحسين تصنيفها في هذه المؤشرات لبلوغ مراتب متقدمة تعكس الإمكانيات الكبيرة والمادية والبشرية التي تحظى بها مقارنة ببعض الدول الناشئة وحتى النامية.

كما توصلنا إلى أن الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر تركزت في القطاعات الصناعية، وفي الدرجة الثانية جاء قطاع البناء، وقد احتلت أوروبا المرتبة الأولى من حيث أكبر المشاريع المستثمر بها سنة 2017، وارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر إلى 22 % سنة 2018 بمجموع 1.5 مليار دولار مقابل 1.2 مليار دولار سنة 2017 وذلك بفضل الاستثمار في قطاعات النفط والغاز والسيارات.

الكلمات الدالة: الضريبية، التحفيزات الجبائية، الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري، المؤشرات.

Resume:

L'étude a pour but de montrer l'évolution des prérogatives et avantages fiscaux octroyés aux investisseurs étrangers dans le cadre de la loi et de la législation en vigueur en Algérie d'une part, et d'une autre part de montrer la place occupée par l'Algérie selon les indicateurs de l'évaluation de l'attractivité du climat d'investissement étrangers dans le pays et ceux on précisant le taux d'investissement étrangers direct réalisé en Algérie durant la période du 2012 jusqu'au 2018, pour cela nous avons adopté une approche descriptive analytique dans notre étude.

Les études ont montré que l'Algérie a pu réaliser des résultats modères dans le domaine d'investissement étrangers en comparaison avec d'autres pays en voie de développement, et ce malgré les grandes ressources et potentialités naturelles et humaines que le pays possède, il est attendu que le pays développe davantage sa politique dans le domaine pour mieux en profiter des flux d'investissement étrangers.

Nous avons conclu que le secteur industriel est le secteur le plus attractif aux investisseurs étrangers, suivi par le secteur des travaux publics en deuxième position, en effet les pays européens sont les plus grands partenaires de l'Algérie dans la réalisation des grands projets, en 2017 ils sont classés les premiers partenaires du pays, et les flux d'investissement étrangers majoritairement provenant de l'espace Schengen ont atteint 22 % du marché en 2018 avec 1,5 Milliards de dollars contre 1,2 Milliards de dollars investis dans le marché en 2017, grâce aux multiples investissements menés par ces derniers dans le domaine de l'industrie pétrolière, gazier et automobile.

Mots clés : prérogatives et avantage fiscal, l'investissement étrangers direct, climat des investissements, indicateurs

abstract :

The main purpose of our studies is to show the evolution of the prerogative, advantage and privilege according to the law and regulation in Algeria to foreign investors, and also to show the place of Algeria according to the different indicators of evaluation of the attractiveness of the climate of foreign investment, those in consideration of the rate of the direct investment during 2012 to 2018, for that we adopted a descriptive analytical approach in our studies.

The study concluded that Algeria has achieved a moderate results in some indicators in comparison with some emerging and even developing countries, but there still a great effort to improve its classification to achieve advanced levels that optimize the great material and human resources of the country.

The most important result that I have noticed that the majority of foreign investment are based on industries field than in the building field in second position, Europe is the first and biggest partner of Algeria especially in the big and mega project. The flux of direct foreign investment coming from Europe hold 22% of the global market in 2018 equivalent of 1.5 M dollars against 1.2M dollars in 2017 in the field of petrol, gas and automobiles.

Key words: taxes, foreign direct investment, indicators, investment climate.